



الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE

- مستقبل القوى العظمى والنظام الدولي
- نزاع السلام والتجاذب الأميري الروسي
- مصالح الدول الكبرى في منطقة البلقان
- النظام القانوني للمجال الجوي والفضائي
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات
- Contribution à L'élaboration du Nouveau Droit de la Mer
- The Utility of Nuclear Weapons

الدفاع	الوطني اللبناني	الدفاع	الوطني اللبناني
الوطني	الدفاع الوطني اللبناني	الوطني	الدفاع الوطني اللبناني



مجلة الدفاع القطبي لبناني

LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE

العدد الخامس والعشرون - تموز ١٩٩٨

النظام الأحادي القطبية ... هل يستمر ؟

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حتى اعلان نهاية الاتحاد السوفياتي مطلع عام ١٩٩٢، عاش العالم في ظل نظام ثنائي القطبية توزع فيه النفوذ بين الجبارين، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. وانضوت الدول المتقدمة، وخصوصاً أوروبا، في حلفين عسكريين متقابلين، حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، فيما تجمعت الدول النامية الضعيفة في مجموعة عدم الانحياز. وشهدت هذه الحقبة ما سُمّي بالحرب الباردة، وهي حرب تخاض نيابة عن الجبارين من قبل دول أو حركات تحرر. كانت كل ثورة وكل تغيير وكل انقلاب وكل نزاع اقليمي، محط اهتمام شديد من الجبارين، وكان كل منهما يراقب الآخر ويقف ضد محاولة توسيع نفوذه.

اليوم، وبعدما أعلن جورج بوش ولادة النظام العالمي الجديد، وهو نظام أحادي القطبية تهيمن فيه الولايات المتحدة وتفرض نفوذها على العالم، يتوقع البعض أن يشهد عالمنا فترة سلم مماثلة لفترة السلم الروماني الذي ساد العالم عندما كانت روما هي الوحيدة لمئات السنين. لكن لا يبدو أن هذا السلم قد تحقق تماماً حتى يعيش أو يعمر طويلاً. فالأزمات التي تشب تستمر ولا تنتهي ولا تنير اهتمام أحد إلا من الوجهات الاعلامية والانسانية المحدودة. في أفريقيا نزاعات لم تحسم بعد في الصومال ورواندا وليبيريا، ومشروع نزاع طويل بين أثيوبيا وأريتريا. وفي آسيا حرب أفغانستان لا يبدو في الاق من المنظور أي أمل بانتهائها. وفي البلقان المتفجر أزمات تتلاحق إلى ما لا نهاية. أما في الشرق الأوسط، فالجبار الوحيد، راعي عملية السلام، لا يجرؤ على تنفيذ كلمته والبر بوعوده. ننتيا هو يهدد ويرفض دعوات السلام، حتى المجتزأ منه، والنظام الجديد لا يحرّك ساكناً. نمور آسيا الاقتصادية هوت بقدرة قادر معروف وجياح آسيا فجروا قتابل نووية والنظام الجديد يتحرك بخجل.

هل أفلتت الأمور من زمام أهل هذا النظام ؟ هل تحسم أزمات العالم، وفق مفاهيم الآباء المؤسسين والتطهيريين Puritans الذين أطلقوا مفهوم الحرية والديمقراطية ؟ هل يخوضون حرباً، إذا تطلب الأمر ذلك، دفاعاً عن الحق والحرية، كما خاض أجدادهم حرباً أهلية دفاعاً عن حرية العبيد؟ متى يضع النظام العالمي الجديد حداً للخطرسة والنزعة العنصرية التوسعية العدوانية في اسرائيل؟ سؤال يطرح نفسه، وفي اجابته يكمن الخيار بين أن يعيش سلم النظام العالمي الجديد، في ما لو تحقق، عمر السلم الروماني أم عمر الحمار القيرصي. هذا النظام الأحادي القطبية هل يستمر ؟

العقيد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الفهرست

العدد الخامس والعشرون - تموز ١٩٩٨

مستقبل القوى العظمى والنظام الدولي د. غسان العزي ٥

نزاع السلاح والتجاذب الأميركي الروسي ميشال يمين ٢٩

مصالح الدول الكبرى في منطقة البلقان د. لطفي المعوش ٤٩

النظام القانوني للمجال الجوي والفضائي د. عبدالله فرحات ٦١

الآثار الاقتصادية والاجتماعية

للشركات المتعددة الجنسيات د. حسن زعرور ٧٧

مستقبل القوى العظمى والنظام الدولي

د. غسان العزي (*)

من المتفق عليه، بين المراقبين الدوليين، أن ما وعد به الرئيس الأميركي بوش، في غمرة انتصاره على العراق في حرب الخليج الثانية، وتحديدًا في بداية آذار ١٩٩١، من "نظام دولي جديد" تسوده العدالة والمساواة بين الدول، لم ير النور بعد وقد لا يراه في يوم من الأيام. وما يعيشه العالم اليوم ليس "نظاماً دولياً جديداً" بل مرحلة انتقالية نحو هذا النظام الموعود. ويسود التساؤل، في أوساط الباحثين، عن طبيعة هذا "النظام الجديد: هل سيبقى أحادي القطبية على ما هو عليه الحال الراهن تحت هيمنة أميركية واضحة أو مضمرة، مباشرة أو غير مباشرة، أم يعود ثنائي القطبية كما كان عليه في العقود الخمسة المنصرمة؟ ومن سيكون القطبين الجديدين عندئذ؟ أم أن العالم سيشهد تعددية قطبية اعتاد عليها طويلاً قبل القطبية الثنائية التي شكّلت مزوجاً كبيراً أو حادثاً طارئاً في التاريخ، كما يقول أحد كبار الباحثين الفرنسيين^(١)؟

إن أهمية هذه التساؤلات ليست محض نظرية، إذ أن بقاء النظام الدولي على أحاديته الراهنة سوف يضيق الخناق على الدول المتأثرة سلباً بهذه الأحادية ويفقدها هوامش التحرك الضرورية على الساحة العالمية. والدول المتأثرة سلباً ليست بالضرورة تلك

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

BAEHLER Jean. "La grande parenthèse", éd. Calmann - Lévy, Paris 1993. - ١

التي تملك وجهات نظر مختلفة أو متباينة مع الولايات المتحدة؛ فحلفاء هذه الأخيرة أيضا متضررون، وقد عبروا عن ذلك في غير مناسبة وعبر أكثر من موقف وطريقة. في محاولة لرصد اتجاهات القوى العظمى ومستقبل النظام الدولي ينهج هذا البحث نهج مدرسة "الواقعية الدبلوماسية" التي تعتمد على تحليل الواقع الجيوسياسي على أساس توازن القوى. ويرى القسم الأول، في العلاقات الدولية، علاقات قوة ونفوذ، فيتعرض للمتغيرات التي طرأت على مفهوم القوة ومعايير وأسسه وضوابطه وأدواته، قبل أن يبني عليها مسار اتجاهات القوى العظمى نحو القرن الحادي والعشرين. وانطلاقا من ذلك يحاول القسم الثاني تقدير نقاط قوة وضعف اللاعبين الكبار المرشحين لمركز الدولة الأعظم في مطلع القرن المقبل وتلمس العناصر الجاذبة وتلك الطاردة، في محرك اندفاع كل منهم نحو هذا المركز.

I- العلاقات الدولية: معايير القوة وأدواتها

يقول أساتذة "الواقعية السياسية" بأن المجتمع الدولي ليس إلا ساحة سباق نحو القوة وأن مبدأ توازن القوى *balance of power* هو الوسيلة الوحيدة الممكنة لتحقيق شيء من العدالة والتخفيف من حدة لعبة الأنانيات والسلطة، رغم أن هذا المبدأ متغير وغير مستقر ويعجز عن منع النزاعات المسلحة بين الدول. ويؤكد هانس مورغانثو على أن "السياسة هي مجال السلطة والعمل السياسي هو الكفاح من أجل القوة" وأن "أساس السياسة الخارجية لكل دولة هي المصلحة الوطنية المصاغة بمفردات السلطة *Interests defined as power* والمصلحة الوطنية مطلقة في حين أن السياسة الدولية نسبية"^(٢). لذلك يمكن التوفيق بين السياسات بفضل الدبلوماسية والتي هي، بنظره، فن إقامة أهداف محددة ممكنة التحقيق في نظام دولي يتسم بالانقسام والتخاصم. ويعتقد هنري كيسنجر أن "القوة ما تزال الحكم الأخير في العالم"^(٣) وأن السلام الشرعي يتأسس على توازن القوى؛ وهو ليس مرادفا للعدالة بالضرورة^(٤). هذه النظرة "الواقعية" للعلاقات الدولية سيطرت على التفكير الاستراتيجي الأميركي خلال الحرب الباردة، وما تزال على الأرجح، بعد هذه الحرب. ففي عالم يؤمن الجميع فيه

MORGENTHAU Hans. "Politics among nations", Alfred Knopf, 5th ed., New York - ٢
1975, P. 82.

Time, December 27, 1976, P. 43. - ٣

sir ZORGBIBE Charles. "Relations internationales", éd. P.U.F. Paris 1979, P. 21. - ٤

تقريبا بأن القوة تستطيع كل شيء والعدالة لا شيء يبقى التسابق نحو القدرة والسلطة أمرا راهنا. لكن مهما علا شأنها واتسع دورها في العلاقات بين الدول تبقى القوة معيارا نسبيا وأساسا هشا ومفهوما متغيرا.

١-نسبية معايير القوة

المعيار التاريخي الأول للقوة كان المعيار العسكري الذي ساد قبل تصفية الاستعمار décolonisation إلى درجة أن قدر الدولة الضعيفة عسكريا كان الاختفاء أو الخضوع للقوى.

أما اليوم فقد ضعف تأثير هذا المعيار وإن لم يختف، ذلك أن القطاع العسكري قد يستنزف طاقات البلد على حساب الاستثمار في القطاعات المدنية المهمة والضرورية لبقاء الدولة. فالاتحاد السوفياتي، القوة العظمى عسكريا، انهار دون حرب مباشرة، تحت وطأة وضع اجتماعي واقتصادي أنهكه المجهود الحربي. وفي المقابل فإن الدول التي لم تسع وراء القوة العسكرية (ألمانيا واليابان تحديدا) هي الرابحة الفعلية بالحرب الباردة، إذ أنها أصبحت قوى اقتصادية عظمى. ومن السهل للقوة الاقتصادية أن "تتسعر" لكن العكس غير صحيح فالاتحاد السوفياتي (السابق) يعجز عن التحول إلى قوة اقتصادية.

أضف إلى ذلك أن ظهور تهديدات جديدة (بيئية، مافيات، تهريب مخدرات، إرهاب، مناطق رمادية، صراعات عرقية وإثنية...) تعجز عن مواجهتها الحلول العسكرية التقليدية، قد أدى إلى إضعاف معيار القوة العسكرية. ويمكن القول، في المحصلة، أن هذا المعيار لم يعد الأهم أو الأول في قياس القوة رغم بقاءه أساسيا في هذا المجال. ويجدر التأكيد على أن قياس القوة العسكرية لا يتم عبر التعداد الرقمي للقوى فحسب، إذ أن حيازة العدد الأكبر من الجنود والعتاد لا تعني حيازة القوة العسكرية الأهم. يجب إدخال عناصر أخرى تقنية ونوعية ومعلوماتية واتصالية و استراتيجية وغيرها. كذلك أصبحت حيازة أسلحة الدمار الشامل من نووية وبيولوجية وكيميائية وغيرها مكونا أساسيا من مكونات القدرة العسكرية.

أما المعيار الاقتصادي فيفرض اليوم نفسه بقوة أكثر من أي وقت مضى. ويدور الحديث حول "الحرب الاقتصادية". أليس الاستقلال هو، قبل كل شيء، استقلال اقتصاديا؟

فالبالد الغني، بكل بساطة، لا يحتاج للمساعدة ولا يضطر للخضوع إلى الشروط السياسية التي ترافق عادة مثل هذه المساعدة. ومن المعروف أن صندوق النقد الدولي (على سبيل المثال لا الحصر) يتدخل بشكل سافر في شؤون الدول التي يقدم لها المساعدات المشروطة. والدول الكبرى تلجأ إلى المساعدات كشكل من أشكال الهيمنة على الدولة الصغرى.

والقوة الاقتصادية تسمح بالتحول نحو القوة العسكرية أو، على الأقل، تحمل كلفة حيازة مثل هذه القوة العسكرية. فخلال الحرب الباردة أنفقت الولايات المتحدة على قوتها العسكرية أكثر بكثير مما أنفقه الاتحاد السوفياتي ولكن اقتصادها سمح لها بتحمل الكلفة^(٥).

وفيدنا التاريخ الحديث بأن قوة الدول تبنى، قبل كل شيء، على قواعد صناعية. ويمكن شرح انحطاط الدول من خلال فقدان الفاعلية الاقتصادية وانهايار الأجهزة الإنتاجية الوطنية. وقد أصبحت إنكلترا في القرن الماضي قوة اقتصادية مهيمنة لأنها كانت البلد الصناعي الأول وحقت تقدما كبيرا على منافسيها. فمع اثنين في المئة فقط من سكان العالم عام ١٨٦٠ أنتجت المملكة المتحدة أكثر من خمسين في المئة من الإنتاج الصناعي العالمي، خصوصا في القطاعات الاستراتيجية من النسيج إلى صناعات الحديد والصلب^(٦). والولايات المتحدة تربعت على عرش القوة العظمى، في النصف الثاني من القرن العشرين، بفضل هيمنتها الصناعية وتفوقها في مجالي التكنولوجيا وإدارة الأعمال. وفي عام ١٩٧٠، في قمة سيطرتها، أنتجت ٤٥ في المئة من الإنتاج الصناعي في العالم غير الشيوعي وكان عدد سكانها يشكل عشر (١/١٠) سكان العالم. ثم يأتي المعيار الديمغرافي، وهو سلاح ذو حدين. فالنمو السكاني الزائد، بحسب نظرية مالتوس، يؤدي إلى إضعاف الدولة. وإذا كان العدد مهما في السابق فلأن المزيد من السكان كان يعني المزيد من الجنود. ويعتقد بعض المحللين أن ألمانيا استطاعت، بفضل عديد سكانها، أن تحشد عددا من الجنود، في حرب ١٨٧٠، يبلغ ضعف ما حشدته فرنسا، وكان ذلك مدخلا للانتصار في الحرب^(٧). وكان ارستيد بريان وزير الخارجية ورئيس الوزراء الفرنسي بين الحربين العالميتين يقول بأن سياسة بلده

٥- KISSINGER H. & VANCE C. "Bipartisan objectives for American foreign policy", foreign affairs, summer 1998.

٦- PLILHON D. "Les base économique de la puissance", in BONIFACE P. (sous la direction de). "La puissance internationale", éd. Dunod, Paris 1994. P.P. 65-73.

٧- BERTILLON A., "Le problème de la population", éd. A. Colin, Paris 1897.

الخارجية لا تستطيع أن تتجاهل واقع التراجع الديمغرافي الذي ينعكس سلبا على القوة العسكرية والتوسع الخارجي.

لكن المعادلة (المزيد من السكان = المزيد من القوة) لم تعد بهذه الآلية. فالتقدم التكنولوجي اكتسح الأهمية العددية. لا بل أن المزيد من السكان يعني اليوم، في بعض البلدان، مزيدا من الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي والتخلف والتلوث البيئي والتبعية الغذائية وغير ذلك من الأمراض العصبية.

رغم ذلك يبقى المنظار النسبي ضروريا لرؤية أوضح للأمور. فعدد سكان الدول يساعدها أحيانا في بسط ثقلها دوليا. وتتذرع أثيوبيا ونيجيريا بعدد سكانهما بحثا عن دور مهم في منظمة الوحدة الإفريقية. وإيران ترى في قوتها الديمغرافية وسيلة لتحقيق زعامتها على الخليج. وتسعى كيبك، عبر زيادة عدد سكانها، إلى تأكيد قوتها حيال كندا الأنغلوфонية. ويأمل فلسطينيو الأراضي المحتلة، عبر تزايدهم السكاني، أن يغرقوا الدولة العبرية مستقبلا. وقد أتاح توحيد الألمانيتين فرصة حل المشكلة الديمغرافية لألمانيا. ومن جهتها فإن فرنسا، الساعية وراء المحافظة على موقعها الأوروبي والعالمي، تمارس سياسة تشجيع الولادات. لكن الصين، الساعية وراء مركز القوة الأعظم، تفرض على سكانها سياسة الولد الواحد غير الشعبية والتي مكنتها من لجم الانفجار السكاني.

على مستوى آخر تطرح الخارطة الدولية علينا السؤال التالي: أية مساحات لأية قوى؟ من هو الأقوى منغوليا أم لوكسمبورغ؟ لختشتاين أو كازاخستان؟ هذه المقارنات الشاذة ظاهرا تبرهن بأن الحجم الصغير يمكن أن يحمل ثروات تزيد بكثير ما تنتجها المساحات الواسعة. واليابان التي أصبحت قوة اقتصادية عظيمة تقوم على أرخبيل يكاد لا يصلح للسكن ولا تحتوي بواطنه البركانية على أية ثروة طبيعية تذكر، في حين أن بلدانا عديدة في العالم تضيق بأرضها الثروات الطبيعية والكنوز تكاد تعجز عن إطعام شعوبها.

هذا لا يعني استبعاد العامل الجغرافي من مكونات ومعايير القوة، لكن يجب النظر إليه بعين نسبية، إذ هناك شروط أخرى ضرورية تتعلق بالمجتمع المدني الذي يعيش على الأرض وبالتنظيم السياسي الذي يديرها^(٨). فالحوادث المؤخرة التي عصفت بالمعسكر الشرقي السابق بينت عن خطوط الانكسار، الإثنية والدينية والإيديولوجية، الموجودة في مساحات هذا المعسكر الشاسعة. والتناغم السياسي الاقتصادي للمساحة

يضيف تماسكا على الوظائف الإيجابية للاتساع الجغرافي، لكن ذلك يفترض صلابة كبرى للمجتمع الذي يعيش على هذه المساحة.

وهكذا فإن معيار الاتساع الجغرافي يبقى، بدوره، نسبيا وهشا، ومن شأنه إما إضعاف وإما تقوية المجتمعات التي تعيش عليه. كما أن قوة تماسك هذه المجتمعات هي التي تحمي هذه المساحة من رياح التفتت والتشردم التي قد تعصف بها.

يبقى أن هناك معايير وأسس للقوة لا تقل أهمية عما ورد أعلاه. فمستوى التربية والتعليم عامل مهم من عوامل القوة. كوريا الجنوبية (٤٣ مليون نسمة) لديها ١,٤ مليون طالب جامعي في مقابل ١٤٥ ألف طالب فقط في إيران (٥٤ مليون نسمة) و ١٥ ألف في أثيوبيا (٤٥ مليون نسمة) و ١٥٩ ألف في فييتنام (٦٤ مليون نسمة). وفي عام ١٩٨٠ منحت المعاهد والجامعات الكورية شهادات في الهندسة، بفروعها المختلفة، يوازي ما منحه المؤسسات البريطانية والسويدية والألمانية مجتمعة^(٩). هذا الخزان البشري يشكل ثروة دفعت المراقبين الدوليين إلى التفاؤل بقدرة كوريا الجنوبية على تخطي آثار الكارثة المالية التي عصفت بها إثر انهيار البورصة الكبير في أواخر العام ١٩٩٧ وبدايات ١٩٩٨.

هناك معيار آخر مهم هو التماسك الوطني والاجتماعي. وقد ورد في "الكتاب الأبيض حول الدفاع" الصادر في باريس في شباط ١٩٩٤ بأن "القوة لا تأتي من اتساع الأرض الوطنية بقدر ما تتجم عن التنظيم الاجتماعي وتربية المواطنين وتضامنهم والقيم التي تجمع فيما بينهم"^(١٠). ففي غياب سلم أهلي واجتماعي تضطر أقوى الدول إلى التخلي عن قسم من طموحاتها على الأقل.

وفي المحصلة يمكن القول بأن ليس هناك من عامل مسيطر من ضمن عوامل القوة ومعاييرها. فهذه الأخيرة تتجم عن مزيج مركب من مجموع المعايير ومن تلاؤمها الداخلي. فالبلد الفقير الذي يعاني من انفجار سكاني، والبلد الغني قليل السكان، وذلك القوي عسكريا والضعيف اقتصاديا... إلخ هم أقل استقرارا وقوة من الدولة التي تتمتع بتناغم وتوازن نسبيين بين هذه الأسس والمعايير المختلفة. فالقوة عبارة عن سلسلة من الحلقات المترابطة والتي يمكن قياس مقاومتها انطلاقا من الحلقة الأضعف فيها.

٩- KENNEDY Paul. "Préparer le XXI^{ème} siècle", éd. Odile Jacob, Paris 1994, P. 242.

١٠- "Livre blanc sur la défense", Paris 1994, P. 28.

٢- هشاشة أدوات القوة

تمارس الدول لعبة القوة عبر وسائل وأدوات: دبلوماسية وعسكرية واقتصادية بالإضافة إلى وسائل أخرى "خاصة". فالحداقة السياسية والدبلوماسية، في كثير من الأحيان، تبدو أجدى وأنفع من القوة العسكرية. والانتصار العسكري لا يجدي نفعا في غياب دبلوماسية تجيد قطف ثماره. وكأداة من أدوات قوة الدولة فإن أبرز ما تسعى إليه الدبلوماسية هو صياغة التحالفات وعقد الاتفاقات، والتي برهن التاريخ الدبلوماسي بأنها كانت دوماً مؤقتة ومتغيرة ومتبدلة.

والأحلاف وسيلة تلجأ إليها الدول الضعيفة لحماية نفسها ضد جار قوي أو ضد قوة إقليمية طامعة، كما أنها وسيلة تلجأ إليها الدول الكبرى لبسط سيطرتها على منطقة أو مجموعة من الدول، وأحيانا على جزء كبير من الخارطة الدولية. وما تزال الولايات المتحدة إلى اليوم تمارس نوعا من الهيمنة على أوروبا وقسم كبير من العالم عبر حلف الأطلسي التي تسعى لتجديده وتوسيعه.

وجيوبوليتيك الأحلاف ليس سهلا البتة، لا في تطبيقها اليومي ولا في هيكلتها الداخلية التي تتطور تبعا للحالة السياسية للدول التي تتكون منها^(١١). والتحالفات أدوات هشة مؤقتة وزائلة من أدوات القوة سواء صيغت على شكل معاهدات رسمية قانونية أو بطريقة واقعية ضمنية غير مكرسة باتفاقات مكتوبة واضحة^(١٢).

وتسعى الدول لامتلاك الأداة العسكرية التي تبقى، في رأيها، الضامن الأكبر للقدرة والسلطة. وتضم هذه الأداة كل الوسائل البحرية والبرية والجوية - وحتى الفضائية في عصرنا هذا - التي تمتلكها الدولة، في وقت السلم وفي زمن الحرب، بغية تأمين تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية^(١٣). والغرض الأساسي لهذه الأداة هو خوض غمار الحرب عند الاقتضاء أو منع مثل هذه الحرب من الاندلاع. ذلك أن الدول الضعيفة قد تكون سببا للنزاعات والحروب بسبب طمع الأقوياء بها، وأحيانا كثيرة تكون حيازة القوة العسكرية (النووية خصوصا في عصرنا هذا) خير واق من الحروب لما تشكله من رادع للطامعين. وهذا ما عبر عنه ريمون آرون بالدعوة إلى حيازة القوة

١١ - THUAL François. "Méthodes de la géopolitique", éd. Ellipses, Paris 1996, P. 26.

١٢ - cf. bid. P.P. 26 - 30.

١٣ - ARON Raymond "Paix et guerre entre les nations", éd. Calmann - Lévy. Paris 1984. P. 18.

العسكرية "تحديدا من أجل عدم استخدامها" قبل أن يتابع بالقول أن "العلاقات بين الدول تتضمن في جوهرها تعاقبا بين الحرب والسلام. وفي حين أن كل دولة تميل إلى احتكار العنف لنفسها فإن الدول، عبر التاريخ، باعترافها المتبادل ببعضها البعض، إنما تعترف بذلك بشرعية الحروب التي تشنها ضد بعضها البعض"^(١٣).

والحرب نوعان دفاعية وهجومية رغم أن كل الدول تشنها تحت شعار الدفاع عن النفس حتى عندما ترسل قواتها آلاف الكيلومترات خارج الحدود الوطنية. والحرب هي تطور الطموح الجيوبوليتي من مرحلة النفوذ والضغط إلى مرحلة المواجهة والعنف المسلح. وبهذا المعنى فإن دراسة طريقة تنظيم وتنسيق الوسائل العسكرية لبلد معين تساعد على معرفة خصائصه وطموحاته الجيوبوليتية^(١٤). وهذا يتطلب تحليلا كميا ونوعيا للقوى وطبيعتها وطريقة انتشارها وتموقعها الحيزي أو المكاني، مما يساعد على استنتاج نوايا القيمين عليها (دفاعية، هجومية، توسعية...). ولا ينفصل تحليل القوة العسكرية عن دراسة الطبيعة الجغرافية للدولة^(١٥). كذلك ينبغي التساؤل عن قدرة البلد على صنع السلاح بنفسه أو استيراده من الخارج، و "عمن يصنع ماذا ولماذا؟" و "ما هي الأسلحة المنتجة؟ وتلك المصدرة؟ ولمن؟ وبأي دافع؟" إلخ... فالأداة العسكرية مهما اشتدت وقويت تبقى هشة إذا اعتمدت، في وجودها، على الآخرين الذين يستطيعون الضغط على الدولة وابتزازها عبر فرض حظر على الأسلحة أو المعدات أو قطع الغيار مثلا. وهذه حال الدول غير الصناعية التي، وإن امتلكت جيوشا جرارة فإنها تبقى رهينة مموليها بالعتاد والسلاح.

ورغم التقدم الهائل لأدوات الفتك والتدمير فهناك حقائق ما تزال ثابتة منذ قرون. إذ أن الجيوش الجرارة تبقى عاجزة أمام حروب العصابات المتكررة ويفقد السلاح النووي كل فعالية أمام حروب الأدغال والمدن. ثم أن انتشار هذا السلاح وغيره من أسلحة الدمار الشامل في دول الجنوب أو في يد منظمات إرهابية، قد يؤدي إلى تغيير جذري في مفهوم القوة العسكرية من أساسها ويفرض إعادة التفكير في جدوى الأدوات العسكرية وفي تراتبية القوى على الحلبة الدولية.

أما القدرة الاقتصادية فهي هدف تسعى إليه كل الدول والجماعات وهي، في الوقت نفسه، سلاح أو أداة في يدها تستخدمها في لعبة القوة على المسرح الدولي^(١٦).

١٤ - THUAL F. op.cit. P. 33.

١٥ - CELERIER Amiral Pierre. "Géopolitique et géostratégie", éd. P.U.F. col. Que sais-je? No 693. Paris 1969.

١٦ - cf. FERRIER Jean-Pierre. "Les relations internationales", éd. Gulino éditeur, Paris 1966. Chap. 17: l'arme économique. P.P. 187 - 194.

والأداة النقدية أو المالية هي الرافعة الكبرى المستعملة من قبل الدولة القومية الحديثة للتربع على كرسي القوة. والنقد، منذ وقت طويل، هو وسيلة هيمنة؛ فالبلدان المهيمنة هي، في الوقت نفسه، بلدان تصك العملات العالمية. وهذه حال بريطانيا والولايات المتحدة اللتان فرضتا الليرة الاسترلينية، ثم الدولار، كعملة أساسية في العلاقات النقدية العالمية خلال القرنين التاسع عشر ثم العشرين.

ويقال عن المال بأنه عصب الحرب وهو سلاح ستراتيحي فعال في الحرب الاقتصادية التي تخوضها الأمم حاليا. وتساهم حركات الرساميل الدولية في تحديد الاتجاهات الأساسية للهيمنة الاقتصادية. وهذه خصوصا حال عمليات الاستثمار المباشر الهادفة للسيطرة على الشركات الأجنبية.

وفي ظل تنامي ظاهرة العولمة^(١٧) فمن المتوقع أن يستمر المال في دوره المسيطر لكن قد تتم ممارسة السيطرة بطريقة مختلفة لأن أشكال التنافس وعلاقات القوة بين الدول سوف تتطور. والتغيرات المستقبلية للاقتصاد العالمي من زاوية العلاقات بين القوى الاقتصادية الكبرى يمكن أن تتميز بالظواهر الثلاثة الجديدة التالية:

- نهاية النظام القائم على الهيمنة الاقتصادية لقوة كبرى، إذ أن قوى عديدة سوف تسيطر على الاقتصاد العالمي. إنه نوع من المرور نحو نظام قائم على "أوليفارشية" صناعية ومالية، وهو مسار بدأ مع القيادة الاقتصادية النقدية المشتركة للعالم من قبل الثلاثي: الولايات المتحدة وأوروبا واليابان^(١٨).

- بموازاة ذلك سوف نشهد أقلمة متنامية للاقتصاد العالمي؛ أقطاب إقليمية تتشكل: آسيا الجنوبية-الشرقية حول اليابان أو/و الصين؛ أميركا مع نافتا (NAFTA) (اتفاق التبادل الحر لأميركا الشمالية بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك)؛ وأوروبا المتحدة. وهكذا فإن مفهوم المساحة الاقتصادية يتعرض للتبدل مع الإضعاف المستمر لدور الدول. وهذه حال المجموعة الأوروبية حيث يخسر المستوى الوطني تدريجيا لحساب السلطة الإقليمية وفوق - الوطنية. وقد نشهد ظواهر تنافس شديد يصل إلى حدود الحرب الاقتصادية بين هذه المساحات الإقليمية، مما قد يدفعها إلى تأسيس سياسات تعاون جديدة، خصوصا في الميدان النقدي (إعادة بناء نظام نقدي عالمي جديد مثلا).

cf. FERRANDERY Jean- Luc. "Le point sur la mondialisation", éd. P.U.F. Paris - ١٧
1996.

cf. VALANCE Georges. "Les maîtres du monde, Allemagne, Etats Unis, Japon", - ١٨
éd. Flammarion. Paris 1992.

-وبالإضافة إلى الدول الحديثة التصنيع NPI فقد نشهد ظهور قوى صناعية جديدة ليس فقط في آسيا وأميركا اللاتينية ولكن في الجمهوريات التي كانت سوفياتية سابقا.

في جميع الأحوال يبدو أن المعطيات الاقتصادية الحالية للقوة سوف تتبدل بشكل واسع خلال القرن المقبل وبأن السلاح الاقتصادي، كأداة من أدوات القوة الدولية، لن يكون حكرا على دولة واحدة أو مجموعة من الدول الكبرى كما كانت عليه الحال حتى الأمس القريب. وهذا يعني أن هذه الأداة، رغم فعاليتها الأكيدة، سوف تبقى متغيرة ونسبية إلى حدود بعيدة جدا.

تبقى الإشارة إلى "الوسائل الخاصة" التي تستخدمها الدولة في لعبة القوة على الساحة الدولية. وهي مجموعة الأجهزة الاستخباراتية المدنية والعسكرية العاملة داخل الحدود وخارجها. وتلعب هذه الأجهزة أحيانا دورا مقررًا في العلاقات الدولية، في السلم كما في الحرب. وفي الحربين العالميتين ساهمت في انتصار الحلفاء أكثر مما ساهمت المدافع والدبابات. والصور التي التقطتها السي. آي. إيه للصواريخ الكوبية فتحت إحدى أخطر الأزمار بين الجبارين الأميركي والسوفياتي في الحرب الباردة. والمخابرات المركزية الأميركية هذه تمارس نشاطات "خاصة" تشمل بقاع العالم كافة وتصل إلى مستوى تعيين الحكومات وعزلها في بلدان عديدة. وفي المنطقة العربية قام جهاز الموساد، وما يزال، بكل أنواع الأعمال "الخاصة" من قتل وإرهاب وزعزعة استقرار وغيرها، وبفضله تمكن الجيش الإسرائيلي من تحقيق انتصارات عسكرية هامة^(١٩).

والإرهاب من الوسائل "الخاصة" التي تلجأ إليها الدول عبر أجهزتها السرية. وبفضل التقدم التكنولوجي أصبحت هذه الوسيلة أفثك بكثير من ذي قبل. ففي بداية هذا القرن كانت العملية الإرهابية (بالمسدس أو أي سلاح آخر خفيف) تقتل عددا من الأشخاص يكاد لا يذكر مقارنة بما تقدر عليه اليوم وسائل القتل الإرهابية (بالشحنات المتفجرة والتي يمكن تفجيرها من بعد) التي ابتكرها العلم منذ سنوات معدودة^(٢٠). وهذا "التقدم التكنولوجي" في مجال الإرهاب جعل من هذا الأخير لاعبا مهما في العلاقات الدولية ووسيلة فعالة في يد الجماعات والدول تتيح لها، على الأقل، ممارسة نفوذ فاعل لدى الرأي العام. فهذه الإرهاب ليس القتل من أجل القتل بل إجبار الدولة المستهدفة، تحت ضغط الرأي العام فيها، على التراجع عن موقف معين أو اتخاذ إجراء

cf. DAN Uri. "Mossad, 50 ans de guerre secrète", éd. Presses de la cité, Paris - ١٩
1995.

THUAL F. op.cit. P. 44. - ٢٠.

سياسي ما. ويجد الإرهاب، في وسائل الإعلام الحديثة، خير حليف بفضل ما تمارسه من نفوذ وتأثير لدى الرأي العام المستهدف^(٢١).

لكن مهما قويت وأسند عودها تبقى فعالية أجهزة المخابرات نسبية وهشة في بعض الأحيان. فالمخابرات الأميركية التي جندت آلاف الفيتناميين، لم تستطع درء الهزيمة عن الجيش الأميركي؛ والكا. جي. بي التي تمكنت من التغلغل إلى داخل المخابرات الغربية كلها، لم تستطع الإمساك بخيوط المقاومة الأفغانية المعتمدة على ثوار فيهم الكثير من الأميين؛ ورغم الأسطورة المحيطة بجهاز الموساد الإسرائيلي فإنه فشل في النفاذ إلى صفوف المقاومين في جنوب لبنان والناشطين في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين انتقلوا في الآونة الأخيرة إلى تنفيذ عمليات نوعية، انتحارية وغيرها، شبيهة بما كانت تنفذه المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان.

ويجب الملاحظة، في مجال آخر، أنه في الآونة الأخيرة، وبسبب العولمة الاقتصادية المتنامية والتحول الجذري الذي طرأ على العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة فقد حصل بعض التراجع في المجال العسكري للاستخبارات لصالح الهم الاقتصادي الذي انخرطت فيه أجزاء مهمة من أجهزة الدول السرية.

II-سباق القوى العظمى نحو القرن الحادي والعشرين

إن ظاهرة القوة العظمى قديمة قدم التاريخ نفسه. والدولة الأقوى أو الأعظم هي، ببساطة، تلك التي تملك ما لا يملكه منافسوها من وسائل وأدوات القوة. "فالقوة السياسية علاقة ونسبية ولا تظهر إلا في ظل علاقات بين وحداتها. ولا يمكن وصف الدولة بأنها ضعيفة أو قوية إلا مقارنة بدول أخرى وفي مواقف معينة. وهي ذات طبيعة تراكمية وتحويلية. بمعنى أن امتلاك مقدار منها يؤدي إلى امتلاك مقدار آخر، وأنه يمكن تحويلها من شكل إلى آخر واستبدالها بغير أخرى"^(٢٢).

وهكذا مثلاً فمن العبث قياس قوة دولة ما بالمطلق، أي وفقاً لمعايير محددة جامدة. فالولايات المتحدة هي الدولة الأعظم فقط قياساً بقوة باقي دول العالم في الوقت الراهن. وبريطانيا اليوم هي أقوى وأغنى مما كانت عليه في القرن التاسع عشر عندما كانت الدولة الأعظم التي تكتب قواعد التجارة الدولية وتسير وفقاً عليها بقية دول العالم.

Ibid. - ٢١

٢٢- موسوعة العلوم السياسية. جامعة الكويت ١٩٩٣ / ١٩٩٤. ص. ٤٩١.

رغم ذلك فبريطانيا اليوم "قوة عظمى ناقصة"^(٢٣) لا تملك ما تملكه الولايات المتحدة من وسائل القوة.

وإذا سلمنا بأنه رغم كل التحولات العميقة التي تطاول اليوم معظم الظواهر والمفاهيم التي سادت في الماضي فإن "الوحدات السياسية" - الدول - ما تزال اللاعب الأساسي في العلاقات الدولية وما تزال تبحث عن تحقيق مصالحها الوطنية عبر حيازة الحد الأقصى الممكن من القوة، وبأن النظام الدولي يقوم على مجموعات من الدول تبرز فيها قوى إقليمية ثم قوى دولية عظمى فأعظم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: من هي القوة (ى) الدولية التي قد تحل محل - أو إلى جانب - الولايات المتحدة في مركز قيادة النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين؟ أم أن النظام الدولي سوف يبقى على أحاديته الراهنة تحت سيطرة أميركية مستديمة؟

ينبغي قبل كل شيء استعراض الحالة الأميركية التي تشكل اليوم نقطة الاستدلال في فضاء القوة الدولية قبل استطلاع أوضاع المرشحين الكبارين لمركز القوة العظمى في العلاقات الدولية المقبلة: الاتحاد الأوروبي والصين.

ورغم ما تتمتع به كل من روسيا واليابان من ثقل في الساحة الدولية فإنهما تفتقدان إلى الكثير من المعايير والأدوات الضرورية للدخول في سباق القوة العظمى. روسيا رغم قوتها العسكرية الهائلة، التقليدية والنووية، وإمكاناتها الجيوبوليتية والجغرافية والديمقراطية وماضيها كقوة عظمى منذ الإمبراطورية القيصرية حتى "الإمبراطورية" البولشفية قبل الانهيار الكبير، فإن ما تعانيه من وهن اقتصادي وتمزق اجتماعي وتخبط سياسي وتراجع سريع في ميادين علمية وتكنولوجية عديدة وسيطرة للمافيات والفساد وتربص لجماعات إثنية عديدة تحبذ الانفصال... إلخ يضعها خارج ميدان سباق القوى العظمى لعقود عديدة مقبلة. هذا لا ينفي قدرتها على ممارسة وزن دولي فاعل من خلال مقعدها الدائم في مجلس الأمن ونفوذها لدى دول عديدة تناهض الولايات المتحدة والغرب وقوتها العسكرية المهابة وصناعاتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية وتحالفاتها المعقودة والممكنة... إلخ لكن كل ذلك لن يرتقي بها إلى أكثر من قوة إقليمية عظمى ودولية فاعلة، أي ما دون القوة العظمى الدولية بكون قد يتسع وقد يضيق.

أما اليابان والتي كادت تحتل مركز القوة الاقتصادية الأعظم فإنها بدأت مساراً تراجعياً منذ العام ١٩٩٣ عندما بدأت نسبة نموها الاقتصادي بتحقيق أرقام سلبية (ما

٢٣- بحسب تعبير وزير الخارجية الفرنسي أوبري فيدرين. النهار ١٢-٦-١٩٩٧.

دون الصفر). وفي الآونة الأخيرة وصلت الأمور إلى حد إفلاس مصارف عديدة ومؤسسات مالية كبرى مثل يامايتشي. هذا لا يعني أن اليابان في طريقها إلى التحول إلى دولة فقيرة أو حتى عادية ولكنه يعني أن "النموذج الياباني" لم يعد يقوم على أسس متينة تجعله قابلاً لتحويل البلد إلى مثال عالمي يحتذى. ثم أن اليابان عندما كانت في أوجها كان ينظر إليها المراقبون على أنها "علاق اقتصادي وقزم سياسي وحشرة عسكرية". وما حصل اليوم هو أن هذا "العلاق" الاقتصادي يتقلص تدريجياً دون أن يرافق ذلك تقدماً في المجال العسكري يبقى مشروطاً بموافقة واشنطن أولاً ثم دول المحيط الذين لا يرضون بأي حال من الأحوال أن تستعيد اليابان ولو جزءاً من قوتها العسكرية التي مارست في الماضي كل أشكال الهيمنة على الجيران.

١- الولايات المتحدة الأمريكية: العرش الزائل

يتفق كل المحللين تقريباً على أن "القرن العشرين كان أميركياً"^(٢٤) تمكنت خلاله الولايات المتحدة من احتلال المواقع المتقدمة الأولى في الميادين جميعها، العسكرية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والثقافية، وصارت زعيمة "للعالم الحر" الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي طيلة نصف قرن، قبل أن يتركها سقوط هذا الأخير على نفسه لتصبح القوة العظمى الوحيدة المترتبة على عرش النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة.

لكن للعملة وجه آخر، فالقوة الأميركية العظمى تحمل في أحشائها بذور التراجع والانحطاط. والكلام عن هذا الانحطاط بدأ في الثمانينات وازداد بشكل ملحوظ خلال ولاية الرئيس ريغن الثانية. وكان بول كينيدي^(٢٥) أول من فتح هذا النقاش بطريقة علمية منهجية، معتمداً على مقارنة تاريخية ما بين القوى المهيمنة التي تعاقبت منذ القرن السادس عشر، ليستنتج بأن انحطاط القوة العظمى يبدأ عندما يصبح إنفاقها العسكري أكثر من قدرة اقتصادها على تحمله، فتصبح القوة Power عندئذ رهاناً بحد ذاته، ويصبح "التوسع الإمبراطوري المفرط" Imperial Overstretching أكثر من قدرتها على الاضطلاع به وتحمل مسؤولياته. والمحرك الأساسي للهيمنة يقع في هذه العلاقة المتوازنة ما بين الثروة والقوة العسكرية. وبالغريزة تلجأ القوى الاقتصادية التي

RAMONET Ignacio. "Le siècle des Etats Unis", Le Monde Diplomatique, -٢٤ (manière de voir, no 31, Août 1996), P. 6; VALLADAO Alfredo G.A. "Le XXIème siècle sera américain", éd. La Découverte/essai. Paris 1993.

KENNEDY Paul. "The rise and fall of the great powers", New York 1989. -٢٥

تتعرض للانحطاط، إلى زيادة نفقاتها العسكرية فترمي نفسها في حلقة مفرغة من التراجع والانحطاط. والولايات المتحدة، بنظر كينيدي، تواجه هذه المعضلة، وبالتالي فإن انحطاطها قد بدأ، والقرن المقبل لن يشهد قوة عظمى أميركية.

وتكثر الأطروحات القائلة بانحطاط القوة الأميركية العظمى وانهيارها المقبل^(٢٦). وبالطبع لا تتحدث هذه التوقعات عن هزيمة عسكرية كبرى أو اجتياح للأراضي الأميركية ولكن عن انفجار على الذات Implosion نتيجة أزمة اقتصادية واجتماعية وانهيار النظام القيمي الذي شكل مصدر فخر للأميركيين طيلة القرن الحالي. وكانت قد صدرت دراسات عديدة تؤكد "الاكتئاب الصامت"^(٢٧) الذي يعاني منه الاقتصاد الأميركي منذ عام ١٩٧٣ حين عرفت الإنتاجية انخفاضا مفاجئا وحافظت على مستواها المنخفض منذ ذلك، وتؤكد صعوبة الخروج من المديونية المفرطة ومن الأزمة التي تعود إلى أسباب بنيوية أكثر منها ظرفية^(٢٨).

كذلك على الصعيد الاجتماعي تعاني الولايات المتحدة من أزمة، بنيوية هي الأخرى وليس ظرفية عابرة، تشكل مكوناتها العديدة أوضاع التربية والتعليم ونظام التأمين الصحي والاجتماعي والإفقار المستمر للطبقات الاجتماعية والمتوسطة وتفاقم مشكلة الضواحي والفتوحات والعنصرية والجريمة والمخدرات وغيرها. وهكذا فإذا كانت التعددية وبوتقة الانصهار Melting-Pot ونظام القيم والحلم الأميركي American Dream وطريقة الحياة الأميركية American way of life كلها من مصادر اعتزاز الأميركيين بنموذجهم فالمفارقة أنه، على أبواب القرن الحادي والعشرين، تحول ذلك إلى مصدر تساؤلات وهموم مرشحة للتفاقم^(٢٩).

لكن إدارة الرئيس كلينتون التي وعدت خلال الحملة الانتخابية الرئاسية عام ١٩٩١-١٩٩٢ بالانكباب على الوضع الداخلي، تمكنت في الحقيقة من التصدي للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومنها على سبيل المثال لا الحصر مشكلة العجز الخزيني المتفاقمة منذ عقود. فعندما أتى كلينتون إلى السلطة عام ١٩٩٢ كان هذا العجز بحدود الـ ٢٩٠ مليار دولار. وراح ينخفض تدريجيا. وفي شباط ١٩٩٨ وللمرة

٢٦- أنظر على سبيل المثال: CALLEO David P. "Beyond American Hegemony", Basic book, New York, 1987; LUTTUACK Edward N. in commentary, March 1992; CROZIER Michel. "Le mal américain", éd. Fayard. Paris 1980.

٢٧- PETERSON Wallace C. "The Silent Depression", in challenge, July 1951.

٢٨- BRAILLARD Ph. & DJALILI M.R. "Les Etats Unis et leur rôle dans le monde", Studia Diplomatica, vol XLVI, 1993, no 2.

٢٩- Ibid.

الأولى منذ ثلاثين سنة تقدمت الحكومة الأميركية بموازنة فيها فائض وليس عجز. وهذا الفائض يقدر بحوالي ٩ مليارات دولار للعام ١٩٩٩^(٣٠). كذلك تمكنت إدارة كلينتون من محاربة مشكلة البطالة عبر تأمين أكثر من خمسة ملايين فرصة عمل. كذلك استعاد الاقتصاد الأميركي مركزه العالمي الأول في أكثر من مجال، خصوصا بعد تراجع منافسيه الآسيويين نتيجة الأزمة اليابانية وانهيار البورصات في "تمور" آسيا الجنوبية-الشرقية.

رغم ذلك يمكن تسجيل تراجع واضح في المكانة الأميركية المهيمنة عالميا. إذ تمكنت واشنطن في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ من حشد أسطول عسكري دولي قل نظيره في التاريخ وتربعت على رأس ائتلاف عالمي ضم معظم دول العالم. لكن بعد سنوات قليلة وتحديدا في بداية العام ١٩٩٨ لم تستطع واشنطن حشد القليل من المؤيدين لها مما اضطرها للتراجع عن حرب ضد العراق كانت قد استعدت لها عسكريا وإعلاميا وسياسيا. ويبدو واضحا أن عدد الدول الراضية بنظام عالمي أحادي القطبية تحت السيطرة الأميركية أخذ بالتراجع وبوتيرة جد متسارعة.

٢- الاتحاد الأوروبي: آمال وعثرات

يقول الأوروبيون المتحمسون للاتحاد أن هذا الأخير يملك جميع حظوظ النجاح المادية والإنسانية التي تمكنه من التطلع إلى أن يكون قوة عالمية عظمى. فالاتحاد النقدي الأوروبي سوف يحتل المركز الاقتصادي الأول في العالم (بنتائج قومي قائم قدره ٥٨٨٨ مليار دولار) أمام الولايات المتحدة (٥٥٦٧ مليار دولار) واليابان (٣١٥٨ مليار دولار)^(٣١). والاتحاد الأوروبي هو القوة الوحيدة التي تتسع وتقوى بالانضمام الإداري الاختياري لجيرانه. ويتوقع لستر ثرو أن يكون القرن المقبل أوروبيا وأن "البيت الأوروبي، بوصفه أكبر سوق في العالم، هو الذي سيكتب قواعد التجارة العالمية في القرن الحادي والعشرين، وسيكون على بقية بلدان العالم أن تتعلم كيف تمارس اللعبة الاقتصادية وفقا لهذه القواعد"^(٣٢). وكان البروفسور هانتغتون قد توقع أيضا أن تنتقل

٣٠. Le Monde 4-2-1998.

٣١. BAUDIS Dominique. "L'union", éd. Laffont / Ramsay. Paris 1994.

٣٢. ثرو لستر. "الصراع على القمة" ترجمة أحمد فؤاد بلع، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٠٤، الكويت ١٩٩٥، ص. ٨٥.

"سفينة القيادة العالمية" في القرن المقبل من أميركا، ليس إلى اليابان أو الصين أو روسيا، بل إلى "فدرالية أوروبية"^(٣٣).

كما يتوقع خبراء نقديون واقتصاديون عالميون أن تصبح العملة الأوروبية الموحدة - الأورو - منافسا خطيرا للدولار بمجرد أن ترى النور، وأن تحل محله، في النظام النقدي العالمي في غضون سنوات قليلة^(٣٤). ومن هؤلاء الخبراء من يخشى أن يمر ذلك عبر صراع اقتصادي تجاري مكشوف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على غرار الصراع الذي نشب خلال مفاوضات الغات وجولة الأوروغواي تحديدا (١٩٨٦ - ١٩٩٣).

والحقيقة يمكن القول دون مجازفة أنه إذا قدر للاتحاد الأوروبي أن ينمو ويتطور بحسب التصور الذي وصفه مهندسوه فإنه سيصبح في بدايات القرن المقبل قوة عظمى تملك كل الوسائل والأدوات الموصلة إلى مركز الدولة الأعظم. فالسوق الأوروبي، المؤلف من حوالي ٤٥٠ مليون من السكان ذوي التعليم الجيد والتكنولوجيا العالية يتهدى لاستيعاب المزيد من المنضوين فيه من أوروبا الشرقية وغيرها ليضم، في نهاية المشروع، بين ٨٥٠ و ٩٠٠ مليون نسمة فيصبح عندها أكبر وأهم سوق موحد في العالم.

لكن يبدو أن دون ذلك عقبات كثيرة وطنية وسياسية وعسكرية واجتماعية وغيرها. ويتساءل المشككون: كيف ستعمل أوروبا في مجالات حساسة مثل سياسة الهجرة المشتركة والعملية المشتركة والبنك المركزي الموحد والقوات المسلحة المندمجة (أو الفيدرالية على الأقل) والسياسات الخارجية الدفاعية الموحدة؟ أليس من الطوباوي تصور خمس عشرة أمة (أو أكثر) كل واحد منها لها تقاليدها الخاصة كوحدة ذات سيادة، وهي تصبح الولايات المتحدة الأوروبية، كما أمل الفيدراليون الأوائل؟ أليس من الأجدى عمليا القيام بإصلاحات أكثر تواضعا دون إضاعة الطاقات في تحويل أوروبا إلى لاعب دولي موحد^(٣٥)؟

هذا على الأقل رأي البريطانيين الذين يفضلون أوروبا سوقا تجارية موحدة فحسب دون الدخول في متاهات السياسة الخارجية والدفاع وغيرها. أما الفرنسيون فما يزالون

HUNTINGTON Samuel. "The U.S.: Decline or Renewal?" Foreign Affairs, vol. - ٣٣
67, no 2, Winter 1988 - 89 P.P. 93 - 94.
COURY Emile. "L'Europe et les Etats Unis, un conflit potentiel", éd. De l'aube. - ٣٤
Paris 1996.
cf. "Who Wants What in the Brave New Europe" Economist, December 1, 1990, - ٣٥
P.P. 46 - 47.

يحملون الحلم الديغولي الشهير: أوروبا واحدة موحدة من الأطلسي إلى الأورال. وتنقسم الدول الأوروبية بين مفهومين لأوروبا: نظام دولي فدرالي أو تعاون دول ذات سيادة تقرر سياسة مشتركة. والمعروف أن بريطانيا تبقى معارضة لكل تصور أوروبي قائم على الفدرالية، وهي التي أفضلت نصا كانت الدول الأعضاء المتفاوضة قد اتفقت عليه عشية التوقيع على معاهدة ماستريخت، ويقول أن هدف المعاهدة على المدى الطويل هو قيام فدرالية أوروبية. كذلك فقد انسحبت لندن من نظام آلية العرف الأوروبي ولن تدخل في الاتحاد النقدي في سنيته الأولى.

ومن المنطقي أن أوروبا عسكرية من دون دينامية سياسية خارجية موحدة تحركها لا مستقبل لها أكثر من أوروبا سياسية موحدة من دون مسؤوليات عسكرية تلتزمها وتعطيها مصداقية، كما يبرهن ذلك العجز الأوروبي في إدارة أزمات مثل أزمة يوغسلافيا السابقة^(٣٦)، التي اندلعت في قلب أوروبا وعلى مقربة من عواصم أوروبية كبرى. ويغزي العجزان السياسي والدفاعي بعضهما البعض منذ أربعين سنة، أي منذ فشلت أولى محاولات قيام اتحاد سياسي ثم دفاعي أوروبي مطلع الخمسينات.

وأخر "تجليات" هذا العجز الأوروبي برز خلال الأزمة العراقية - الأميركية في شباط ١٩٩٨ حين سارت بريطانيا، التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي وقتها، وراء الركب الأميركي دون استشارة حلفائها في الاتحاد، في حين وقفت فرنسا ضد الضربة العسكرية الأميركية للعراق، وتراوحت مواقف الدول الأوروبية الأخرى بين التردد والحيرة والانقسام بين فرنسا وبريطانيا^(٣٧).

وكانت فرنسا، الدولة الأكثر حماسا لمشروع الدفاع الأوروبي المشترك، قد أقنعت حلفاءها بالضغط على الولايات المتحدة ومفاوضتها بغية الحصول على اتفاق يسمح بتشكيل فيلق أوروبي خاص داخل حلف الأطلسي يقوم بعمليات خاصة دون مشاركة أميركية. وتم التوقيع على هذا الاتفاق في برلين في حزيران ١٩٩٦، الأمر الذي اعتبره وزير الخارجية الفرنسي إيرفيه دو شاربنت وقتها "خطوة في طريق الاستقلال الدفاعي الأوروبي عن الولايات المتحدة"، فرد عليه المراقبون الأميركيون بأن القوات الأوروبية المنبثقة عن اتفاق برلين لن تتمتع باستقلال كامل عن الولايات المتحدة لأنها ستحتاج دوما إلى العتاد اللوجستي والسلاح وأجهزة الاتصال والتكنولوجيا المتقدمة التي

GNESOTTO Nicole. "La défense européenne au carrefour de la Bosnie et de la ٣٦
CIG". Politique étrangère, no 1/1996, P.P. 113 - 124.
cf. QUATREMER Jean. "Soupir d'aise à Bruxelles", Libération 24-2-98. - ٣٧

تملكها أميركا^(٣٨). ذلك أن حلف الأطلسي كمؤسسة "يملك القليل جدا من الإمكانيات العسكرية والبشرية، ومعظم قواته ليست سوى قوات أميركية (...) وهو لا يملك إلا بعض الوسائل القليلة (...) غير القادرة على العمل من دون العتاد الأميركي وطائرات النقل الضخمة الأميركية الصنع وطائرات التزود بالوقود وأقمار التجسس الاصطناعية"^(٣٩). ولهذه الأسباب وغيرها يعتقد محللون دوليون عديدون أن "أوربة حلف الأطلسي ليست سوى أسطورة"^(٤٠) وبأن الولايات المتحدة سوف تستمر بالإمساك بزمام الأمور داخل هذا الحلف وبالهيمنة على أوروبا عن طريقه.

ومهما يكن من أمر فإن الدرب الذي اختطته أوروبا الاتحادية لنفسها درب لا عودة فيه. إن ثمن أوروبا غير الموحدة أي العبء الذي يقع على اقتصاديات المجموعة الأوروبية، إن لم تتحد، مرعب جدا^(٤١) في عالم يحتدم فيه السباق والتنافس. لكن اتحاد أوروبا الفدرالي سيتطلب وقتا طويلا، ولقد اقتضى بالفعل قرابة أربعين عاما لمجرد أن يصل إلى النقطة التي يمكن عندها إلغاء ضوابط الحدود. وسيلزم وقت طويل آخر لتكملة الاتحاد العسكري والسياسي. والأرجح أن يكون التقدم غير منتظم، خطوتان إلى الأمام، خطوة إلى الخلف، خطوة إلى اليسار، خطوة إلى اليمين، في طريق ملأى بالألغام والعثرات تقود إلى ما يطمح به المتحمسون لأوروبا. استعادة الدور التاريخي في قيادة شؤون العالم.

الصين: قوة عظمى واعدة

يعتبر مؤتمر الحزب الشيوعي الحادي عشر عام ١٩٧٨ الذي بايع دينغ شياو بينغ خلفا لماو تسي تونغ، بعد التخلص من "عصابة الأربعة" والذي وافق على مشروعه الإصلاحية القائم على الانفتاح، نقطة انطلاق التحول الصيني الكبير. فبعد أقل من عقد ونصف من الزمن حقق مشروع دينغ أول وأكبر إنجاز، إذ لم تعد الصين تعتمد في غذائها على الخارج بل حققت اكتفاء ذاتيا لإطعام أكثر من مليار ومئتي مليون نسمة،

٣٨ - أنظر الحياة ٢٤-٦-١٩٩٦.

٣٩ - International Herald Tribune, June 7, 1996.

٤٠ - GORDAN Philip H. "Europeanization of NATO: A convenient myth", -٤٠.

International Herald Tribune, June 7, 1996.

٤١ - cf. AGNELLI G. "The Europe of 1992", Foreign Affairs, vol. 68, no 2, Fall 1989; -٤١

JOFFE J. "Reunification II: This time, no Hobnail Boots", New York Times, September 30, 1990.

عدد سكانها عام ١٩٩٥. كذلك تحققت السيطرة على المشكلة الديمغرافية عبر سياسة "الولد الواحد" رغم المشاكل السوسولوجية الكثيرة التي أفرزتها.

ثم راح ينطبق على الصين وصف "المعجزة الاقتصادية" كما تدل الأرقام والمؤشرات الاقتصادية. فمنذ عام ١٩٧٨ أخذت نسب النمو السنوية تحقق أرقاماً خيالية تخطت ١٣ بالمئة عام ١٩٩٣ "مقابل صفر في فرنسا واليابان مثلاً" لتستقر عند نسبة متوسطها ٩ - ١٠ بالمئة خلال هذه السنين المنصرمة. وعرف الناتج الوطني القائم نمواً معدله الوسطي حوالي ٩ بالمئة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٥ مع قفزات قدرها ١١ بالمئة عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤^(٤٢). كذلك بلغت نسبة النمو الصناعي ١٨ بالمئة عام ١٩٩٢ فرفعت الصادرات (أكثر من ٢٤ بالمئة من العام نفسه). وقد ارتفع مستوى المعيشة أربع مرات في عشر سنوات، مما يشكل بديلاً عن الديمقراطية؛ فالنجاحات الاقتصادية تعقي النظام، في رأيه، من تقديم تنازلات في المجالات السياسية^(٤٣).

لقد دخلت الصين في نادي المصدرين العشرة الكبار في العالم وارتفعت صادراتها بمعدل وسطي قدره ١٤,٥ بالمئة سنوياً بين ١٩٧٩ و ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٤ ارتفعت بنسبة ٣١,٩ بالمئة لتصل إلى ١٢١,٥ مليار دولار.

ويسبب الفائض التجاري الصيني مشاكل مع الولايات المتحدة وصلت إلى حدود التهديد بعقوبات اقتصادية عام ١٩٩٥. فقد وصل هذا الفائض إلى ٣٩,٥ مليار دولار عام ١٩٩٦ بعد أن كان في حدود العشرة مليارات عام ١٩٩٠^(٤٤). وإحدى وسائل الضغط التي تلجأ إليها واشنطن في وجه بيجينغ هي إعاقته دخولها في "المنظمة العالمية للتجارة OMC".

ويمكن القول، باختصار شديد، أن الصين تتمتع بكل المزايا تقريباً التي تؤهلها لاعتلاء مركز القوة العظمى أو ربما الأعظم كما تقول تقديرات عديدة (صادرة عن مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومراكز أبحاث غربية مرموقة): شعب يتمتع بتماسك ولحمة ثقافية (كونفوشيوسية) تزيد من هذه اللحمة^(٤٥)؛

٤٢- RAMSES 97, Dumod, Paris 1996. P. 116.

٤٣- TOURAINE Marisol. "Le bouleversement du monde", éd. Seuil, Paris 1995, P. 256-7.

٤٤- النهار ٢٤-١٠-١٩٩٧ (تقلاً عن رويتر).

٤٥- حوالي ٩٥ بالمئة من الصينيين هم من الهان والد - بالمئة الباقية تنوزع بين عدد من الأقليات. ورغم وجود بعض المناطق المتمردة وبعض الجماعات الانفصالية إلا أن وزنها يبقى ضعيفاً ولا يكفي لزعزعة استقرار البلد. ثم أن الكونفوشيوسية تشكل درعاً حصيناً يحمي البلد ويشكل ضماناً لاستقراره. أنظر: "الصينيون المعاصرون" (جزءان)، سلسلة عالم المعرفة رقم ٢١٠ و ٢١١. الكويت ١٩٩٦، تحديداً فصل "الكونفوشيوسية الجديدة".

مستوى تربية وتعليم يزداد رقياً يوماً بعد يوم ليضاهي نظرائه في أكثر الدول الغربية تقدماً؛ مستوى تكنولوجي يسير على وتيرة تطويرية مرتفعة جداً، قوة عسكرية ضخمة تدعمها أسلحة متطورة تقليدية ونووية؛ قوة اقتصادية يتوقع لها أن تصبح الأولى في العالم مع نهاية العقد الأول من القرن المقبل؛ مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي يسمح للصين بممارسة تأثير كبير على مجرى الأحداث العالمية؛ علاقات دولية منفتحة وقدرة على ممارسة نفوذ في عدد كبير من بلدان العالم النامي... إلخ.

لكن للعملة وجه آخر ترتسم عليه علامات الخطر والانحطاط المتمثلة عموماً في الفساد الذي ضرب صفوف الجيش والحزب والإدارة وفي الإنماء غير المتوازن بين المناطق الصينية. فعندما بدأ دينغ شياو بينغ مشروعه الإصلاحية قال أن للرأسمالية حسناتها ودعا شعبه للاستفادة منها والسعي لكسب المال والثروة، ولكنه كان واثقاً من سلبياتها عندما قال عام ١٩٨١: "حتى تتقدم الصين لا بد من فتح النوافذ. ولا بأس إذا دخل البعوض، إذ علينا طرده بعد ذلك"^(٤٦).

وكانت الحكومة قد سمحت للجيش منذ العام ١٩٩٠ بالعمل في المجال التجاري المدني بغية دعم ميزانيته وتحديث أجهزته وتغطية نفقاته. كذلك شجعت أعضاء وكوادر الحزب الشيوعي الحاكم على الانغماس في التجارة والتصدير. وقد نجح الجيش في تأمين نفقات وزارة الدفاع عام ١٩٩٣ وكشف نشاط الحزب عن نجاحات تجارية لا يستهان بها.

وكان هذا النجاح النافذة التي دخل منها بعوض "الفساد والرشوة". ووصلت الأمور إلى حد أن الرئيس زيمين اعتبر، في خطاب له في آب ١٩٩٣ أن "النضال ضد الفساد هو العمل السياسي العاجل للحزب" مشيراً إلى أن "الفساد بات ينتشر في جسم الحزب والدولة كفيروس مؤذ وأن فشل مهمة محاصرته يعني سقوط سلطة الدولة والحزب"^(٤٧). وقد شنت الحكومة حملات واسعة متتالية ضد الفساد وقامت بتطهير الجيش والحزب والإدارة من آلاف المتورطين والمشتبه بهم، وصدرت أحكام بالإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة بعدد من الكوادر وقادة الحزب الشيوعي في المناطق. على صعيد آخر قامت الصين منذ العام ١٩٨٠ بفتح "مناطق اقتصادية خاصة" تسمح لها باستقبال الاستثمارات والرساميل الأجنبية بعد أن شرعت قوانين تهدف إلى

٤٦ - PAULET Jean-Pierre / MOR Isabelle. "L'Asie et la croissance", éd. Ellipses, Paris - 1996. P. 192.

٤٧ - د. كرار جعفر أحمد. "الصين بعد رحيل دينغ شياو بينغ" السياسة الدولية، العدد ١٢٨، إبريل ١٩٩٧ ص. ٢٦.

تشجيع دخول وعمل الاستثمارات الأجنبية في شركات صينية - أجنبية تستفيد من شروط وإعفاءات خاصة بغية دعم التصدير^(٤٨). ومع الوقت ازدهرت هذه المناطق، الموجودة خصوصاً في الساحل الجنوبي، وفي وقت بقيت فيه مناطق الداخل مغرقة في التخلف. وينتج عن هذا التفاوت الإنمائي بين المناطق مفاعيل سلبية عديدة أهمها الهجرة من الريف إلى المدينة وبالتحديد إلى مناطق الواجهة البحرية في الجنوب، الأمر الذي قد يقضي على القطاع الزراعي الذي يعاني من مشاكل مستفحلة. ومن هذه المفاعيل السلبية أيضاً قيام نزاع إداري واقتصادي وسياسي بين الأقاليم الغنية والمركز. وتشكل الضرائب أكبر نقاط الخلاف بين المركز والأقاليم. وقد صدرت دراسة عن أكاديمية الصين للعلوم الاجتماعية، عام ١٩٩٣، تحذر من تفكك الصين بسبب الطموح نحو الاستقلالية الاقتصادية عن المركز في بيجينغ، وهو أمر عانت منه الصين طيلة تاريخها^(٤٩).

هناك مسألة أخرى كانت تزرع المخاوف على مستقبل الصين ووحدتها السياسية، وهي الصراع على السلطة بين الأجنحة المتنوعة التي تشكل منها قمة الهرم السياسي، وهو صراع كان يتوقع له المراقبون أن ينفجر غداة وفاة دينغ شياو بينغ. لكن مات الرجل في شباط ١٩٩٧ وتمكن خلفه جيانغ زيمين من حسم الأمور لصالحه في المؤتمر الخامس عشر للحزب الحاكم المنعقد بين ١٢ و ١٨ أيلول ١٩٩٧ عندما تمكن من إزاحة منافسيه والسيطرة على كل مفاصل الحكم من الحزب إلى المؤسسة العسكرية إلى الإدارة بكاملها^(٥٠). واستطاع زيمين إدخال "نظرية دينغ شياو بينغ" في صلب الدستور مما يعني أن "اقتصاد السوق الاشتراكي" القائم على الانفتاح الاقتصادي والتشدد السياسي هو الإيديولوجية التي ستحكم الصين بالإضافة إلى مبدأ "بلد واحد لنظامين" أو أكثر الذي عادت بموجبه هونغ كونغ إلى الصين في الأول من تموز ١٩٩٧ والذي قد يغري تايوان بالعودة مستقبلاً بعد أن تكون هونغ كونغ قدمت الدليل على نجاح التعايش بين الازدهار الاقتصادي و "الديمقراطية على الطريقة الصينية".

وبعد ترتيب الوضع الداخلي ووضع خطة لمحاربة الفساد وتحقيق الإصلاحات المتبقية على طريق الليبرالية الاقتصادية وتحقيق الإنماء المتكامل والمتوازن، اتجه

٤٨ - يبلغ عدد هذه الشركات حالياً أكثر من مئة ألف شركة.

٤٩ - د. كرار جعفر أحمد. مصدر سابق.

٥٠ - أنظر الأسبوع العربي، العدد ١٩٨١، ٢٩-٩-١٩٩٧؛ الأنباء (الكويتية) ٢٩-٩-١٩٩٧؛ Le Monde 20-9-1997.

الرئيس زيمين صوب الخارج بغية تعزيز مكانة بلاده الدولية. فكانت الزيارة "التاريخية" للولايات المتحدة في تشرين الأول ١٩٩٧ والتي أسست لحقبة جديدة من العلاقات بين البلدين مع الاتفاق على تزويد الصين بمعدات تكنولوجية حساسة جدا كانت إدارة ريغان قد فرضت حظرا على تصديرها للصين. وهكذا استطاعت هذه الأخيرة الحصول على ما كان يلزمها لدفع المسار الإنمائي إلى الأمام بعد أن تعهدت بوقف كل تعاون نووي مع إيران.

بعد ذلك أنتجت الزيارات المتبادلة بين الرئيسين يلتسين وزيمين اتفاقا "تاريخيا" هو الآخر، إذ تم الاتفاق على ترسيم الحدود بين البلدين. وبذلك وضع حد لخلاف عمره أكثر من ثلاثة قرون. وكانت الصين قد وقعت اتفاقات تجارية عديدة مع فرنسا والاتحاد الأوروبي تكريسا لتحسين العلاقات معهما.

وهكذا فإن الدول الكبرى في العالم تتجه نحو التعامل مع الصين كأمر واقع وسوق هام ودولة عظمى يستحيل تجاهلها. وإذا استمرت الأمور على وتيرتها الحالية من الإنجازات الداخلية والحضور الدولي، وفي غياب مفاجآت كبرى في المدى المنظور فإن العقود، وربما السنوات، المقبلة قد تشهد تكريسا لنبوءة نابوليون بوناپرت الذي قال: "عندما تستفيق الصين يرتجف العالم"^(٥١).

خلاصة

يمضي القرن العشرون بعد أن خلف وراءه تحولات جذرية تترك المحللين والدول؛ لكنه ترك أيضا كوابح وضوابط وخطوطا حمراء. فالارتباط النقدي العالمي المتبادل يشكل سقفا للتنافس والتصارع المالي والتجاري بين الدول الفاعلة في الساحة العالمية. دل على ذلك الأزمة التي عصفت بالبورصة العالمية في تشرين الأول ١٩٨٧ وبعدها بعشر سنوات بالضبط في منطقة آسيا الجنوبية - الشرقية. لقد بدت البورصات العالمية كأحجار الدومينو إن سقط الواحد صعب على الآخرين تدارك السقوط وتحاشي فعل "الذبذبات الارتدادية" بحسب تعبير رجال المال والأعمال. كذلك فالسلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل المنتشرة في العديد من الدول تضع كوابح فاعلة أمام انفجار الحروب الكبرى. والظواهر العديدة العابرة للقارات والأوطان مثل المخاطر البيئية والمخدرات والمافيات والأمراض وغيرها تزيد من الهموم المشتركة بين الدول.

٥١ - cf. PEYREFFITE Alain. "Quand la Chine s'éveillera", éd. Fayard, Paris 1990.

لكن كل ذلك لا ينفي أن الصراع بين الدول سيبقى قائما والتسابق نحو القوة أيضا؛ تماما كما كان الوضع بالأمس وقبله وعبر التاريخ. فالدول سوف تستمر في سعيها للحصول على المزيد والمزيد من وسائل القوة وأدواتها. وسوف يستمر السباق نحو مركز القوة الأعظم، الإقليمية، والدولية إذا أمكن، في عالم تحكمه المصلحة والأنانية الفردانية ويفتقر إلى العدالة والكفاءة. وستبقى البلدان الفقيرة والضعيفة محط أطماع القوى الكبرى الباحثة عن الأسواق والنفوذ والموارد الطبيعية. من ستكون هذه القوى/الكبرى في "النظام الدولي الجديد"؟ وهل ستحكم هذا الأخير أمادية أم ثنائية أم تعددية قطبية؟

كل الدول "النافذة" أو الكبرى تمتلك من العناصر الجاذبة ما يؤهلها لاعتلاء سدة النظام العالمي المقبل. وفي المقابل تنوء جميعها تحت عدد من العناصر الطاردة ما ينأى بها عن الفوز في سباق القوة الأعظم.

لكن يمكن القول أن روسيا يلزمها سنوات، وربما عقود، قبل أن تلم أشلاءها وتدخل في حظيرة الدول الكبرى وفقا للحد المعقول من معايير القدرة الدولية وأدواتها. واليابان، وإن كانت لا تزال تتمتع بكل المزايا الاقتصادية المؤهلة لاعتلاء المنصب الأول في العالم إلا أنها تفتقر إلى كل أدوات ومعايير القوة الأخرى، في وقت يتعرض نموذجها الاقتصادي نفسه إلى عملية إعادة نظر خطيرة. أما الصين والاتحاد الأوروبي فهما بصدد بناء قوتها المستقبلية الطامحة لاحتلال المركز الأعظم. ومن هنا حتى يتم هذا البناء فقد تحمل الأوضاع الدولية مفاجآت غير محسوبة. وهكذا ففي الوضع الراهن وللمدى المنظور على الأقل، وبما أن القوة نسبية ولا تقاس إلا بقوة الغير، فالسباق يبدو محسوما لصالح الولايات المتحدة التي تملك وحدها كل معايير القوة وأدواتها في كافة المناحي والميادين.

لكن من يراقب حركة الدبلوماسية العالمية يلاحظ خيوطا تتسج علاقات من التقارب أو "التحالف" الظرفي العابر ربما، والقائم على رفض النظام الدولي القائم على الأحادية القطبية. فقلما يصدر بيان روسي - صيني مشترك، في مناسبة أو أخرى، دون أن يدعو إلى نظام دولي متعدد الأقطاب بعيدا عن هيمنة دولة واحدة. وفي الأدبيات السياسية الأوروبية، والفرنسية خصوصا، فإن تعبير "الأمبريالية" الأميركية و"الغزو الأميركي" الثقافي والاقتصادي والسياسي لأوروبا يحتل حيزا خاصا. ومشكلة الفائض التجاري الياباني تسمم العلاقة بين واشنطن وطوكيو المتدمرة من التسلط الأميركي.

وعلى عكس النظام الثنائي - القطبية السابق الذي انضوت تحته الدول طوعا أو كراهية، فإن النظام الحالي يتعرض لرفض شديد ومقاومة من معظم دول العالم. ويترافق ذلك مع سعي عملي لإعادة ترتيب سلم القوى الدولية. والجلي أن منافسي أميركا يعودون إلى مبدأ التوازن، أي موازنة القوة الأميركية المهيمنة عبر التحالفات المواجهة لها، العابرة أو الراسخة، الظرفية أو الاستراتيجية، الاقتصادية أو الدبلوماسية...

وقد كشفت المواقف الدولية من الأزمة العراقية - الأميركية في شباط ١٩٩٨ عن هذا التوجه الدولي الجديد. فقد انقسم مجلس الأمن بين فريقين: واحد يضم واشنطن ولندن ويستعد لضرب العراق، وآخر يضم فرنسا وروسيا والصين يعارض مثل هذه الضربة ويعمل على منعها بالطرق الدبلوماسية. وبذلت الدبلوماسية الفرنسية جهودا واسعة في هذا الاتجاه، وهددت الصين باستعمال حق النقذ - الفيتو في مجلس الأمن، في حين أن الرئيس يلتسين ذهب في معارضة الولايات المتحدة إلى حد التحذير من "نشوب حرب عالمية ثالثة" في حال قامت واشنطن بتوجيه ضربتها للعراق. لقد عجزت الإدارة الأميركية عن تأمين موافقة دولية - وليس مشاركة بالضرورة كما حدث عام ١٩٩١ - على حربها المقررة رغم كل الحشود العسكرية والدبلوماسية والضغط التي استخدمتها للحصول على مثل هذه الموافقة. الأمر الذي يفرض إضفاء المزيد من النسبية على مقولة "الهيمنة" الأميركية على الأمم المتحدة والنظام الدولي.

ومن المرجح أن تشهد العقود القليلة المقبلة صعودا للقوى المنافسة للولايات المتحدة وتراجعا لهذه الأخيرة. وليس أكيدا أن يكون القرن المقبل صينيا أو أوروبيا أو أميركيا كما تقول التوقعات المختلفة، ولكن ربما تسود التعددية - القطبية والدبلوماسية متعددة الأطراف على غرار النظام الذي حكم القرن التاسع عشر.

وخارج نادي الدول الكبرى فليس من المؤكد أن الدول الـ ١٨٥ الأعضاء في المنظمة الدولية ستكون متساوية في الحقوق. ومن صفوف هذه الدول قد تنهض قوى إقليمية تتمتع بنفوذ معين تستغل لممارسة ضغوط على مراكز القرار لدى الدول العظمى (مثل إسرائيل، إيران، تركيا، مصر، كوريا الجنوبية، المكسيك، البرازيل، كندا... إلخ). وفي سعيها وراء المصلحة والقدرة، لا مناص للدول من الانفتاح على بعضها البعض، وسلوك درب الدبلوماسية الباحثة عن قواسم مشتركة مع الآخرين، في عالم تغلب فيه الواقعية السياسية على الطوباوية الإيديولوجية.

نزع السلاح والتجاذب الأميركي الروسي

ميشال يمين(*)

في مجال السياسة العسكرية، تستطيع الدول أن تخفي عن بعضها إخفاء جيداً عناصر أو أوجهاً ما في برامجها العسكرية أو اختراعات وابتكارات معينة، رغم أن هذا الأمر يصبح يوماً بعد يوم أكثر عسراً وصعوبة. غير أن الإخفاء يكاد يكون غير ممكن اليوم على صعيد المذاهب العسكرية الاستراتيجية، وبالأخص على صعيد السياسات البعيدة المدى للدول. ومع ذلك، يمكن هنا أيضاً أن نشهد سعياً للحفاظ على السر من خلال جعله لا يسهل حكره وإدراكه في سياق "البيّنات". فحين لا يصل بلد ما إلى إخفاء المنحى السياسي الرئيسي لسياسته، فإنه يخفيه عادة بين جملة من المناحي الأخرى الوهمية والكاذبة، أو ما يشبه ذلك، تماماً كمن يخفي وريقة شجر في غابة .

وفي صدد توقيع يفغيني بريماكوف ومادلين أولبرايت معاهدة الفصل ما بين منظومتي الدفاع المضاد للصواريخ، الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، في ٢٧ أيلول الماضي في نيويورك، راح المحللون الروس يبحثون عن مغزى ما خفي في غابة من متاهات السياسة النووية الأميركية، التي بدت لهم، منذ الوهلة الأولى، غير منطقية وفوضوية. فرجال الكونغرس الأميركي يبدون لهم وكأنهم يتسابقون على كره السلاح النووي، عارضين إتلافه أو...البداء فوراً بإنشاء منظومة قومية للدفاع المضاد

(*) كاتب في الشؤون الدولية.

للمصواريخ، أي أنهم يسعون إلى أمرين متناقضين تمام التناقض : نزع السلاح النووي والتسابق على التسلح به.

ومن هنا، يرى هؤلاء المحللون أن هذه الغاية من "البينات غير البينة" هي التي تخفي "الورقة" التي تحمل في طياتها مغزى السياسة النووية الأميركية، وأن المهمة التي يتوخى الأميركيون تنفيذها يُمكن صياغتها كالتالي: كيف تعمل الولايات المتحدة على ذلك القدرة النووية الروسية، ولأي غرض تفعل هذا، وما هي الاستراتيجية الأميركية الشاملة للقرن الحادي والعشرين؟

ويعتقد هؤلاء أن موافقة روسيا على الفصل بين المنظومتين الاستراتيجية وغير الاستراتيجية للدفاع المضاد للمصواريخ، ستتمكن الولايات المتحدة من بناء دفاع مضاد للمصواريخ يُسمى تكتيكياً، وهو، في واقع الأمر، ستراتيغي. ذلك أن سرعة مضادات المصواريخ التكتيكية الحديثة قريبة جداً من سرعة المصواريخ الاستراتيجية لدى إقلاعها ولدى هبوطها. وهذا الواقع الجديد الناجم عن معاهدة الفصل الأخيرة، والذي كانت تمنع وقوعه سابقاً منعاً مبدئياً معاهدة عام ١٩٧٢، يُعتقد أنه أوجد وضعاً جغرافياً سياسياً خطراً غاية الخطر على روسيا، لا سيما أنه تزامن مع بدء ممارسة السلطة التنفيذية الروسية نفسها، ومن ضمنها وزير الدفاع ليغور سرغيف، ضغوطات شديدة على الدوما لكي تبرم على جناح السرعة معاهدة ستارت - ٢. فما يربط بين هذين الأمرين هو أن معاهدة الدفاع المضاد للمصواريخ المذكورة احتلت مركزاً أساسياً في سلسلة المعاهدات التي تحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية النووية (ستارت-١، ستارت-٢ غير المبرمة، وستارت-٣ التي تسعى الولايات المتحدة إلى عقدها مع روسيا). فمنطق معاهدة عام ١٩٧٢ كان مفهوماً، والسنوات الـ ٢٥ من تطبيقها برهنت فاعليتها، فالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (بواسطة سلسلة معاهدات ستارت) ليس معقولاً إلا عندما لا تنشأ لدى أي من الطرفين الرغبة في حماية أراضيها بـدرع صاروخي منيع (وهذا الدرع هو منظومات الدفاع المضاد للمصواريخ).

معاهدة ١٩٧٢ نتيجة التكافؤ

مع حلول السبعينات، نشأ تعادل أميركي-سوفيّاتي تقريبي في مجال الأسلحة النووية الهجومية، مما أتاح تقليص الأسلحة تدريجاً، ولكن مع احترام المعاهدة المركزية، معاهدة عام ١٩٧٢، حول الدفاع المضاد للمصواريخ. بعد ذلك، أفضت ظروف تاريخية إلى أن صارت روسيا مثابة الكتلة الأكبر بين أنقاض الاتحاد السوفيّاتي. وقد

اختل التوازن في مجال التسلح النووي، لأن جزءاً من الأسلحة والقدرات الإنتاجية التصنيعية السوفياتية فقدته روسيا في أراضي الدول المستقلة حديثاً. لكن القدرات المتبقية (غير القليلة، والحق يقال، وإن لم تعد مساوية للقدرات الأميركية)، لم يتوقف تدميرها حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولكن هذه المرة بفعل الأزمة الاقتصادية. والوضع اليوم يبدو كارثياً أكثر من ذي قبل. فممثل وزارة الدفاع صرح في الدوما قائلاً: "إن الإنتاج عندنا سيتوقف عملياً مع حلول أعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧، إذا بقينا على موقفنا الحالي من مسألة إعادة إنتاج الذخائر النووية". فقد بقيت لدى روسيا صواريخ يمكن مقارنتها إلى حد ما كمّاً وقدرة بالترسانة النووية الأميركية، إلا أن القاعدة اللازمة لإعادة إنتاجها لم تعد موجودة أو تكاد تكون غير موجودة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن عمر الصواريخ قصير بخلاف فن ومهارة صانعيها، وأن الإرث الصاروخي السوفياتي لا يفتأ يهرم بسرعة. وهنا، يبدو عام ٢٠٠٧ حداً أقصى لـ "موت" القدرة النووية الروسية "ميتة ربها"، بعد أن تكون قد ماتت "معنوياً"، ودون أمل بالبعث القريب.

عامل السنوات العشر

وهكذا بدأ، بالنسبة لإعادة إنتاج الأسلحة النووية الهجومية وللقدرة الصاروخية الحالية لروسيا، سريان فعل عامل يمكن أن نسميه بـ "عامل السنوات العشر". ويبدو للمراقبين الروس أن العسكريين والساسة الأميركيين قد حسبوه خير حساب. فهم يرون أن هؤلاء إن وافقوا في البروتوكول الذي وقعوه نهاية أيلول المنصرم حول معاهدة ستارت-٢ على تمديد أجل تصفية الصواريخ حتى عام ٢٠٠٧، فربما ليكونوا واثقين - حسب قول بارداختشيف في جريدة "زافترا" ("زافترا"، العدد ٤٠ (٢٠١)، ٧/١٠/١٩٩٧) - من أن "مخالب السبع المحتضر التي كان يُخرمَش بها، قد اهترأت كلياً".

لكن هؤلاء المراقبين يرون أن هذا لا يعني البتة أن الأميركيين سينتظرون - وهم مكتوفو الأيدي - زوال القدرة النووية الروسية. فهم، بدون شك، سيعملون جهدهم لتسريع ذلك. فما لم يتسنَّ لهم فعله زمن وجود الاتحاد السوفياتي، يأملون تحقيقه الآن من خلال ضم صواريخ "إس.إس - ١٨" ذات الرؤوس المنشطة، الأقدر بين مثيلاتها في العالم، والتي لا قدرة لأي دفاع مضاد للصواريخ يمكن تصوره أن يجابهها، إلى لائحة الصواريخ الخاضعة للتصفية بموجب معاهدة "ستارت - ٢". والكونغرس الأمريكي يُبدي استعداداً مطلقاً، عملياً، بناءً على خطة نان - لوغار، لإعطاء أي مال

لازم لأية تصفية للصواريخ الروسية مهما بلغ حجمها. وفي الوقت نفسه، يرفع الصوت عاليا في العالم حول عدم تمكن الروس من السيطرة على سلاحهم النووي، بهدف وضع هذا السلاح "السائب" تحت إشراف وكالة الطاقة الذرية الدولية أو أية بنية دولية أخرى، وهذا يعني عمليا إنهاء روسيا كدولة نووية.

وبالمقابل، يعتبر المراقبون الروس أن الوضع المستجد، يتيح للولايات المتحدة إنشاء شبكة دفاع مضاد للصواريخ ذات أنساق تتكامل مع الدفاع الاستراتيجي المضاد للصواريخ عبر كل محيط أراضيها القومية، وهو ما سيستطيعون فعله حتى حلول عام ٢٠٠٧. أما روسيا، فلن تعود تملك حتى ذلك الحين تلك الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، "ساتانا" ("الشيطان")، الأشد خطرا على الولايات المتحدة من حيث قدرتها على خرق الدفاع الأميركي المضاد، كما لن تعود لديها لا تلك القاعدة التصنيعية ولا الكوادر المؤهلة ولا حتى تلك الموارد المادية اللازمة لإعادة إنتاج هذه العناصر. وهيئات أن تكون لدى روسيا آنذاك الإمكانية لإنشاء دفاع مضاد للصواريخ أسوة بالولايات المتحدة.

نزع السلاح والتفوق الأميركي

يعتقد معلق جريدة "زافترا" (المصدر السابق) أن كل هذا لا يستند نوايا الشريك الغربي لروسيا. فقضية نزع السلاح النووي، بالنسبة لاساسة الغرب وعسكريه، لا تقتصر وحسب على الثنائي الولايات المتحدة - روسيا. فكما أن الولايات المتحدة، إنطلاقا من المفهوم الجغراسياسي، تنتشر مجال مصالحها الحيوية الهامة على كل المعمورة، فإنها تشمل بمفهومها حول نزع السلاح كافة الدول النووية. إلا أن الولايات المتحدة تدخل هي الأخرى ضمن مفهوم "الدول النووية". فهل يمكن القول إنها تتحایل وتراوغ حين تتحدث عن نزع السلاح النووي الشامل، فتستبقي لنفسها "وديعة" نووية تخبئها لتهدد بها مستقبلا كافة البلدان التي نزع سلاحها النووي؟ ثمة من يؤيد هذه الفرضية، معتقدا أن الأميركيين سيقفون لهم "نخرا" نوويا وإن في صيغة معدلة. إلا أنهم، في المطلق، يسعون فعلا إلى نزع كامل للسلاح النووي بما فيه سلاحهم هم. وهناك وقائع دالة على ذلك. ففي أواخر الثمانينات، رد زبيغنيف بريزينسكي على اقتراحات غورباتشوف بشأن تصفية السلاح النووي مع حلول العام ٢٠٠٠ بالقول: "إنها خطة لإقامة عالم يسهل فيه خوض حرب عادية". لكن الصحف الأميركية أخذت تنشر أكثر فأكثر مقالات يعلن فيها أصحابها أن السلاح النووي "استنفذ ذاته"، وأنه

بات يشكل خطرا حتى في زمن السلم. تلك الأفكار تأتت أيضا، دون ريب، من الهلع من الإرهاب النووي المحتمل وخاصة من احتمال تفجير محطات كهر ذرية. ومؤخرا، كانت ثمة مداولات في مجلس الشيوخ الأميركي حول خفض شديد لجهوزية الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وصولا إلى نزع الرؤوس النووية القتالية. وقد صرح الرئيس السابق للجنة الموحدة لرؤساء الأركان شاليكاشفيلي أن ليس في العالم تحديات لم تستطع القوات المسلحة الأميركية مجابتهها بدون استخدام السلاح النووي. ويبدو أن الولايات المتحدة بدأت تراهن على سلاح مطلق جديد مخبأ في "غابة" الأسلحة التقليدية. وتؤكد هذا الزعم دراسة أجرتها لجنة رؤساء الأركان الأميركية عنوانها "رؤية مشتركة للعام ٢٠١٠"، وتقترح نمودجا مبدئيا لتطوير القوات المسلحة الأميركية. وتعتمد "الرؤية المشتركة للعام ٢٠١٠" على ثلاثة مواقف أساسية:

أولا، على أن الولايات المتحدة تملك تفوقا معلوماتيا، وهذا يعني أن بوسعها الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الإستخبارية عبر العالم وإرسالها بسرعة إلى قادة الوحدات على شتى المستويات.

ثانيا، على أن الولايات المتحدة ستحافظ على ريادة في ميدان التكنولوجيا تؤمن لها تفوقا حاسما على أية تكنولوجيا يمتلكها أي معتمد مفترض.

ثالثا، على أن تفوق بنية القوات المسلحة الأميركية سوف يتيح لها التحرك بسرعة تفوق سرعة تحرك أي عدو.

وهكذا سيشكل الجمع بين سلاح المعلوماتية والاستخبارات والسلاح الصاروخي المتناهي الدقة (بدون الحاجة إلى الرؤوس النووية القتالية) وقوات رد الفعل السريع الفائقة القدرة على الحركة والمجهزة بأحدث التقنيات العسكرية، ذلك السلاح المطلق إياه الذي سيحل، حسب تفكير الاستراتيجيين الأميركيين، محل السلاح النووي الفظ. أما "الوديعة" النووية المخبأة، فيفترض أن تبقى في شكل ما يسمى "ترسانات نووية بالكمون" (أو موجودة بالقوة، حسب التعبير الفلسفي "virtual nuclear arsenals")، وتتيح في حال الضرورة (في ظل الحفاظ على البنية التحتية النووية واستنادا إلى القدرة العلمية والتقنية الجبارة) استئناف إنتاج السلاح النووي في خلال اقصر الآجال.

إذا فإن مغزى السياسة النووية الأميركية يكمن في أنها، إذ تملك سلاحا مغائرا أقدر من ذلك الذي تملكه روسيا، قد فتحت "العداد" للسنوات العشر المقبلة كي يبدأ العد العكسي بالنسبة لسلاح هذه الأخيرة، الذي يمكن قياسه بالسلاح الأميركي على كونه أقل منه قدرة. كذلك يرى العديد من المعلقين الروس أن إزالة آخر عقبة من خلال الفصل بين منظومتي الدفاع المضاد للصواريخ، الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، تمكن الولايات

المتحدة من امتلاك دفاع مضاد للصواريخ شديد الفعالية، على صعيد وسائط الدفاع، وسلاح مطلق مختبر خير اختبار في العديد من عمليات "حفظ السلام"، على صعيد وسائط الهجوم.

روسيا في خضم الإصلاح العسكري

أما روسيا، فإنها تستعد لإجراء إصلاحات في الميدان العسكري يفترض بها أن تجعل القوات المسلحة وكل منظومة الدفاع، قادرة على ردع أية أخطار قائمة وكامنة على أمن روسيا. وهنا نرى العديد من القادة الروس، سياسيين وعسكريين، ينطلقون من أن ما من أخطار غير موجودة حالياً وغير متوقعة مستقبلاً. فالرئيس الروسي بوريس يلتسين قال، إيان تهنئته رئيس أركان القوات المسلحة بمنصبه الجديد، مؤخراً: "لن تتشب حرب شاملة، ويجب أن نكون مستعدين فقط لحروب محلية". كما صرح وزير الدفاع الروسي إيغور سرغيف: "إننا لا نرى أية أخطار على الأمن العسكري لدولتنا خلال السنوات العشر المقبلة". حتى أن جريدة ديمقراطية راديكالية مثل "الإزفستيا"، قالت إن الكونغرس الأميركي صقق طويلاً في صيف عام ١٩٩٢ للرئيس بوريس يلتسين على "تخليه عن أيديولوجية التكافؤ في مجال الأسلحة الاستراتيجية" ("إزفستيا"، ١٨/٦/٩٢).

وبناء عليه، تطرح حالياً في الأوساط القيادية الروسية، مسألة تقليص القوات المسلحة عدة وعددا كأهم بند في مهمة إصلاحها، استرشاداً بمعيار تقليص الإنفاق إلى أقصى الحدود، وهو ما يرفضه المحافظون من القوميين والشيوعيين وأنصار الدولة الروسية القوية. فالقيادة الروسية تعتزم تقليص تمويل القوات المسلحة والإنفاق على حاجات الدفاع، بحيث لا يتجاوز خلال السنوات القادمة نسبة ٣ - ٣,٥ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي. وتعني هذه النسبة، في الظروف الاقتصادية الحالية، أن الإنفاق على الجيش لن يتجاوز سنوياً مبلغ ١٧ مليار دولار، أي أقل من الإنفاق الأميركي بـ ١٧ مرة، ومن الإنفاق البريطاني بـ ٣ مرات. وهي النسبة التي يصر عليها منذ أكثر من ٣ سنوات صندوق النقد الدولي، بحسب تصريح لرئيس لجنة الدفاع النيابية سابقاً، الجنرال ليف روخلين، (من مقابلة مع ليف روخلين. جريدة "سوفيتسكاي راسيا"، ١٤/٨/٩٧). ويقضي الإصلاح العسكري، بناء على ما نشرته الصحف الروسية حول الموضوع، بتقليص عديد القوات المسلحة والجهاز المركزي لوزارة الدفاع، وبتوحيد بعض الأسلحة في سلاح واحد، كضم قوات الدفاع الصاروخي إلى سلاح الجو، وبتعديل هيكلية القوات

البرية لجهة إلغاء قيادتها العامة. وقد نشرت جريدة "أرغومنتي إي فاكطي" الأسبوعية الروسية ("أرغومنتي إي فاكطي" ("براهين وحقائق")، أواسط عام ١٩٩٧)، عرضاً موجزاً، على لسان سكرتير مجلس الدفاع يوري باتورين، عن مغزى الإصلاح العسكري، ألحقته بجدول، يستفاد منه أن تعداد الجيش في روسيا هو حالياً مليون و ٧٠٠ ألف جندي (أي نسبة ١٤،١ بالمئة من عدد سكان روسيا البالغ حالياً ١٤٩،٦ مليون نسمة). علماً أن في الولايات المتحدة مليون و ٤٨٢ ألف جندي (نسبة ٠،٥٦ بالمئة من عدد سكان الولايات المتحدة البالغ ٢٦٠،٧ مليون نسمة)، وهذا يعني، برأي الجريدة، ضرورة خفض عديد الجيش الروسي حتى نسبة ٠،٥٦ بالمئة، أي حتى ٨٤٠ ألف جندي. من جهة أخرى، أوردت جريدة "زافترا" ("زافترا" في ٩٧/٩/٢٣) أن تعداد الجيش الروسي، حسبما جاء في التوجيه الوارد إلى الوحدات العسكرية، يفترض أن يقلص مع حلول عام ١٩٩٩ حتى ٥٦٠ ألف رجل. وهذا يعني، حسب رأي الجريدة، أنه لن يبقى لدى روسيا، مع حلول نهاية القرن العشرين، سوى ٦ فرق و ١٧ لواء وأسطول الشمال دون غيره، أي بدون أساطيل المحيط الهادي والبحر الأسود والبلطيق، وسيختفي من الوجود سلاح الدفاع الجوي، فيما سينحسر تعداد قوات البر، وهي قوات أساسية بالنسبة لدولة عظمى قارية، حتى ١٥٠ ألف رجل (تورد رقماً قريباً منه أيضاً صحيفة "The Moscow News" بتاريخ ٩٧/٦/١١)، مع أن القوات البرية للولايات المتحدة وحدها تتألف من مليون و ٨٨ ألف رجل.

في هذا السياق، يتحدث البروفسور في الحقوق يوري كيتشانوفسكي في جريدة "سوفيتسكايا راسيا" ("سوفيتسكايا راسيا"، ٩٧/٧/١٠)، عن "الاختلاف الهائل في الوضع الجغرافي لـ لكل من الولايات المتحدة وروسيا. فالولايات المتحدة ليس لها كيلومتر واحد من الحدود البرية المهددة (المكسيك في الجنوب وكندا في الشمال)، بينما لروسيا أطول حدود برية بين دول العالم، وهي مهددة اليوم على امتدادها كله تقريباً.

وإزاء رغبة الرئيس الروسي دمج قوات الدفاع الجوي بسلاح الجو وإخضاعها له، والذي يتم وفقاً له تصفية الدفاع الجوي كسلاح مستقل، يرى بعض المحللين العسكريين، ومن بينهم أندريه جوكوف ("برافدا" في ٩٧/٧/١٥)، أن تصفية هذا السلاح "ستعرض للخطر حياة أكثر من ٣٠ مليون روسي إذا ما نشب نزاع عسكري شامل"، خاصة أن "القوات النووية المناوبة" لحلف الناتو دون غيرها، تعد ما يزيد على ١٠٠ طائرة حاملة للسلاح النووي. وبمقدور هذه الطائرات أن توجه ضربة نووية للأراضي الروسية بعد ربع ساعة فقط من إعطائها الأوامر اللازمة".

ومعلوم أن قوات الدفاع الجوي مؤلفة من مجموعات صواريخ أرض-جو "إس-٣٠٠"، تفوق بقدرتها الدفاعية، بحسب الخبراء، صواريخ "باتريوت" الأميركية. فبوسع هذه المنظومات الصاروخية أن تطلق ١٢ صاروخا على ٦ أهداف مختلفة في آن واحد وهي محقة على ارتفاع يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ كيلومترا. ويقول الجنرال في الطيران لاكاتوش ("سوفيتسكايا راسيا" في ٩٧/٧/٢٤)، إن بمقدور منظومة الدفاع الجوي لمنطقة موسكو أن تسقط ١٥٠٠ طائرة و ٥٠٠ صاروخ من فئات مختلفة بطلقة واحدة فقط، وإن الأميركيين يشترون حاليا هذه المنظومات لكشف أسرارها، إذ هي تستطيع أن تكتشف طائراتهم "غير المرئية" من طراز "ستلر".

تفاؤل مفرط

إلا أن التحليل الموضوعي لنوايا جملة من الدول حيال روسيا، يناقض التفاؤل الذي يبديه القادة السياسيون والعسكريون الروس. فالرئيس الأميركي بيل كلينتون، مثلا، صرح أن هدف سياسته هو "انتزاع" الحقوق "النووي من روسيا". وفي معرض مقاومة الأميركيين لمحاولات روسيا الحفاظ على مجالها الجغرافي، عبرت وزيرة الخارجية الأميركية، مادلين أولبرايت، عن رفضها مطالبة روسيا الجمهوريات السوفياتية سابقا دفع المترتب عليها لقاء ما تزودها به من وقود، بالقول "إن الولايات المتحدة لن تسمح بابتزاز روسيا اقتصاديا للدول الجديدة، ومن ضمنها أوكرانيا وبلدان البلطيق". ويفضل هنري كيسنجر "الفوضى والحرب الأهلية في روسيا على ميل شعوبها إلى التوحد في دولة مركزية قوية منيعة". أما بريزنيكي الذي ينظر إلى روسيا أصلا كـ "بلد زائد عن اللزوم"، فقال، في محادثة مع رئيس لجنة الدفاع في الدوما الروسية: "لقد دمرنا الاتحاد السوفياتي، ولسوف ندمر روسيا أيضا. فالفرص أمامكم معدومة".

في ضوء تصريحات كهذه، مردوفة بأعمال في شتى مناطق العالم تهدف إلى منع روسيا من ممارسة نفوذها السابق، وفرض الهيمنة الأميركية المطلقة، يشعر الروس أن الأخطار الخارجية، ومن ضمنها الأخطار العسكرية، على دولتهم، لا تزال قائمة، وأن مصدرها الأساسي هو الولايات المتحدة. ويفسر بارداختشيف ("زافترا"، العدد ٤٠ (٢٠١)، ١٩٩٧/١٠/٧) طبيعة التناحر الروسي-الأميركي بأن الأميركيين انتصروا فيهم نهائيا على أعتاب العام ١٩٩٤ الرأي القائل إن روسيا لا يمكن، ولا ينبغي من حيث المبدأ، أن تنضم إلى الأسرة الغربية. فهي، حسب رأيهم هذا، سوف تنهض، عاجلا

أم آجلاً، سياسة مستقلة، تتناقض مع النهج الغربي، وليس واضحاً بعد مدى ما ستكون عليه حدة هذا التناقض: هل سيشبه علاقات التنازع الشديد الحالية بين الولايات المتحدة وإيران، أو أنه، بعكس ذلك، سيميل أكثر إلى مماثلة حالة الخلافات المعروفة اليوم بين أميركا والصين، غير الحاجبة للتعاون في بعض المسائل؟ أما الأميركيون، فتوصلوا إلى أن على الغرب أن يعود مجدداً إلى سياسة ردع روسيا والضغط عليها عسكرياً. ولأجل هذا، سيكون على الولايات المتحدة أن تستفيد من استمرار نفوذ تشوبايفس وأنصاره في الكرملين، لتؤمن لها أفضل ما يمكن من المواقع الاستراتيجية. ويعتقد أن الأميركيين سوف تنصب جهودهم في المدى الطويل، أي خلال السنوات الثماني عشرة المقبلة، على معالجة مهمتين رئيسيتين: الأولى بلوغ تفوق حاسم في ميدان التسليح الاستراتيجي، والثانية إنشاء قدرة عسكرية تمكنهم مستقبلاً من توجيه ضربات إلى منشآت في عمق الأراضي الروسية، على شاكلة تلك التي وجهت غير مرة إلى العراق منذ عام ١٩٩١، أو إلى صرب البوسنة عام ١٩٩٥. وقد عبر عن هذه المخاوف الزعيم الروسي المعارض غينادي زوغانوف، خلال الأزمة الأمريكية الأخيرة مع العراق، حين صرح أن السيناريو الأمريكي في العراق سيكون مثابة بروفة لضربة مماثلة توجه لاحقاً إلى روسيا.

اتفاقية الفصل تنقض معاهدة ١٩٧٢

تعتقد الأوساط الروسية المعارضة أن المفتاح الأساس لتنفيذ المهمة الأولى، كان توقيع اتفاقية الفصل بين منظومتي الدفاع المضاد للصواريخ الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، في نيويورك يوم ٢٥ أيلول الماضي، ومحاولة تمرير إبرام معاهدة ستارت-٢ في الدوما الروسية ثم ستارت-٣ لاحقاً. فاتفاقية نيويورك تفترض توسيع مفهوم "الدفاع التكتيكي المضاد للصواريخ"، بحيث يتيح إجراء تجارب على أوسع نطاق تشمل اعتراض أهداف تطير بسرعة تصل إلى ٥ كلم بالثانية. وهنا يمكن لمضادات الصواريخ أن تكون كذلك ذات قواعد برية وبحرية وجوية وسرعة تتراوح بين ٤،٥ و ٥،٥ كلم بالثانية ومدى يزيد على ٣٠٠٠ كلم. هكذا تحصل الولايات المتحدة، كما يرى مراقبون روس، على الحق في صنع شبكات اقتناص للصواريخ الروسية التي تطلق من الغواصات وهي بعد في طور الأول من تطبيقها، بدون أن يعتبر هذا، من حيث الشكل، إخلالاً بالمعاهدة السوفياتية - الأمريكية لعام ١٩٧٢. ذلك أن اكتساب السرعة الثابتة (مرحلة العجلة أو التسارع) عند الصواريخ الباليستية، يتطلب ٣-٥

دقائق تكون خلالها الصواريخ أكثر تعرضاً للإصابة منها في المرحلة التي تلي تحليقها. أما الغواصات الاستراتيجية الروسية، فهي اليوم نادراً ما تخرج في دوريات قتالية. وتلك القلائل منها التي تبحر مكانها، تبحر أكثر ما تبحر بمحاذاة الشواطئ الروسية إياها في بحري بارنتسيفو وأخوتسك حيث استقر منذ زمن بعيد أسطول الولايات المتحدة البحري والجوي. وهكذا حصل الأميركيون على فرصة واقعية لكبح وعرقلة أي رد للقوات النووية الاستراتيجية البحرية الروسية، وهي التي يجب أن تكون، طبقاً لاتفاقية ستارت-٢، أكثر من نصف القدرة النووية الاستراتيجية الروسية.

وتعطي اتفاقية نيويورك أيضاً "الضوء الأخضر" لاختبار ونشر كاملين لشبكة اعتراض الرؤوس القتالية الاستراتيجية، في القطاع النهائي من تحليقها ضمن مجال الارتفاعات المتراوحة بين ١٥ و ٣٠ كلم. فالرؤوس القتالية التي تحلق في الفضاء الكوني بسرعة ٧ كلم بالثانية، تنخفض سرعتها مرات حين تحلق في جو الأرض. وأخيراً، يسري في الولايات المتحدة مفعول قرار على الإدارة والكونغرس أن يقولاً بموجبه في عام ٢٠٠٣ كلمتهما: هل يتوجب على أميركا الخروج من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ المعقودة عام ١٩٧٢؟ فإذا تقرر الخروج، ستتشر شبكة دفاع استراتيجي مضاد للصواريخ ذات أنساق مع حلول عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ومن سينفذ آنئذ، يا ترى، الوعد الذي أعطاه كلينتون ليلنسين في هلسنكي بعدم الإخلال بالمعاهدة في ما يخص هذا الموضوع، ما دام أي منهما لن يبقى في السلطة في بلاده حتى ذلك الحين؟

أما بشأن التقليلات التي ستفرض على روسيا في إطار معاهدي ستارت-٢ وستارت-٣، فإن المعاهدين يفترض بهما أن تؤمنا، مع قدوم عام ٢٠٠٧، أفضل الشروط لاستخدام منظومة الدفاع المضاد للصواريخ الأميركية في القتال، لصدد أي رد من قبل القوات النووية الاستراتيجية الروسية، لأنه، من المعلوم، أن الشبكات الدفاعية تكون فاعليتها أكبر كلما قل عدد ضربات مجموعة الأسلحة الهجومية (الكسي بودبيروزكين وأنطون سوريكوف. "زافترا" العدد ٣٨ (١٩٩٩)، ٢٣/٩/١٩٩٧).

وهنا، يقول الخبراء الروس إن تنفيذ الأفكار الأميركية الطارحة في آن قضائياً للتوسع في تفسير مفهوم "الدفاع التكتيكي المضاد للصواريخ"، وتمير معاهدي ستارت-٢ و-٣ اللتين تحظران إنتاج صواريخ إر-٣٦ إم ٢، سيجعلان القدرة الروسية على الردع الاستراتيجي دون أية قيمة تذكر مع اقتراب عام ٢٠٠٧، وسيخلقان ظروفاً يصبح فيها بإمكان الولايات المتحدة ابتزاز روسيا نووياً.

ضمور القدرات بفعل الأزمة

على أية حال، تتدهور بسرعة حالة القوات النووية الاستراتيجية الروسية من دون الحاجة إلى معاهدة ستارت-٢. فلم يعد ثمة طيران استراتيجي، والعديد البحري لهذه القوات، المؤلف اليوم من ٢٦ غواصة صاروخية تحمل أكثر من ٢٠٠٠ رأس نووي قتالي، سيضممر حتى عام ٢٠٠٧ إلى نصفه أو إلى ثلثه. ونظام إدارة القتال، باعتراف وزير الدفاع السابق إيغور رديونوف، لا يمكن أن يركن إليه في ظروف القتال. كما أن نظام الإنذار بهجوم صاروخي، على صعيد النسقين البري والفضائي، لا يجري تحديثه ولا يعمل إلا في جزء منه فقط. وتتوقف كليا الأبحاث العسكرية في الفضاء الكوني. أما المكون الوحيد للقوات النووية الاستراتيجية القادر على القتال اليوم، فيبقى فقط وحدة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ذات القواعد الأرضية. ولكن لا يخلو الأمر هنا أيضا من مشاكل. فالعمل على إنشاء المنظومة الجديدة "توبول-إم"، يجري في ظل تخلف شديد عن المواعيد الأصلية. وسوف تحرم روسيا، قبل انقضاء عام ٢٠٠٧، صواريخها الباليستية العابرة للقارات "إر-٣٦ إم ٢" (R-36M2) "الثقيلة" التي تشكل اليوم أقدر أسلحتها. فهذه الصواريخ بالذات، والتي بمستطاع كل منها أن يحمل إلى جانب عشر رؤوس نووية أكثر من طن من وسائل الدفاع المضاد للصواريخ، هي الوسيلة الأفضل لاختراق شبكة الدفاع الأميركية المستقبلية.

إن أي عمل لا يجري حاليا لإعادة تصنيع مثل هذه الصواريخ في روسيا، بعد أن كانت تنتج في الماضي في مكتب التصميم "يوجني" في دنيبروبتروفسك (أوكرانيا)، على الرغم من أن الصاروخ "الثقيل" تم تصنيعه من زمان ووضع في الخدمة، وأن كافة الخرائط والتصاميم الفنية العائدة إليه إما موجودة وإما يمكن الحصول عليها من أوكرانيا بسهولة، ناهيك بأن الكثير من رؤساء مكتب التصميم "يوجني" السابقين يعيشون اليوم في روسيا ويعملون فيها.

وتقول التقديرات الأميركية أن إعداد العدة للبدء بإنتاج صواريخ "إر-٣٦ إم ٢" (R-36M2) في مصانع السلاح التابعة للمجمع الحربي الروسي والمتوقفة حاليا عن العمل تقريبا بسبب عدم توفر الطلبات، سيستغرق قرابة ٤ سنوات، ينفق خلالها على الأبحاث وغيرها ١٥٠-٢٠٠ مليون دولار سنويا، أي ما يقل عن ١ بالمئة من الميزانية العسكرية. وهذا مبلغ ليس بالضخامة حتى في ظل الأزمة الراهنة، ويعني، بتعبير آخر، أن روسيا إذا ما بدأت تعد العدة لإنتاج الصواريخ الباليستية العابرة للقارات بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠، فستستطيع وحدها، دون مشاركة أوكرانيا، مع حلول عام ٢٠٠٤ أو

٢٠٠٥، المباشرة بإنتاج ٥٠-٧٠ صاروخا سنويا، ونصبها مكان تلك الموضوعه حاليا في الخدمة. إذا سيمكن، إذا ما توفرت الرغبة، ردف الترسانة الحربية الروسية، إلى أجل غير مسمى، بصواريخ "إر-٣٦ إم ٢". وربما لأجل درء تطور كهذا، كما تقول مصادر صحافية روسية، برزت فكرة معاهدي "ستارت-٢" و"ستارت-٣" النابذتين لفكرة الإبقاء على الصواريخ "الثقيلة". فالخصوم الجغراسياسيون الحريصون، حسب جريدة "برافدا" (أنطون سوريكوف، "برافدا"، ٩٧/٩/٦)، على نزع سلاح موسكو النووي من جانب واحد، لا يعجبهم هذا الأمر. فالأميركيون و"أصدقائهم" في موسكو المتمسكون بمواقع قوية في الكرملين، تقول الجريدة، يطلقون حملة شعواء لتضليل برلمانينا، في محاولة لخلق انطباع لديهم وكأننا لن نستطيع، لأسباب اقتصادية، تجديد سلاح "الصواريخ الثقيلة". فهم يزعمون أن إجراء الأبحاث وحسب، لأجل إعادة تصنيعها في روسيا، سيستغرق ٧ سنوات وسيكلف ١٠ تريليونات من الروبلات (قبل إعادة تقييم الروبل مؤخرا).

فماذا تعني، يا ترى، ٧ سنوات و ١٠ تريليونات روبل؟ لقد صرحت وزارة الدفاع الروسية أن الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٨ و ٢٠٠٥ (٧ سنوات بالتمام) ستخصص، في إطار الإصلاح العسكري بالدرجة الأولى، لتنظيم الأبحاث العلمية في الميدان العسكري. وحين يبدأ النمو الاقتصادي، كما يؤكد الليبراليون الإصلاحيون، وتمتلئ الخزينة بالمال، حينئذ يمكن البدء بإعادة تجهيز القوات.

أما بالنسبة للـ ١٠ تريليونات، فهي تساوي أقل من ملياري دولار. ومعلوم أن مبلغا كهذا ينزف من البلاد شهريا إلى الخارج ليصب في حسابات "الروس الجدد". كما أن الجهاز البيروقراطي الملحق بالكرملين، يكلف البلاد سنويا أكثر من ١٠ تريليونات روبل. في هذا السياق، كتب أنطون سوريكوف في جريدة "برافدا" (المصدر السابق): "يمكن أن تضطلع بمهمة إعادة إنتاج صواريخ "R-36M2"، على الأقل، ٣ مؤسسات روسية بينها الكثير من المصانع الدفاعية المتوقفة عن العمل في مناطق الفولغا والأورال وسيبيريا. إنطلاقا من هذه المبادئ، يصبح ممكنا، حسب رأي خبراء مجمع الصناعة العسكرية الروسي، اختصار فترة الدراسات التحضيرية لإعادة إنتاج "الصواريخ الثقيلة" إلى ٣-٤ سنوات بدلا من ٧، وخفض المبلغ اللازم لذلك إلى ٤-٥ تريليونات روبل بدلا من ١٠. بعبارة أخرى، يمكن القول إن الإبقاء في الترسانات الروسية على "الصواريخ الثقيلة" أطول مدة ممكنة، والحفاظ بالتالي على الاستقرار الاستراتيجي في العالم خلال القرن الحادي والعشرين، مهمة واقعية تماما حتى في ظل الأزمة الحالية، والأمر يتعلق فقط بالإرادة السياسية".

تمدد حلف الناتو شرقا

إلى جانب هذا، تراهن واشنطن على الأوجه العسكرية لتمدد حلف الناتو شرقا. فعقب قبول بولندا وتشيكيا والمجر في هذا الحلف، ستفتح أبوابه، في عام ١٩٩٩ على الأرجح، أمام بلدان البلطيق السوفياتية سابقا. وسيتم هذا على الرغم من اعتراضات القيادة الروسية التي لا يقيم لها الغرب وزنا عادة، إذ ليست تدعمها أعمال ملموسة أو رصيد عسكري وسياسي، كما كان الأمر في العهد السوفياتي. وسيتم خلال ٣-٥ سنوات استيعاب البلدان المنضمة حديثا إلى الحلف في منظمته العسكرية، عبر استيعاب البنية التحتية، واستخدامها في جمهوريات البلطيق لنشر قواعد فيها لسلاح الطيران الأميركي المزود بأدق الوسائل لإصابة الأهداف. ونظرا لانتهاء السلاح الروسي المضاد للصواريخ عمليا، سيكون بوسع الأميركيين أن يتصرفوا طبقا للسيناريو "العراقي" أو "البوسني"، وأن يهاجموا بالطائرات، بدون أي رادع، أية منشآت في الشطر الأوروبي من روسيا، ومن ضمنها منشآت القوات النووية الاستراتيجية. أي أن الطيران التكتيكي لحلف الناتو يكتسب حيال روسيا خاصية السلاح الاستراتيجي.

حماس أميركي ومعارضة برلمانية وشعبية روسية

صرح الرئيس الأميركي كلينتون، في أواخر العام الماضي، أنه "لن يأتي إلى روسيا ما دامت الدوما لم تبرم بعد معاهدة ستارت-٢". علما أنها المرة الأولى في تاريخ مباحثات نزع السلاح بين البلدين يكون فيها مجلس الشيوخ الأميركي أول من يبرم اتفاقية كهذه، بعد أن كان يبرمها بعد الروس. فلماذا هذا الحماس الأميركي، يا ترى؟ يعتقد غنريخ تروفيمكو ("زافترا"، العدد ٣ (٢١٦)، ١٨/١/٢٠٠٠) أن "روسيا بعد إبرامها ستارت-٢ لن تعود دولة نووية عظمى. وهي، في كل المعاني الأخرى، تحولت أصلا، بمشيئة جماعة البيريستروكا والإصلاحات، إلى دولة من دول العالم الثالث". ويقول "إن معاهدة ستارت-٢ قد فرضت علينا فرضا في فترة النشوة العارمة، حين آمن كثيرون في روسيا بالنبل والغيرة الصادقين لدى أميركا التي عانقت روسيا لتأخذها معها إلى مملكة الحرية والديمقراطية. لكن الحياة أظهرت المغزى الحقيقي لذلك". إلا أن أنصار الحفاظ على القدرة النووية الروسية يرفضون في الوقت نفسه تسابقا على التسلح تفرضه عليهم الولايات المتحدة، لأن مثل هذا السباق لن يتحملة الاقتصاد الروسي

المتعثر. وهم يعتقدون أن هدف الولايات المتحدة، إن لم يكن حرمان روسيا كلياً من السلاح النووي، فهو، على الأقل، تحويلها إلى دولة نووية ثانوية على شاكلة بريطانيا أو إسرائيل أو باكستان. وقد صرح بروس بلير، الإختصاصي في القضايا النووية من معهد بروكلين بواشنطن، على شاشة التلفزيون الأميركي بداية كانون الثاني من هذا العام: "علينا أن نحاول إخراج السلاح الاستراتيجي في روسيا من اللعبة في أقرب وقت ممكن".

كذلك نشر "الاستعراض العسكري المستقل" ("الاستعراض العسكري المستقل" العدد ١٧٥)، ٩-١٥ ك ١٩٩٨) مقالة للجنرال ميجر بيلووسوف تحت عنوان "المصير العسير لمعاهدة الدفاع المضاد للصواريخ"، يعترف فيها بأن عدداً من القرارات الأخيرة المشتركة التي أقرتها روسيا والولايات المتحدة، خاصة في قمة هلسنكي في آذار ١٩٩٧ وفي نيويورك في ٢٦ أيلول ١٩٩٧، "لا يحل... كافة المشاكل المرتبطة بمنع إنشاء شبكة دفاع مضاد للصواريخ الاستراتيجية في الولايات المتحدة". ويخشى الروس أن تطلق هذه القرارات كلياً يد أميركا في ما يتعلق بإنشاء الشبكة المذكورة، التي قد تكون فعالة جداً في التصدي للصواريخ الاستراتيجية الروسية الباقية في الخدمة بعد تنفيذ معاهدتي ستارت-٢ و-٣.

لقد انكب الدبلوماسيون الأميركيون والروس طويلاً على درس مشكلة الفصل بين الدفاع الاستراتيجي وغير الاستراتيجي (التكتيكي) المضاد للصواريخ. ونجمت هذه المشكلة عن إنشاء ما سمي بمنظومات مسرح العمليات الحربية المضادة للصواريخ. إلى هذا النوع من المنظومات ينتمي، مثلاً، صاروخ "باتريوت" الأميركي الذي اشتهر إبان استخدامه في حرب الخليج (وكان ذا مفعول ضئيل جداً، حسب رأي الخبراء وتجربة الحرب نفسها)، ومجموعة الصواريخ الروسية المضادة للجو S-300V التي اجتذبت إليها الأنظار، خاصة بعد أن بيعت دفعة منها إلى قبرص.

إن الحفاظ على معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، ممكن فقط بالتميز الدقيق بين بارامترات مضادات الصواريخ المخصصة للمنظومات التكتيكية والاستراتيجية. ومن بين هذه البارامترات سرعة الصاروخ المعترض وسرعة الصاروخ المستهدف. وقد أشار غ. ترفيمنكو ("زافترا"، العدد ٣ (٢١٦)، ٩٨/١/٢٠) إلى أن الطرفين قبلاً ضمناً بالتميز الذي دعا إليه في حينه دجون فوستر رئيس هيئة التصميم والدراسات في الكونغرس. قال فوستر: "إذا أطلقت صاروخاً مضاداً على هدف يحلق بسرعة تفوق الـ ٢ كلم بالثانية، أو صوبت صاروخك المضاد باتجاه هدف يحلق على ارتفاع يزيد عن ٤٠ كلم، فإن منظومتك هذه استراتيجية وتخضع لمفاعيل معاهدة الدفاع المضاد

للسواريخ لعام ١٩٧٢". وهنا يرى تروفيمنكو أن الدول الخمس، الولايات المتحدة وروسيا وبلوروسيا وأوكرانيا وكازاخستان، حين وقعت في نيويورك البيانين المتوافق عليهما، وقعت في الوقت نفسه حكم الإعدام بحق هذه المعاهدة. ذلك أن البيان الثاني المتعلق بالمعترضات الفائقة السرعة، نصّ على أن سرعة الصاروخ المستهدف ينبغي ألا تزيد خلال التجارب على ٥ كلم بالثانية (قارن هذا الرقم بما أورده فوستر)، فيما لم يُحدّد البتة سرعة الصاروخ المعترض! إن غياب هذا التحديد هو بالذات ما أوقع معاهدة الدفاع المضاد للسواريخ في التهلكة. طبعاً أعربت الأطراف عن عدم وجود أية نوايا لديها لإجراء تجارب على المعترضات ذات القواعد الأرضية والجوية التي تفوق سرعتها ٥،٥ كلم بالثانية، والمعترضات ذات القواعد البحرية التي تفوق سرعتها ٤،٥ كلم بالثانية، إلا أن الناطق باسم الخارجية الأميركية ما لبث أن صرّح أن "أي شيء في البيان المذكور" لا يحد من حق موقعه في أن يُعدّل خطته. أضف إلى ذلك أن الموقعين اتفقوا على أن أي تعديل في خطط هذا المشارك أو ذلك، لا يقوّض لا الوضع الشرعي للبيان الثاني المتفق عليه بشأن منظومات الدفاع المضاد للسواريخ على مسرح العمليات الحربية، ولا أجل سريان مفعوله. يكفي فقط أن يُخطّر المزمع على التعديل الأطراف الأخرى، مرة في السنة، بخططه اللاحقة.

هكذا يُصبح بإمكان أي من البلدان المذكورة أن ينكب على إنشاء أي نظام مضاد للسواريخ، وله هو أن يقرر ما إذا كان هذا النظام سترراتيجياً أم تكتيكياً. فهل ستستطيع روسيا، الغائصة في مشاكلها والمدمّر اقتصادها، أن تستفيد من هذا الحق إذا ما استفادت منه الولايات المتحدة؟

في عودة إلى مقالة بيلووسوف فإن أهم بند في المذهب الأميركي بشأن الدفاع الستراتيحي المضاد للسواريخ، يُمكن إيراده كالتالي: الدور الحاسم في مقاومة صواريخ العدو، يجب أن يُعطى للنسق الأول الذي يقوم بتدمير صواريخ العدو في الجزء النشط من مسارها، أي في مرحلة تسارعها الأولي، وهي أنسذ تكون الأكثر تعرضاً للإصابة. ويضيف بيلووسوف: ولكن إذا ما عالجت الأمر نظرياً، رأينا أن التوزيع الجغرافي للسواريخ البالستية الروسية وابتعادها عن المكان المحتمل لتواجد المعترضات الأميركية ذات القواعد البرية أو الجوية، يجعلان إمكانية تدميرها في القطاع النشط من مسارها أمراً ضئيل الاحتمال". هذا طبعاً من الناحية النظرية. أما عملياً، فالاتفاق الذي وقعته فقط ٤ جمهوريات سوفياتية سابقة تخضع حالياً لموجبات معاهدة الدفاع المضاد للسواريخ الموقعة عام ١٩٧٢، لا يشمل أراضي ١١ جمهورية سوفياتية سابقة أخرى. وهذا يعني أن وضعاً قد ينشأ مثلاً، تقدّم فيه جمهوريات

الباطيق أراضيها للأميركيين على سبيل "حسن النية" كي ينصبوا فيها بصورة شرعية تماماً منظومات الدفاع المضاد للصواريخ على مسرح العمليات الحربية ذات المعترضات الفائقة السرعة. ثم إن مجيء ليتواني أميركي الجنسية إلى رئاسة ليتوانيا مؤخراً، قد يجعل "بعد الصواريخ البالستية الروسية عن مرمى منظومات الدفاع المضاد الأميركية أمراً غير ذي أهمية". فالمسافات هنا قريبة ولن يكون ثمة داع لتبرير الموقف بالقول إنها منظومات تكتيكية. فالمعترضات الاستراتيجية هنا غير لازمة أصلاً. إلا أن شروط معاهدة ستارت-٢، بالمقارنة مع نصها الأصلي الذي وقعته الرئيسان بوش وبلنتسين في ٣ ك^١ عام ١٩٩٣، أعيد النظر فيه أيضاً لصالح... الولايات المتحدة. ففي هلسنكي، اتفق بلنتسين وكلينتون على تمديد أجل تنفيذ بنود معاهدة ستارت - ٢، بحيث يصبح موعد إنجاز التقلصات ٣١ ك^١ عام ٢٠٠٧ بدلاً من ٣١ ك^١ عام ٢٠٠٣. إلا أن "كافة منظومات التسليح الخاضعة للإتلاف بموجب معاهدة ستارت-٢، سوف تفكك حتى ٣١ ك^١ عام ٢٠٠٣، عبر نزع الرؤوس النووية منها أو عبر استخدام طرائق تفكيك أخرى يتفق عليها".

هكذا تمدد المهلة الممنوحة لإتلاف حاملات الرؤوس النووية، فيما لا يمس التغيير مهلة تصفية الرؤوس نفسها. إلا أن الاتفاقيات الموقعة في نيويورك، في ٢٦ أيلول ١٩٩٧ حول الأسلحة الاستراتيجية، من قبل وزراء خارجية الدول الخمس المذكورة أعلاه، تحصر الالتزام بتفكيك الرؤوس حتى نهاية عام ٢٠٠٣ في وسائط نقل الرؤوس الروسية دون غيرها. أما تقلص الرؤوس المتعددة الشحنات المنصوبة على الصواريخ البالستية الاستراتيجية الأميركية "مينيتمنت-٣"، فيمكن أن يتم في أي وقت حتى عام ٢٠٠٧.

لقد جاء في كتاب صدر مؤخراً حول الإصلاح العسكري تحت إشراف الزعيم الشيوعي المعارض غينادي زوغانوف ("الإصلاح العسكري: تقوم الأخطار على الأمن القومي الروسي". موسكو ١٩٩٧. نشرت جريدة "نداء الوطن" اللبنانية عرضاً له)، أن معاهدة ستارت-٢ التي وقعها الرئيس بلنتسين عام ١٩٩٣ ولم يبرمها لا السوفييات الأعلى في حينه ولا دوما الدولة حتى اللحظة، "لا تقبلها بلادنا وسترفضها السلطة التشريعية". ويعتقد زوغانوف أنه "ينبغي عموماً فرض موراتوريوم لفترة ٥-١٠ سنوات على أية اتفاقات جديدة في ميدان الأسلحة الاستراتيجية، على أن يتم خلالها تطوير القوات النووية الاستراتيجية، عماد أمن بلادنا، في إطار معاهدة ستارت-١ الموقعة في العهد السوفياتي". فالشرط الأساسي، حسبما جاء في الكتاب المذكور، للحفاظ على التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في إطار معاهدة "ستارت-١"، لا يزال الإبقاء في الترسانة الروسية

على "الصواريخ الثقيلة" R-36M2. وهذه المهمة ممكنة التنفيذ خلال السنوات العشر المقبلة، من خلال مجرد تمديد خدمة بضع عشرات منها.

مفاجآت الرئيس الروسي

لقد فاجأ الرئيس يلتسين المراقبين والقادة الغربيين، في قمة "الثمانية الكبار" في باريس في أيار ٩٧، بإعلانه نزع كافة الرؤوس النووية من الصواريخ غير الموجهة صوب بلدان الناتو. وقد تبعت ذلك التصريح "شروحات" من قبل الناطق الرئاسي يسترجمبكي ووزير الدفاع سرغيف وغيرهما من المسؤولين. وخلال زيارته الرسمية للسويد بين ٢ و٤ ت^٢ الماضي، فاجأ الرئيس الروسي مرة أخرى العالم كله بإعلانه عزم روسيا تقليص سلاحها النووي بنسبة الثلث من جانب واحد، مع أن معاهدة ستارت-٢ ومعاهدة ستارت-٣ التي هي قيد الإعداد، "تفترضان تقليصات من قبل الطرفين الأميركي والروسي" (برافدا، ١٩٩٧/٩/٦). ولكن الناطق الرئاسي اضطر مرة أخرى إلى إيضاح أن الأمر لا يتعلق بتقليصات جديدة بل باقتراح تجاوز مستوى التقليصات الجارية مناقشتها مع الولايات المتحدة، في إطار معاهدة ستارت-٣ المقبلة، تجاوزا معينا . وأعاد يسترجمبكي إلى الأذهان أن الرئيسين يلتسين وكلينتون اتفقا في هلسنكي على المزيد من تقليص الأسلحة حتى مستوى ٢٠٠٠-٢٥٠٠ شحنة قتالية لكل طرف، رغم أن معاهدة ستارت-٢ لم تبرمها الدوما بعد. وقد أوردت جريدة "موسكو تايمز" ("موسكو تايمز" في ٩٧/١٢/٤) تعليقا على قمة ستوكهولم جاء فيه: "إن الروس يعرفون أنه (أي يلتسين) يثرثر كثيرا، ولكنه كلما "نكت" مع الغرب بصدد الصواريخ أخاف الناس أكثر". وفيما عدا نزع السلاح الروسي من جانب واحد، أعلن الرئيس الروسي أمام البرلمان السويدي في ٣ ك^١، العزم على تقليص القوات الروسية في الشمال الغربي الروسي. فقال إن روسيا سوف تقلص وحداتها البرية والبحرية خاصة في الشمال الغربي الروسي، حتى الأول من ك^٢ عام ١٩٩٩، بأكثر من ٤٠ بالمئة و، "أقولها لأول مرة: من جانب واحد". وحول هذه التقليصات، قال وزير الدفاع الروسي، إيغور سرغيف، الموجود آنذاك في بروكسل كمشارك في جلسة مجلس "روسيا-الناتو": إن تقليصا شديدا سيطل منطقتي كالينينغراد ولينينغراد العسكريتين واسطولي الشمال والبلطيق البحريين. أما وزير الخارجية الروسي، يفيغيني بريماكوف، فأعاد إلى الأذهان معاهدة عام ١٩٩٠ بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي وقعها آنذاك ٢٠ بلدا أوروبيا، إضافة إلى الولايات المتحدة وكندا، والتي انطلقت من متطلبات تأمين تساو

في أمن البلدان التي وقعتها، والحفاظ على التوازن العسكري بعد أن اختل إثر انهيار معاهدة وارسو والاتحاد السوفياتي، وتبدل الوضع العسكري الاستراتيجي في أوروبا تبدا جذريا، واختلال توازن القوى لصالح حلف الناتو. وسيختل هذا التوازن أكثر الآن بعد قبول بولندا والمجر وتشيكيا في حلف شمال الأطلسي. وإذا ما قبلت في الناتو أيضا دول البلطيق، لاتفيا ولتوانيا وأستونيا، وهو أمر شديد الاحتمال، فإن الوضع سيضحي كارثيا بالنسبة لروسيا من الناحية الاستراتيجية، لأن الناتو سيحظى آنذاك بتفوق حاسم في القوى على روسيا. وكان مسؤولون روس قد صرحوا في ربيع وصيف العام الفائت، أن تمدد حلف الناتو شرقا سيجبر روسيا، في خاتمة المطاف، على التحلل من التزاماتها تلك، حتى أن محادثات بوشرت بغية إعادة النظر في ذلك. حتى الصحف الديمقراطية الروسية أبدت استياء من "المفاجآت" التي صدرت عن يلتسين في السويد، "من جانب واحد"، بشأن قضايا خطيرة مثل قضية نزع السلاح. فصحيفة "موسكوفسكي كمسومولتس"، قارنت "المسلك غير الطبيعي" ليلتسين هناك بـ "تعطل طارئ في الكمبيوتر حين تبدأ تظهر على شاشته أشياء غير مفهومة وغير منطقية بسبب فيروس أدخل في برنامجه".

ويعتقد محللون غربيون أن الرئيس الروسي يتماذى في تصريحاته حول تقليص القوات التقليدية والأسلحة النووية، ليس كرمي لأحد بل لأن روسيا يعوزها المال اللازم لإبقائها على المستوى الذي يضمن أمن البلد. وهم يقولون إن روسيا سوف تضطر عاجلا أم آجلا لتقليص قواتها وترسانتها النووية لهذا السبب بالذات. ويشير مراقبون آخرون إلى أن "مبادرات" يلتسين لا تعدو كونها التزامات روسية بموجب المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

خاتمة

إن روسيا تعاني اليوم، في سياستها تجاه عملية نزع السلاح، حالا من "انفصام الشخصية"، إذ يتصارع فيها اتجاهان:

أولا، اتجاه السير قدما في عملية نزع السلاح التي بدأت في العهد السوفياتي، وضرورة تسريعها بعد انتهاء "الحرب الباردة" وانهيار الاتحاد السوفياتي، على أساس أن هذين العاملين يساعدان على إكمال المسيرة ولا يعرقلانها البتة، وأن أية أخطار خارجية جدية لم تعد تحق بروسيا. وهذا الاتجاه هو الغالب في الكرملين وأوساط السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية الديمقراطية المتطلعة أبدا إلى التجربة الغربية،

والتي لا ترى في الغرب خصما حتى من الناحية الجغرافية. ولقد بدأ هذا الاتجاه ينحسر شيئا فشيئا مع مجيء يفغيني بريماكوف إلى وزارة الخارجية الروسية، وشروع روسيا في محاولة استعادة المواقع السابقة في المجال السوفياتي وخارجه. ثانيا، اتجاه معارضة أية خطوات لاحقة بمسيرة نزع السلاح، وتجميد العملية مؤقتا إلى أن تستطيع موسكو "لملمة الجراح"، إثر الانهيار الكبير الذي أدى إلى خسارة الروس مواقعهم السابقة كدولة عظمى كان يحسب لمواقفها ألف حساب، فباتت دولة عادية يكاد جيشها لا يقوى على حل نزاع داخلي لصالح وحدتها الإقليمية، كما حدث في الشيشان. ويتأسس هذا الاتجاه مجلس دوما الدولة، أي السلطة التشريعية حيث الهيمنة للشيوخيين وأنصارهم القوميين، بدعم من الأحزاب اليسارية والقومية وأنصار بعض الدولة العظمى.

ولقد أظهرت المتغيرات السياسية الأخيرة : من جهة، إقالة حكومة تشرنوميردين الذي كان يمثل في السلطة التنفيذية تيارا يقاوم نوعا ما هيمنة "المصلحين الشباب"، أمثال تشوبايف ومنتسوف، واللوبي اليهودي، على القرار السياسي والاقتصادي للبلد، والمجيء بكيريينكو، ابن الخامسة والثلاثين، رئيسا للحكومة، بعد ابتزاز الدوما وتهديدها بالحل إذا لم تقبل تعيينه في منصبه الرفيع هذا؛ ومن جهة أخرى، إجماع رؤساء رابطة الدول المستقلة في قمتهم الأخيرة على تعيين المتمول اليهودي، صاحب الاحتكارات النفطية والإعلامية الضخمة، ونائب سكرتير مجلس الأمن الروسي سابقا، بوريس أبراموفيتش بيريزوفسكي الذي يحمل الجنسيين الروسية والإسرائيلية، أمينا مسؤولا للرابطة؛ ويسعى الغرب إلى تغليب الاتجاه الأول، وجعل روسيا تقبل بترك مطامحها "العظموية" جانبا، والتزام ما أفرد لها من مكان في "النظام العالمي الجديد".

مصالح الدول الكبرى في منطقة البلقان

د. لطفي المعوش(*)

إن اهتمام الدول الكبرى بمنطقة البلقان، يعود إلى زمن وقف الزحف العثماني إلى الغرب. فبعد هزيمة الجيوش العثمانية بزعامة الصدر الأعظم قره مصطفى باشا، على أبواب فيينا سنة ١٦٣٨، وبمواجهة مشتركة من قبل النمسا وبولونيا، قامت النمسا بخوض معارك حاسمة مع العثمانيين حتى بلغت الأراضي الواقعة غربي بلغاريا^(١).

وبموجب معاهدة كارلوفتز (Carlovitz) سنة ١٦٩٩، أصبحت النمسا قوة بلقانية معتبرة. وبالرغم من أنها لم تحقق نجاحات كبيرة ضد الأمبراطورية العثمانية في ما بعد، فإن تأثيرها في الجزء الجنوبي الشرقي من أوروبا، صار من العوامل السياسية الدائمة.

وفي الوقت نفسه، ازدادت النشاطات السياسية لروسيا، التي كانت تفتش عن مخرج لها على البحرين الأسود والمتوسط. ولم تحمل لها الصدمات الأولى مع الإنكشارية سنة ١٦٧٧ انتصارات مهمة. ولكن بعد أن احتلت جيوش القيصر بطرس الأول قلعة آزوف الواقعة على البحر الأسود، بدأت فترة من الحروب المضنية بين

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية - مختص بالشؤون البلقانية والدولة العثمانية.
١- المحامي محمد فريد بك، "تاريخ الدولة العلية العثمانية"، بيروت، دار النفائس، ١٩٨١ ص ٣٠١.

الدولتين تجاوزت القرن. ففي النصف الأول من القرن الثامن عشر، بدأ التفوق الحربي الروسي يظهر في معاهدة السلام في ٩ كانون الثاني سنة ١٧٩٢ في مدينة ياسي (ياش-Jasi)، حيث اعترفت تركيا بخسارتها لعدد من الأراضي في بلاد القرم وجزء من بلاد القوبان وبسارابيا والأقاليم الواقعة بين نهري بوج ودينيستر بحيث يكون الأخير فاصلا بين المملكتين. وهكذا بدأت حالة "الرجل المريض" تزداد سوءا في أوروبا.

وقد بدأت روسيا باكتساب شعبية كبيرة في الأوساط البلقانية، بسبب ديانة أكثرية شعوب هذه المنطقة بالأرثوذكسية (بلغار، صرب، يونان ورومان) الذين كانوا ينتظرون منها المساعدة للتخلص من السيطرة العثمانية. وهنا بدأت الحكومة الروسية بإعداد المخططات (حتى منذ أيام إيفان الرابع وبطرس الأكبر وكاترينا) "لتوحيد المسيحيين" الخاضعين للسيطرة العثمانية. وخلال سنة ١٧٩٥، بدأت الأمبراطورة الروسية مع الزعيم النمساوي فرانس جوزيف الأول، وبحجة اقتسام بولندا، بتحديد دوائر النفوذ للبلدين في الجزء الجنوبي الشرقي من أوروبا وذلك باتخاذ خط فاصل بينهما، هو خط الطول الذي يمر بـ "سكوبيا"^(٢).

في هذه الفترة، لم تكن إنكلترا وفرنسا قد انخرطتا بنشاط في الحرب المستمرة من أجل اقتسام التركة العثمانية في البلقان.

لكن الدبلوماسيتين الإنكليزية والفرنسية كانتا تتابعان باهتمام التحركات الروسية في البلقان والقوقاز منذ العشرينات والثلاثينات من القرن الثامن عشر. وهما عمدتا إلى تزويد كل من السلطان العثماني والشاه الإيراني بالمال والسلاح في معاركهما ضد "الاعتداءات" الروسية.

لكن الصورة تغيرت خلال القرن التاسع عشر، عندما عانت تركيا من أزمة قوية، وعاش المسيحيون من سكانها حياة بائسة، مما لفت اهتمام الرأي العام الأوروبي. ترافق هذا مع قيام ما سمي بالتحالف المقدس (بين روسيا والنمسا وبروسيا بعد الانتصار على نابوليون بوناپرت)، إذ كانت روسيا تطمح بإدارة المسائل الأوروبية والدولية. وقد أعلن التحالف المقدس في اجتماعه المنعقد في فيرونا سنة ١٨٢٢، قيام الانتفاضة الوطنية في اليونان ضد السيادة التركية، كثورة "ضد الحاكم الشرعي". وبعدها مباشرة، بدأت روسيا والنمسا وفرنسا وإنكلترا الأعمال العسكرية ضد تركيا. لكن الحرب الحقيقية بدأتها روسيا برا وبحرا. فحصلت بموجب صلح أدرنه سنة ١٨٢٩،

٢- ف. ألكساندروف، "الأمن الأوروبي والدول الدانوبية"، المجلة العسكرية البلغارية، سنة ١٩٩٣ ص ٨.

على مصب نهر الدانوب وبعض الأراضي. وهكذا فإن تحرير اليونان ودعم الحكم الذاتي للإمارات الدانوبية وصربيا، عززا الوجود الروسي في البلقان وأشعلا المنافسة بين النمسا وإنكلترا من ناحية وروسيا من ناحية أخرى. ومنذ تلك اللحظة، بدأت أوروبا الغربية تعمل بصورة عدائية ضد الضغط الروسي على السلطنة العثمانية.

وعندما استطاعت روسيا فرض مشروعها على الحكومة العثمانية، في مسألة تنظيم المضائق على البحر الأسود سنة ١٨٣٣، شعرت إنكلترا وفرنسا بأنهما الخاسرتان، فاحتجتا لدى روسيا التي اضطرت للتراجع. وكان القيصر نيقولا الأول قد جدد مطامحه، ولكن، هذه المرة، كراع (حام) للأماكن المسيحية المقدسة في فلسطين ولجميع المسيحيين من رعايا السلطنة). وهكذا لم تتوقف سياسة بطرسبرغ في أي وقت في منطقة البلقان، خاصة في الدفاع عن السكان المسيحيين فيها. وبفضل جهود الدبلوماسي الروسي الكونت إفنايتوف، قام السلطان العثماني بإصدار فرمان بإنشاء الإكساركية البلغارية سنة ١٨٧٠ (الكنيسة البلغارية المستقلة)، التي ساهمت في ما بعد بدعم النفوذ الروسي في بلغاريا.

وجاءت انتفاضات البوسنة - الهرسك، والحرب التركية - الصربية، وانتفاضة نيسان البلغارية (١٨٧٥ - ١٨٧٦)، لتجذب اهتمام أوروبا نحو "المشكلة الشرقية". فقد توافقت وجهات النظر الأوروبية بأنه على السلطات التركية أن تقوم ببعض الإصلاحات الديمقراطية، ما عدا روسيا التي كانت على استعداد لتحمل مخاطر قيام حرب مع العثمانيين. فقد نجحت الدبلوماسية الروسية في تأمين حياد الدول الأوروبية التي كانت تعتمد عليها في "التقاط حبات الكستناء من النار" توصلًا لاقتسام التركة العثمانية. لكن إنكلترا والنمسا - المجر كانتا تحرصان على عدم زوال الدولة العثمانية، فعملتا على تهديد روسيا بشن الحرب. فتدخلت الدول الأوروبية الأخرى خلال سنة ١٨٧٨، وتداعيت إلى عقد اجتماع في برلين^(٣).

وسعى القادة الإنكليز والنمساويون، توازروهم سرا فرنسا وألمانيا، لإجبار روسيا على التخلي عن مشاريعها لإقامة دولة سلافية قوية وكبيرة - بلغاريا - لأن الغرب ينظر إليها كموقع روسي متقدم في منطقة البلقان. وفي مقابل هذه المساندة التي حصلت عليها تركيا، حصلت إنكلترا على جزيرة قبرص والنمسا على البوسنة والهرسك وفرنسا على تونس. وخلال عام ١٨٨٢، تشكل الاتحاد الثلاثي من ألمانيا، النمسا-المجر وإيطاليا، فتمكن لدرجة كبيرة من الحلول مكان روسيا في البلقان. ولما

٣- المعوش لطفي، "المسائل البلقانية في العلاقات الروسية التركية، من نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين". مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٤٠، سنة ١٩٩٢، ص ٥٦-٦٥.

كانت روسيا آنذاك في وضع لا يسمح لها بفرض نفوذها، اتسمت سياستها بالفشل مما دفع الأوساط المثقفة من الرأي العام في الدول البلقانية، بالرغم من قوة الاتجاه المؤيد للروس لدى العامة، إلى التطلع إلى الغرب. فقوي النفوذ النمساوي في أوساط الرعايا من التشيك : من مثقفيها ورجال الأعمال، الذين سرعان ما وجدوا طريقا سالكا لدى الشعوب السلافية الأخرى التي استفادت من التطور الاقتصادي والثقافي. وقامت ألمانيا، التي كانت تعمل في هذا الوقت للسيطرة على المجال البلقاني المؤدي إلى الشرق الأوسط، (خاصة خط حديد بغداد) بتقديم عروض مشجعة أكثر من النمسا. ومع اعتزال بسمارك الذي حظي باحترام روسيا لأنه كان يتفادى أي خلاف مكشوف في النزاعات البلقانية، راحت السياسة الألمانية تتوجه مباشرة إلى تركيا، فأصبح الجيش التركي يعتمد على السلاح الألماني في عتاده وتجهيزه، وبدأ الخبراء العسكريون الألمان يساهمون في إعداد الجيش التركي وتدريبه. وتشكلت عقدة جديدة من التناقضات بين ألمانيا وإنكلترا على الساحتين البلقانية والشرق أوسطية.

وعلى ضوء العلاقات الجديدة بين القوى في منطقة البلقان، حصلت تأثيرات قوية وتغييرات مهمة على المسرح الأوروبي تمثلت بقيام معسكرين قوين عكسا الخلافات الجغرافية بين القوى - البحرية الاستعمارية : إنكلترا وفرنسا، والنواة الأوروبية الوسطى : ألمانيا والنمسا - المجر التي كانت تهدف إلى السيطرة على ما وراء البحار والمنافذ إليها. وخفت المنافسة التقليدية الإنكليزية الروسية نتيجة التخوف المشترك من ألمانيا التي كانت هي الأخرى تفتش عن مكان لها تحت الشمس. لهذا السبب، فإن إنكلترا بدأت بمراجعة سياستها الودية من تركيا في بداية القرن العشرين، وانتقلت إلى الدفاع عن مصالح الشعوب البلقانية الخاضعة لها / البلقان في مقدونيا /. وعلى ضوء هذا، أصبحت منطقة البلقان حقل رماية في معركة التفوق العسكرية عشية الحرب العالمية الأولى. فقد هدفت كل من ألمانيا والنمسا - المجر للسيطرة على الأراضي والأسواق والمواصلات الاستراتيجية في منطقتي البلقان وشرقي أوروبا، فيما أعادت فرنسا وإنكلترا وروسيا النظر في المنطقة من وجهة عالمية شاملة. وبينما كانت ألمانيا تشارك بنشاط في اقتسام الأراضي في أوكرانيا، شمالي دوبرودجا ومقدونيا، كانت دول الاتفاق الودي تتاضل من أجل التواجد الاستراتيجي في الشرق الأوسط وشرق أوروبا ومنطقة البلقان، وذلك عن طريق حزام من الدول الصديقة الحليفة. وهكذا كانت معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ التي أكدت قيام يوغوسلافيا (دولة سلافية كبيرة على حساب العديد من الأراضي الهنغارية، البلغارية، الأوكرانية وغيرها)، ورومانيا.

وهكذا ثبتت المعاهدة الدور المسيطر لإنكلترا وفرنسا في البلقان والعزلة المؤقتة لألمانيا وروسيا... وتدخلت الولايات المتحدة الأميركية بصورة نشيطة في المسائل الأوروبية، بسبب قوتها الاقتصادية ودبلوماسيتها الخارجية النشيطة. فقد قررت واشنطن القيام بمحاولات للتمركز في البحر الأدرياتيكي، في منطقة المضائق والبحر الأسود. واعتبر الرئيس الأمريكي ولسون أن بإمكان الولايات المتحدة عزل منافسيها الأوروبيين في هذه المنطقة من العالم، عبر "الفدرالية البلقانية"، تحت مظلة الولايات المتحدة الأميركية^(١). وفي مؤتمر باريس، انتهجت الولايات المتحدة سياسة مختلفة عن الدول الأوروبية المنتصرة إذ أنها أصرت على انتدابها على "دولة اسطنبول"^(٢). وخلال الثلاثينات، عادت ألمانيا مجددا إلى البلقان، وفرضت الدولة النازية نفسها على الأنظمة البلقانية وقدمت لها عروضاً تجارية مغرية Clearing agreement في الظروف الصعبة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد ازدادت أطماع ألمانيا وإيطاليا لإعادة النظر بمعاهدة فرساي، وطالبتا علناً بإيجاد حدود جديدة. وبعد الانتصارات العسكرية والسياسية (١٩٣٨ - ١٩٤٠) (اتفاقيات ميونيخ، هزيمة بولونيا، المعاهدة الروسية الألمانية للصدقة وعدم الاعتداء، ومجموعة من قرارات تحكيم الأراضي في أوروبا الشرقية)، خف نفوذ جميع القوى الأخرى في منطقة البلقان بصورة مفاجئة.

وازدادت هوة الاختلاف في وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا حول المسائل البلقانية أثناء احتدام المعارك. وخلال عام ١٩٤٣، حولت الولايات المتحدة مشروع تشرشل غزو منطقة البلقان لمصلحة إنزال النورماندي. وهي بذلك أرادت أن يكون واضحاً أن البلقان منطقة مهمة لمخططاتها التي تعقب الحرب وأن لندن لا يمكنها أن تعتمد على المساعدة في مواقفها "الإمبراطورية" في هذه المنطقة من العالم. ومنذ بداية العام ١٩٤٤، تشكلت لجان لمنطقة البلقان - الدانوب أعدت الوثائق المفصلة الخاصة المتعلقة بالحدود البلغارية اليونانية والمشكلة المقدونية، وجرى العمل بشكل جدي للحلول الممكنة لمشكلة مقدونيا المعقدة لأنها تتعلق بالعديد من الدول في هذه المنطقة^(٣). وظهر دور تركيا المفيد والمهم في المؤتمرات التي عقبت الحرب من أجل المسائل البلقانية^(٤). وكانت آخر محاولة نشيطة قامت بها إنكلترا للمحافظة على نفوذ لها

٤- بوف إ.، "البلقان في سياسة الولايات المتحدة الشاملة"، صوفيا سنة ١٩٧٥، ص ٧.

٥- باتيف أ.، بكوف ت.، "الولايات المتحدة وبلغاريا في الحرب العالمية الأولى"، صوفيا سنة ١٩٨٣، ص ١٠٥.

٦- HULL Cordell, "Memoirs". Vol. III, New York 1948. P. 1376.

٧- CHURCHILL Winston, "The second world war triumph and tragedy", 1945 - P. 988.

في المنطقة، هو الاتفاق المعروف بـ "تشرشل - ستالين" سنة ١٩٤٤ لتقسيم دوائر النفوذ في شرقي أوروبا. لكن هذا الاتفاق لم يحمل إلى لندن سوى نجاح معنوي، لأن المجالات الدبلوماسية والعسكرية بين المتحالفين كانت محدودة سلفاً منذ اجتماع طهران، بينما لم يعط سير العمليات العسكرية والصلات الجغرافية الحقيقية لهذه القوى إمكانات إضافية لإنكلترا^(٨).

وأسفرت الحرب العالمية الثانية، عن إعادة توزيع النفوذ في البلقان. فقد جاء إلى الحكم في رومانيا، بلغاريا، يوغسلافيا وألبانيا أنظمة مؤيدة للاتحاد السوفياتي. وفي اليونان، انفجرت حرب أهلية عنيفة بين القوى المحلية التي تميل لمناهضة ألمانيا وبين الحكومة اليمينية العائدة من لندن. وأعلنت هذه الأخيرة أنها لا تتحمل أية مسؤولية عسكرية أو مالية في هذا الجزء من العالم، كما طالب الاتحاد السوفياتي بإعادة النظر في نظام المضائق وتصحيح الحدود الشمالية الشرقية مع تركيا لصالح الجمهوريات القوقازية الشمالية^(٩). وخلال سنة ١٩٤٧، أعلنت الولايات المتحدة عن المعارضة المباشرة للنفوذ الروسي المتصاعد في البلقان وفي منطقة البحر المتوسط، وذلك بإصدارها "مبدأ ترومان"، والذي بموجبه يصار إلى تقديم مساعدات عسكرية ومالية مهمة لليونان وتركيا وربطهما باتفاقات محدودة.

وطغت "الحرب الباردة" على الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لأن شبه الجزيرة لعبت دوراً استراتيجياً في مخططات حلف الناتو (الأطلسي) سنة ١٩٤٩ وحلف وارسو (١٩٥٥). فقد أدخل الاتحاد السوفياتي منطقة البلقان في المنطقة الجنوبية الشرقية لعملياته العسكرية التي كانت ضمن عمليات عسكرية محتملة عبر مضائق: جبال الألب، شمالي الأطلسي، الأدرياتيك، بحر الأيوني والبحر الأسود^(١٠). وكانت الولايات المتحدة قد عملت على تجهيز البنى التحتية العسكرية لخاصرة الناتو الجنوبية من أجل حماية إيطاليا، تركيا واليونان وضمانة طرق المواصلات في البحر المتوسط والمياه الإقليمية لتركيا في البحر الأسود. وتشكلت فرق قوية تزيد عن المليون شخص، هدفها القيام بمهام عسكرية دفاعية وهجومية، بما فيها استخدام الأسلحة النووية التي نشرت في تركيا واليونان.

فقد أعلنت بريطانيا رسمياً عن وقف اهتمامها بالبلقانية، خاصة في اليونان بعد الإعلان عن مبدأ ترومان سنة ١٩٤٧.

٨- EREN Nuri, "Turkey today and tomorrow, An experiment in westernization". Praeger 1963 - P. 233.

٩- SHOUP P. and HOFFMAN G., "Problems of Balkan security", Washington D.C. the Wilsen center press 1990, P. 210.

١٠- The Universal Almanac 1993. P. 423.

وخلال الخمسينات والستينات، تبدلت الصورة السياسية للبلقان، وبدأ الانشقاق يأخذ طريقه إلى "المعسكر الاشتراكي"، مما شجع الغرب ليركز اهتمامه على هذه الدول، مثل يوغسلافيا، رومانيا وإلى حد ما ألبانيا. وبفضل الدبلوماسيتين الأميركية والإنكليزية، انعقد ما يسمى بالتحالف البلقاني (١٩٥٣ - ١٩٥٤) بين يوغسلافيا، تركيا واليونان، بهدف توسيع قاعدة حلف الناتو ونشاطه في المنطقة. ولكن بسبب التحسن الذي طرأ على العلاقات السوفياتية - اليوغسلافية والنزاع الإيطالي اليوغسلافي حول تريست، وفي ظل أجواء التوتر في العلاقات التركية - اليونانية والخلافات الموجودة حول قبرص، فقد هذا التحالف مبرر وجوده. وكانت سياسة فرنسا أيام ديغول وبعده، تسعى لإقامة العلاقات مع رومانيا التي كانت تعتبر أن هناك علاقة عرقية ثقافية تربطها بها على أساس رابطة الجذر اللاتيني اللغوي. وبين ١٩٦٥ - ١٩٧٠، فتحت ألمانيا أبوابها لملايين اللاجئين اليوغسلافيين واليونانيين والأتراك، حتى أنها عرضت على بلغاريا المعروفة بتبعيتها للسوفييات قرضا من ٦٠٠ مليون دولار. وتحت تأثير النزاع القبرصي، ازدادت الهوية في العلاقات التركية اليونانية، وتميزت مواقفهما في العديد من الأمور عن السياسة الأميركية وسياسة الحلف الأطلسي، خاصة في قضايا الشرق الأوسط والحرب في فيتنام.

وخلال السبعينات والثمانينات، ازداد التزام والتسابق بين القوى العظمى وأصبح التكافؤ في السلاح النووي هو المرحلة الحاسمة. وبلغ هذا ذروته مع إدارة رونالد ريغان وعلى جميع جبهات الحرب الباردة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والنفسية. ولما صارت إمكانات ازدياد النمو الاقتصادي لدول البلقان الاشتراكية محدودة في بداية الثمانينات، فقد ظهرت موجة من التملل الاجتماعي الذي فجر التناقضات الإثنية والدينية. وحملت التغييرات التاريخية التي حصلت بعد عام ١٩٨٩ وضعا جديدا نوعيا في منطقة البلقان : انهيار حلف وارسو، وتفككت يوغسلافيا، وسقطت الأحزاب الشيوعية من السلطة في رومانيا وبلغاريا، والأهم من هذا ترعرع الاتحاد السوفياتي، العدو الاستراتيجي الوحيد لكل المعسكر الغربي في هذه المنطقة. وهكذا لم تعد مصالح الدول الغربية خاضعة لمؤشر الصراع بين المعسكرين بل للعديد من العوامل الجديدة.

ومع انهيار الأنظمة التوتاليتارية في العديد من الدول البلقانية، أفسح في المجال لمرحلة انتقالية للاقتصاد القائم على العرض والطلب ونظام التعددية الديمقراطية. وهذا فتح مجالات جديدة أمام الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الغربيين للعمل بحرية في المنطقة. فمن ناحية، نشأت ظروف مناسبة لتوحيد السوق الأوروبية، ومن ناحية

أخرى لتكامل جميع الدول البلقانية مع الأنظمة الأوروبية الأطلسية، مما وضع الدول الغربية الأوروبية، لأول مرة، على مفترق الطرق البلقانية لاختيار الجهة التي تريدها بحرية، بعد أن كانت تشكل برميل البارود لكل أوروبا.

أضف إلى ذلك أن المشاكل اللاتينية، القومية والدينية... عادت إلى الظهور على المسرح السياسي، وأن انعدام ممارسة التقاليد الديمقراطية والفراغ على صعيد المؤسسات، شكلا تربة خصبة لقيام الموجة القومية الجديدة التي عمّت الأقطار البلقانية. وفي السنوات الأخيرة، ظهر، من جديد، العديد من النزاعات والصراعات القديمة حول الأقليات والأراضي مثل: ترانسلفانيا - Transylvanie - (بين رومانيا والمجر) وبيسارابيا - Bessarbie - (بين رومانيا، روسيا وأوكرانيا) وكوسوفو (بين ألبانيا وصربيا) ومسألة مقدونيا (بين إحدى جمهوريات يوغسلافيا السابقة: مقدونيا - Macédoine -، بلغاريا، اليونان وألبانيا)، والمشاكل ذات الطابع اللاتيني التركي في اليونان وبلغاريا؛ والنزاع التركي اليوناني حول قبرص والمياه الإقليمية في بحر إيجه. وقد أدى سقوط الاتحاد السوفياتي، إلى بروز قوى لم يكن منتظراً ظهورها، ولكنها تشكل ضغطاً قوياً في مختلف الاتجاهات. صحيح أنه ليس لديها قوة الدولة السوفياتية ولكن توجهاتها الدولية أخذت بالتبلور. لهذا فإن أثرها على مجموعة من المواقف البلقانية يمكن أن يستدعي سلسلة من ردود الفعل المعقدة، وأن يضع أوروبا أمام قرارات مصيرية لا بد منها، وإن كانت تحاول تفاديها بأي ثمن. إن القضية الوطنية التي حملتها روسيا على مدار مئات السنين، ودفعت ثمنها غالياً متقللاً بالتضحيات الجسام، قد تلاشت اليوم في ظل تراجع تأثير البلاد الاقتصادي، علماً أن روسيا حتى سنة ١٩٨٩، كانت القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية، وتراجعت في عام ١٩٩٥ حتى المركز السابع إذ بلغت قيمة المنتوجات الخام الداخلية ٨٠٠ - ٩٠٠ مليار دولار، أي أقل من الناتج الفرنسي^(١١)، رغم محاولاتها لاستعادة المكانة التي كانت تتميز بها كدولة عظمة. حتى الطبيعة جارت على هذه البلاد، إذ ثمة فتحة واسعة في طبقة الأوزون تتيح للأشعة البنفسجية القاتلة الانتشار فوق سهوب الدون الواسعة وحقول القمح في كوبان^(١٢).

أما العامل الإسلامي الذي يزداد قوة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في محاولة أصولية يائسة للدفاع عن القيم الدينية ولمواجهة ثقافة العصر وتكنولوجياه، فقد

١١ - مجلة العلاقات الدولية البلغارية، عدد ١٩٩٣/٣/٢، ص ٥.

١٢ - VELISLAVOV K., "Geopolitical aspects of the Yugoslav crisis and the situation in the Balkans", Bulgarian military review. N° 3-4 1993, P. 65.

تأثر به العديد من مسلمي البلقان، خصوصا تركيا، التي تشجع، بصورة علنية، الجماعات التركية المسلمة في شبه جزيرة البلقان، وتحاول تحريك مجموعات مسلمة ليس لها أي رابط قومي تركي ولا علاقة بالثقافة واللغة التركية. وهذا يمهّد الأرض من أجل قيام دولة إسلامية بلقانية تضم كوسوفو السنجق والبوسنة. وهي فكرة بدأت منذ حوالى سنة ١٩٣١ في المؤتمر الإسلامي المنعقد في القدس^(١٣)، مما سيشكل مصدرا جديدا للتوتر في منطقة جنوبي شرقي أوروبا غير المستقرة.

وكانت عقدة الصراعات الجغرافية الجديدة حول البلقان قد حملت الحرب إلى يوغسلافيا. وهذه الحرب لم تتدلّع فيها فجأة، إذ نشر العديد من الصحافيين الأوروبيين والأميركيين تقريرا للمخابرات الأميركية مفاده: "إن يوغسلافيا يمكنها أن تصمد، ولكن ليس أكثر من ثمانية عشر شهرا"^(١٤). فالأزمة كانت ثمرة لتفكك دولة أوروبية مهمة ذات تاريخ معقد، سيطرت عليها الهومو نتيجة تراكم الأخطاء وردات الفعل التي ارتكبتها القوميات الموجودة فيها^(١٥).

هذه الحرب أبرزت تناقض مصالح الدول الكبرى الأوروبية. فالمؤسسات الدولية تمكنت فعلا من حصر ميداني الصراع ضمن حدود ما سمي بـ "يوغسلافيا". ولكن الفترة الممتدة من اندلاع الأحداث حتى الوصول إلى اتفاق "دايتون" حول البوسنة مليء باليوميات الدامية والأحداث المأساوية التي تدل على فشل الوساطات الدولية. وهنا يمكننا عرض الشريط التالي الذي يعكس الحقائق التالية:

- حتى قبل اندلاع الحرب، حاولت المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، بوتائر دبلوماسية عالية، تهدئة النزاعات والحفاظ على وحدة البلاد. وقد ساد الاعتقاد أولا بأن تطور الأحداث في يوغسلافيا سيكون على طراز دول أوروبا الشرقية، وأن هذه الدول ستتحول إلى دول تسيطر فيها القوى الديمقراطية.

- مع الحرب في سلوفانيا سنة ١٩٩١، وبفشل مؤتمر ليشبوننة خلال آذار سنة ١٩٩٢ بشأن البوسنة والهرسك، ومنذ بداية الصدامات، أعلنت ألمانيا اعترافها

١٣- GHEBALI V., SAUERVEIN B., "European security in the 1990", Geneva 1995. P. 135; KARAOSMANN Oglu Ali, "Chaos in the Balkan", Research papers no. 22 New York 1993.

١٤- منذ كانون الأول سنة ١٩٨٩ وكانون الثاني سنة ١٩٩٠، نشر العديد من وسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية، تقريرا للمخابرات الأميركية، ذكر فيه أن يوغسلافيا ستصمد ولكن ليس أكثر من ١٨ شهرا، وكان أشهر التعليقات ما كتبه مارت لاين في صحيفة الواشنطن بوست.

١٥- المعوش لطفي، "القضية القومية في يوغسلافيا". مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٣٩، سنة ١٩٩٢، ص ٧٩-٨٧؛ "الجنود التاريخيون للتفكك اليوغسلافي"، مجلة أوراق جامعية، عدد ٣-٤، ١٩٩٣، ص ٩٥-١١٠.

باستقلال سلوفانيا وكرواتيا، ولعبت المجموعة الأوروبية دور الوساطة. ومن وقت لآخر، كثفت الولايات المتحدة الأميركية والأمم المتحدة نشاطها وتمكنت من وقف النار في كرواتيا.

رفض الصرب مشروع "فانس اوين"، وقام الرئيس الفرنسي بزيارة مفاجئة لمطار ساراييفو في تشرين الأول سنة ١٩٩٢. وقد طرحت جميع المبادرات السلمية في هذه الفترة، ضمن إطار الأمم المتحدة ومؤتمر جنيف.

بعد فشل المحاولات الأميركية، حاولت، المجموعة الأوروبية بذل جهود جديدة لوقف الحرب في البوسنة والهرسك على أساس المشروع الفرنسي - الألماني (جوبيه - كينكل) و "مشروع لوكسمبورغ". وقد انهارت جميع الآمال في كانون الأول ١٩٩٣، عندما أعلن مسلمو البوسنة رفضهم لمشروع "اوين - ستولنبورغ".

في شباط سنة ١٩٩٤، ومع بدء التدخل العسكري لحلف الناتو، والمبادرة السياسية الروسية في الأزمة الجنوبية، توحدت جهود الولايات المتحدة الأميركية، روسيا ودول الاتحاد الأوروبي (إنكلترا، ألمانيا وفرنسا) في ما سمي "مجموعة الاتصال" التي تعهدت رعاية النشاطات الجارية على أراضي "يوغسلافيا" السابقة. وقد اعتمدت المجموعة خطة لضبط الأزمة، استبعدوا مسلمو البوسنة ولم يوافق عليها برلمان صرب البوسنة. وكانت النتيجة الوحيدة التي تم التوصل إليها هذه السنة، وقف العمليات العسكرية بين الكروات والمسلمين في البوسنة، والتفاهم لإقامة فدرالية مدعومة من قبل الولايات المتحدة.

في ربيع سنة ١٩٩٥، عرض وزير الخارجية الفرنسية جوبيه على لقاء ثلاثي بين يوغسلافيا، البوسنة وكرواتيا، الاعتراف بالجمهوريات اليوغسلافية السابقة والخطة Z-4 لسلوفانيا. وبدأ كل شيء من جديد، فالجيش البوسني المسلم بدأ يتلقى السلاح من بعض الجهات الإسلامية وتحول إلى الهجوم، والجيش الكرواتي دخل كراينا الصربية وسيطر على مواقع استراتيجية. بعدها رد الصرب بهجوم مضاد، فقام الحلف الأطلسي بالانتقام. مما أدى إلى إلقاء القبض على حوالي ٤٠٠ عنصر من القبعات الزرق.

وبعد توجيه إنذار لفك الحصار عن ساراييفو، بدأ حلف الناتو عملية عسكرية ضد صرب البوسنة، لضرب قواعدهم العسكرية ومراكزهم الإدارية. وقد قام المسلمون والكروات من جديد، بالهجوم، مستفيدين من هذه الهجمات العسكرية، وسيطروا على أراض جديدة مهمة كانت تحت السيطرة الصربية. وفي نهاية أيلول، تم التوصل إلى

أراض جديدة مهمة كانت تحت السيطرة الصربية. وفي نهاية أيلول، تم التوصل إلى اتفاق لوقف العمليات العسكرية. وهو من حيث المبدأ مشروع أميركي يتوافق إلى حد كبير مع الخطة التي طرحتها مجموعة الاتصال.

وأدى عدم النجاح في تدويل الأزمة إلى توتير الأوضاع أكثر فأكثر. وبالرغم من أن الوسطاء حاولوا وقف الحرب، أو تخفيف المعارك الدموية، إلا أن الأسباب الحقيقية للأزمة لم تؤخذ بعين الاعتبار. إلى جانب أن جميع الدول الأجنبية التي تدخلت في حل الأزمة، كانت تحاول تحقيق مكاسب خاصة وتهدف إلى زيادة نفوذها في المنطقة على حساب القوى الأخرى. ولكن تبين أن الخسارة كانت حليف الجميع، لأن تصعيد الأزمة وضع على المحك المصداقيات الأوروبية والدولية.

إن حوالى ثلاثة قرون من التعاون والمنافسة في منطقة البلقان، جعلت الدول الكبرى في وضع نفسي انعكس على سياستها الحالية. وهكذا فإن ألمانيا ما زالت تصف البلقان بأنه أقصر الطرق إلى الشرق الأوسط، مصدر المواد الأولية والسوق المهم لتصريف بضائعها.

أما روسيا، فإنها تعتبر منطقة البلقان مفتاح أمنها، وهي بالتالي تضمن لها مخرجا يوصلها إلى المياه الدافئة، ومجالا حيويا لضواحيها الجنوبية في حال قيام أي اعتداء خارجي.

وإنجلترا وفرنسا، تعتبران البلقان، منذ القدم، منطقة لوقف الهجوم الروسي والألماني من الجنوب والشرق، حيث كانت مستعمراتهما ودوائر نفوذهما.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تنطلق من رؤيا شاملة وسترراتيجية واسعة وقوية قوامها أن البلقان حجر الزاوية لوقف روسيا وعودتها المحتملة إلى المنطقة.

من كل ما تقدم، يمكن القول إنه إذا كانت منطقة البلقان تعتبر منطقة على درجة كبيرة من الأهمية، فإن منطقة أوروبا الشرقية بالنسبة لألمانيا هي منطقة ذات أهمية حيوية، أما بالنسبة لفرنسا وبريطانيا، فهي ذات بعد ستراتييجي، وإن الولايات المتحدة تنظر إلى المنطقة، وقبل كل شيء، ضمن إطار سياستها العامة الشاملة. لكن الجميع يخشى أن تكون الخلافات الداخلية في منطقة البلقان، بداية لاندلاع حرب عالمية، لأن المفهوم الحديث للـ "بلقنة" لا يحظى برضى الدول الأوروبية، فيما يقود الدول البلقانية إلى مزيد من الخلافات والصراعات مما ينعكس سلبا على التفاهم الأوروبي.

صحيح أن الدول الكبرى حاولت، ولا تزال، الاستفادة من هذه الصراعات على أساس مبدأ "فرق تسد"، لزيادة نفوذها في المنطقة، لكن أهمية شبه جزيرة البلقان تزداد عندما تقف أوروبا في وجه قوة منافسة في الجنوب الشرقي أو في الشمال الشرقي،

٦٠- الدفاع الوطني

وعندما تتصادم المصالح في هذه المنطقة الحامية الواقعة على الخريطة السياسية. أضف إلى ذلك أن الدول الأوروبية كانت تعتبر منطقة البلقان أرض مشاع لها ويمكنها أن تفصل فيها رغباتها ومصالحها وتنظم دوائر نفوذها تبعا للسلام الأوروبي وكما تراه الدول الأوروبية الكبرى.

إن انهيار نظام ثنائية القطب، أدى إلى قيام تغييرات جذرية في البنوراما السياسية في جنوبي شرقي أوروبا، وميزان القوى الذي كان معروفا زمن الحرب الباردة، اختل أيضا، واختل معه الاستقرار النسبي في أكبر جزء من المنطقة. لقد عادت الأحداث تجذب الانتباه من جديد، نحو أهمية شبه جزيرة البلقان من الناحية الجغرافية والتاريخية، كمفتاح لفهم أي مشكلة وحلها.

النظام القانوني للمجال الجوي والفضائي

د. عبدالله فرحات(*)

التوجهات العقائدية والقانون الوضعي

قبل أن تتم قوننته في تشريع، تم إخضاع النظام القانوني للمجال الجوي للنقاش مرحلة طويلة.

ونلاحظ في الفقه وجود نظريتين أساسيتين مختلفتين:

١. النظرية المرتكزة على مبدأ حرية الجو (معتمدة من قبل معهد القانون الدولي في اجتماعاته في غراند (١٩٠٦) ومدريد (١٩١١)).
٢. النظرية المرتكزة على مبدأ سيادة الدولة، مع الاعتراف بحرية مرور الطائرات الأجنبية (معتمدة من قبل جمعية القانون الدولي ومعظم الفقه الأنكلوساكسوني).

ونتيجة للحربين العالميتين، أبرمت اتفاقيتان متتاليتان في باريس وشيكاغو تناولتا الموضوع نفسه.

(*) محام. أستاذ في الجامعة اليسوعية.

I- إتفاقية باريس (١٣ تشرين الأول ١٩١٩)

في ما يختص بقانون الجو، إنحازت الإتفاقية بوضوح لمبدأ السيادة. فالمادة الأولى تنص بوضوح على: "إن الأطراف العليا المتعاقدة تعترف أن لكل دولة السيادة التامة والمطلقة على المجال الجوي فوق أراضيها".

فالمبدأ ينص على أن المجال الجوي يخضع لسيادة الدولة، طالما أنه يغطي أراضي الدولة ومياهها الإقليمية، بينما يصبح مفتوحا فوق المياه الدولية.

وأمام هذا المبدأ المتشدد، كان من الضروري إدخال بعض التفسيرات المخففة من أجل تسهيل حركة الطيران، وإلا انعدمت الملاحة الجوية:

حرية المرور غير المؤذي في زمن السلم فوق أراضي الدولة، التي تستطيع أن تحد من هذه الحرية لأسباب عسكرية أو لأسباب تمس بالأمن العام.

المساواة في المعاملة للحوول دون أي تمييز، خصوصا التمييز لأسباب سياسية (جنسية الطائرة).

وكانت معاهدة ١٩١٩ تطبق في زمن السلم فقط، أما في زمن الحرب فكانت تقتصر على تأكيد "حرية تصرف" الدول المتحاربة، مع الأخذ بعين الاعتبار حق الدول المحايدة.

وقد أنشأت هذه المعاهدة هيئة دائمة مهمتها تطبيق بنودها، وأطلق عليها اسم "اللجنة الدولية للملاحة الجوية"، ووضعت تحت سلطة جمعية الأمم، وهي تملك ثلاثة أنواع من الصلاحيات:

صلاحيات إدارية.

صلاحيات تشريعية (حق تعديل الأحكام التقنية الموجودة في ملاحق المعاهدة).

صلاحيات قضائية (تسوية الخلافات التقنية بين الدول المتعاقدة).

أما في ما يختص بنظام الطائرات، فتتص المعاهدة على أنه من أجل السماح للطائرة بالملاحة الجوية، يجب أن يكون لها جنسية محددة عبر رقم تسجيل الطائرة.

ولم يكن مسموحا لدولة ما تسجيل طائرة إلا إذا كانت مملوكة بكاملها من رعايا الدولة. ولكن نظام معاهدة ١٩١٩ لم يكن صالحا للاستمرار، إذ جوبه منذ البدء بانتقادات لاذعة من قبل سويسرا وهولندا اللتين بقيتا على الحياد في الحرب العالمية الأولى.

II - معاهدة شيكاغو (٧ كانون الأول ١٩٤٤)

بعكس معاهدة باريس التي اتسمت ببساطتها ووحدتها، على الأقل من ناحية الشكل الخارجي، فإن معاهدة شيكاغو نصت على أحكام مستمدة من معاهدات ومصادر قانونية دولية:

- أحكام عامة خاصة بالطيران المدني الدولي والتي أوحى النص الأساسي للمعاهدة.

- أحكام عامة حول خدمات الطيران المنتظمة.

- ١٢ قرارا وتوصية ذات طابع إداري قانوني وتقني.

من جهة أخرى، إستوتحت معاهدة ١٩٤٤ من المشروع الأميركي المتعلق بالحريات الخمس للطيران، حريتين أساسيتين:

حرية التحليق (المرور السلمي) وحرية التوقف التقني؛

وثلاث حريات تجارية:

- الحق بهبوط الطائرات ركابا وبضائع على أراضي أية دولة منضمة إلى

المعاهدة وتحمل الطائرة جنسيتها.

- الحق بتحميل ركاب وبضائع باتجاه أراضي الدولة التي تحمل الطائرة جنسيتها.

- الحق بتحميل ركاب وبضائع من أراضي دولة متعاقدة وإنزالها في أراضي

أية دولة أخرى متعاقدة.

وفي حين أن الحريتين الأساسيتين تمنحان حكما للطائرات المدنية للدول الموقعة،

فإن الحريات الثلاث ذات الطابع التجاري لا تمنح للطائرات التي تقوم برحلات جوية

دولية منتظمة، إلا على أساس اتفاق إضافي يسمى "معاهدة الملاحة".

وقد أنشأت معاهدة شيكاغو "منظمة الطيران المدني الدولية" (O.A.C.I)، وهي

هيئة تقنية هدفها توحيد قواعد الملاحة الجوية. وقد ألحقت هذه المنظمة، الموجودة في

مونتريال-كندا، بمنظمة الأمم المتحدة، بتاريخ ١٣ أيار ١٩٤٧، بصفتها مؤسسة

متخصصة.

أخيرا نشير إلى أنه، بسبب تزايد حالات تحويل مسارات الطائرات، تم توقيع عدد

من المعاهدات اللاحقة، كمعاهدة لاهاي (١٦ كانون الأول ١٩٧٠)، ومعاهدة مونتريال

(٢٣ أيلول ١٩٧١)، ومعاهدة طوكيو (١٤ أيلول ١٩٦٣).

III- النظام القانوني للفضاء

أدى تطور النشاطات الفضائية في عصرنا الحالي، منذ إطلاق الاتحاد السوفياتي لأول "سبوتنيك"، في ٤ تشرين الأول ١٩٥٧، إلى نشوء قانون جديد، هو قانون الفضاء والملاحة الفضائية أو الكونية. وقد تخطى هذا القانون الخيال والخرافة بالرغم من أنه لم يوضع بعد في مجموعة قواعد محددة.

فقد أصبح من الضروري وضع تشريع متخصص، نظرا لطبيعة النشاطات المتخصصة في هذا المجال، ولا سيما إمكانية استعمال الفضاء لأغراض عسكرية، وأيضا ضرورة تشريع التجارب الفضائية، وإطلاق الصواريخ الفضائية والملاحة في الفضاء، والأضرار التي تحدث نتيجة لدوران هذه الصواريخ وأثناء عودتها أو سقوطها على الأرض، وضرورة إرساء نظام يحدد المسؤولية الناجمة عن هذه الأخطاء. وقد حصلت عدة محاولات في الأمم المتحدة لطرح الموضوع والوصول إلى حل، ولكن الحلول المقترحة بقيت عامة ولم تدخل حيز التنفيذ.

بالرغم من ذلك، تم التوصل إلى اتفاق مبادئ حول النقاط التالية:

- عدم إمكانية تحويل الفضاء إلى مجال مستملك تابع لدولة ما.
- منع استعمال الفضاء لأهداف غير سلمية.
- ضرورة التعاون بين الدول لتنظيم مساعدة رواد الفضاء وإنقاذهم.
- مسؤولية الدولة التي تطلق مركبة فضائية عن الأضرار الناجمة عن عملية الإطلاق هذه.

IV- استكشاف الفضاء والفضاء الخارجي واستخدامهما

إستلهمت الدول الأطراف في معاهدة لندن الآفاق الواسعة التي فتحتها أمام الإنسانية ولوج الإنسان الفضاء الخارجي، وأدركت أهمية المصلحة المشتركة التي تعود على الإنسانية جمعاء من التقدم في ميدان استكشاف الفضاء والفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وأن يتم ذلك لتحقيق فائدة جميع الشعوب مهما كانت درجة نموها الاقتصادي أو العلمي؛ فعملت على الإسهام في تعاون دولي واسع يتناول النواحي العلمية إلى جانب النواحي القانونية من استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية، مع يقينها أن هذا التعاون سيسهم في إنماء التفاهم المتبادل وفي توثيق العلاقات الودية بين الدول والشعوب. جاء ذلك في القرار ١٩٦٢ (الدورة ١٨)

وعنوانه: "إعلان المبادئ القانونية المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه"، وهو القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في ١٣ كانون الأول ١٩٦٣؛

وأيضاً في القرار ١٨٨٤ (الدورة ١٨) الذي يدعو الدول إلى الامتناع عن وضع أية أجسام، تحمل أية أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل، في أي مدار حول الأرض، أو عن وضع مثل هذه الأسلحة على أية أجرام سماوية، وهو القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في ١٧ تشرين الأول ١٩٦٣؛

وخصوصاً في القرار ١١٠ (الدورة ٢) الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣ تشرين الثاني ١٩٤٧، وشجبت فيه البروباغندا الهادفة أو المؤدية إلى إثارة أو تشجيع أي تهديد للسلام أو خرق له أو أي عمل عدواني، معتبرة أن القرار المذكور يسري على الفضاء الخارجي. وقد أعلنت منظمة الأمم المتحدة ضرورة تحديد الأسس التي ترفع نشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، بشكل يخدم خير البلاد كلها ومصالحها، مهما كانت درجة تطورها الاقتصادي والعلمي؛ لأن الفضاء الخارجي ملك للبشرية جمعاء. وهكذا تكون لجميع الدول حرية استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، دون أي تمييز وعلى قدم المساواة ووفقاً للقانون الدولي، ويكون الوصول إلى مناطق الأجرام السماوية حراً، من حيث المبدأ. ولها أيضاً حق إجراء الأبحاث العلمية في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، على أن تسهل الدول التعاون الدولي في مثل هذه الأبحاث وتشجعه.

ولا يجوز مطلقاً التملك القومي للفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، لا بأن تعلن السيادة عليه ولا باستخدامه أو احتلاله، ولا بأية وسيلة أخرى.

وينبغي إجراء أي نشاط بما يتوافق مع القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، بغية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون والتفاهم الدوليين. وتتعهد الدول الأطراف في المعاهدة بعدم وضع أية أجسام، تحمل أية أسلحة نووية أو أي نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل، في أي مدار حول الأرض، أو وضع مثل هذه الأسلحة على أية أجرام سماوية أو في الفضاء الخارجي بأية طريقة أخرى.

على أن تستعمل جميع الدول الأطراف في المعاهدة القمر والأجرام السماوية الأخرى للأغراض السلمية فقط. ويحظر إنشاء أية قواعد أو منشآت أو تحصينات عسكرية على الأجرام السماوية وتجريب أي نوع من الأسلحة عليها أو إجراء أية مناورات عسكرية. ولا يحظر استخدام العديد العسكري لأغراض البحث العلمي أو لأية أغراض سلمية أخرى، كما لا يحظر استخدام أية معدات أو منشآت ضرورية للاستكشاف السلمي للقمر وللأجرام السماوية الأخرى.

وتعتبر الدول الأطراف في المعاهدة، رواد الفضاء بمثابة مبعوثين للإنسانية إلى الفضاء الخارجي، وعليها تزويدهم بكل مساعدة ممكنة عند حصول أي حادث أو محنة أو هبوط اضطراري في أراضي أية دولة من الدول الأطراف أو في أعالي البحار، على أن تبادر، في حالة هبوط أولئك الرواد بشكل اضطراري، إلى إعادتهم سالمين إلى الدول المسجلة فيها مركبتهم الفضائية.

وبموجب هذه المعاهدة، يقع على رواد الفضاء التابعين لأية دولة من الدول الأطراف، واجب تقديم كل مساعدة ممكنة، عند مباشرة أية نشاطات في الفضاء الخارجي أو الأجرام السماوية، إلى الملاحين الفضائيين التابعين للدول الأطراف الأخرى.

وتلتزم الدول المعنية، الأطراف في المعاهدة، القيام فوراً بإعلام الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة أو الأمين العام للأمم المتحدة، بأية ظاهرة تكتشفها في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، يكون من شأنها تعريض حياة رواد الفضاء أو صحتهم للخطر.

وتقع على الدول الأطراف في المعاهدة المسؤولية الدولية عن النشاطات القومية في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، سواء قامت بها هيئات حكومية أو غير حكومية، وكذلك السهر على استكمال النشاطات بما يتلاءم مع قواعد القانون الدولي العام وترتيبات المعاهدة. وتكون الدول المعنية الطرف في المعاهدة مسؤولة عن فرض الإجازة والإشراف المستمر على نشاطات الهيئات غير الحكومية في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى. وفي حال القيام بنشاطات مباشرة في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، من قبل المنظمات الدولية، يكون مسؤولاً عن احترام الشرعية الدولية، المجتمع الدولي والدول الأطراف في المعاهدة والمنظمات الدولية.

كما تترتب على كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة، تطلق أو تتيح إطلاق أي جسم في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وعلى كل

دولة من الدول الأطراف يطلق أي جسم من أراضيها أو من منشآتها، المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تلحق بأية دولة أخرى من الدول الأطراف في المعاهدة أو أي شخص من أشخاصها الماديين أو المعنويين، بسبب ذلك الجسم أو عناصره المكونة، على الأرض أو في الفضاء الجوي أو في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

على صعيد آخر، تحتفظ الدولة الطرف في المعاهدة والمقيد في سجلها أي جسم مطلق في الفضاء الخارجي، بحق التحكم بذلك الجسم وبأي أشخاص يحملهم أثناء وجوده ووجودهم في الفضاء الخارجي أو على جرم سماوي. وتظل حقوق ملكية الأجسام التي تطلق في الفضاء الخارجي، بما في ذلك الأجسام التي تجلب من أي جرم سماوي، أو تركز عليه، وكذلك العناصر المكونة لها، كاملة، عندما تكون هذه الأجسام أو أجزاؤها في الفضاء الخارجي أو على أي جرم سماوي وعندما تعود إلى الأرض. أما الأجزاء أو العناصر المكونة لأجسام يتم اكتشافها خارج حدود الدولة والمدونة في سجلاتها، فينبغي إعادتها إلى تلك الدولة على أن يسبق ذلك تزويدها، بناء على طلب، بالمعطيات الآيلة إلى التعرف على الأجسام تلك قبل استعادتها.

أما في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، فعلى الدول الموقعة على المعاهدة الإستناد على قواعد التعاون والمساعدة المتبادلة، وأن تكمل نشاطاتها في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، أخذاً بعين الاعتبار المصالح إياها لجميع الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة. وتلتزم هذه الدول دراسة الفضاء الخارجي واستغلاله، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، بشكل يحول دون أي تلوث وأية تغييرات ضارة في البيئة الأرضية يسببها إدخال أية مواد من خارج الأرض، والقيام، عند الاقتضاء، باتخاذ التدابير المناسبة لهذا الغرض. وإذا كان لدولة من الدول الأطراف في المعاهدة، من الأسباب ما يحملها على الاعتقاد بأن ثمة نشاطاً أو تجربة ترمع القيام بها في الفضاء الخارجي أو ينوي تنفيذها أحد مواطنيها، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، قد تعترض نشاطات الدول الأطراف الأخرى في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية، فإن عليها إجراء المشاورات الدولية المناسبة قبل الشروع في ذلك النشاط أو الاختبار. ويجوز لكل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة لديها من الأسباب ما يحملها على الاعتقاد بأن ثمة نشاطاً أو اختباراً ترمع أية دولة أخرى من الدول الأطراف القيام به في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى،

قد يتسبب في عرقلة النشاطات المتعلقة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، للأغراض السلمية؛ يحق لها طلب فتح باب المشاورات اللازمة بشأن ذلك النشاط أو التدريب.

وتلتزم الدول الأطراف في المعاهد، تعزيزا للتعاون الدولي في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ووفقا لمبادئ القانون الدولي العام؛ النظر، على قدم المساواة، في أية طلبات من الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة ترغب في توفير التسهيلات اللازمة لها لمراقبة طيران الأجسام الفضائية التي تطلقها الدول تلك.

ويجري، بالاتفاق بين الدول المعنية، تحديد طبيعة تلك التسهيلات اللازمة للمراقبة وتعيين الشروط المناسبة لتوفيرها.

كما وافقت الدول التي تقوم بنشاطات في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، تعزيزا للتعاون الدولي في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه؛ على إعلام الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك الجمهور والمجتمع العلمي الدولي، قدر الإمكان والتحقيق، بالمعلومات اللازمة عن طبيعة تلك النشاطات ومباشرتها وأماكنها ونتائجها. وعلى الأمين العام أن يكون مستعدا، لإذاعة المعلومات المذكورة، ونشرها فور وصولها إليه.

وتم التوافق أيضا على الإتاحة لممثلي الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة، وعلى أساس المعاملة بالمثل، زيارة جميع المحطات والمنشآت والمعدات والمركبات الفضائية التي تكون على القمر أو على الأجرام السماوية الأخرى. ويراعي الممثلون المذكورون الإعلان المسبق عن زيارتهم المزمعة، لإتاحة إجراء المشاورات المناسبة وتيسير اتخاذ الاحتياطات القصوى اللازمة لكفالة السلامة ولتفادي عرقلة السير الطبيعي للعمليات المعتادة في المنشأة موضوع الزيارة.

وتقوم الدول بالنشاطات المذكورة، خصوصا في إطار المنظمات الدولية المشتركة في ما بينها. أما المسائل العلمية التي قد تطرح بالنسبة إلى النشاطات التي تقوم المنظمات الدولية المشتركة بغية استكشاف الفضاء واستخدامه، فتبت بها هيئات التحكيم الأولية.

V- القانون الذي يرفع رواد الفضاء والأجسام التي يتم إطلاقها في الفضاء

وقد لاحظت الأهمية الكبيرة التي تتسم بها معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والإجرام السماوية الأخرى، التي تدعو إلى تزويد رواد الفضاء بكل مساعدة ممكنة عند حصول أي حادث أو محنة أو هبوط اضطراري، وإلى المبادرة إلى إعادة رواد الفضاء سالمين، وإلى رد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي؛ ما فتئت الجماعة الدولية راغبة في تطوير هذه الواجبات وتجسيدها. ولما كانت ترغب في تعزيز التعاون الدولي في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، للأغراض السلمية، فقد حددت قواعد وسياقات لقوينة هذا المجال:

إذا تعرض طاقم مركبة فضائية لحادث، أو واجه خطراً، أو أجبر على الهبوط الإلزامي أو غير الإرادي على أرض تخضع لأحكامه، أو هبط اضطراراً في عرض البحر، أو في أي مكان لا يخضع لأحكام الدولة؛ ينبغي:

-إعلام السلطة المطلقة فوراً، فتقوم بإذاعة هذا الخبر بجميع وسائل الاتصال المتوفرة لها.

-إعلام الأمين العام للأمم المتحدة فوراً. ويتعين عليه إذاعة هذا الخبر بدون أي تأخير وبجميع وسائل الاتصال المناسبة المتوفرة له.

وبموجب الاتفاقية هذه، التزمت كل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة، يهبط في أي إقليم داخل في ولايتها أفراد طاقم أية سفينة فضائية، بسبب حادث أو عطل أو هبوط اضطراري أو غير إرادي؛ القيام فوراً باتخاذ جميع التدابير الممكنة لإنقاذهم وتقديم كل مساعدة لازمة لهم. وتقوم بإعلام الدولة صاحبة السلطة المطلقة، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة، بالتدابير التي تتخذها وبالتقدم المحرز فيها.

كما يتوجب على الدولة صاحبة السلطة المطلقة، التعاون مع الدولة الطرف المتعاقدة لتأمين التنفيذ الفعال لعمليتي البحث والإنقاذ إن كان توفيرها للمساعدة يسهل عملية الإنقاذ السريع أو يساهم مساهمة ملموسة في تأمين التنفيذ الفعال لعمليتي البحث والإنقاذ. وتكون هاتان العمليتان خاضعتين لتوجيه ومراقبة الدولة الطرف المتعاقدة التي تعمل بالتشاور الوثيق المستمر مع السلطة المطلقة.

وفي حال هبوط طاقم سفينة فضائية في أعالي البحار أو في أي مكان آخر لا يدخل تحت سلطة أية دولة، ينبغي على الدول الأطراف القادرة على ذلك تقديم المساعدة، في حال الضرورة، في عمليتي البحث والإنقاذ تأميناً لسرعة إنقاذ الطاقم،

والقيام بإعلام السلطة المطلقة والأمين العام للأمم المتحدة بالتدابير التي تتخذها وبالتقدم الذي تحرزه.

ويعاد سريعا إلى ممثلي السلطة المطلقة، سالمين، أفراد طاقم أية سفينة فضائية يهبطون في أي إقليم داخل في ولاية أية دولة، بسبب حادث أو محنة أو هبوط اضطراري أو غير مقصود:

١. تلتزم كل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة، تعلم أو تكتشف أن أي جسم فضائي أو أي جزء من أجزائه قد سقط على الأرض في أي إقليم داخل في ولايتها إبلاغ ذلك إلى السلطة المطلقة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة.

٢. تلتزم كل دولة من الدول الأطراف المتعاقدة والتي تخضع لسلطانها أراض يعثر عليها على أي جسم فضائي أو أي جزء من أجزائه، القيام، بناء على طلب السلطة المطلقة، وبمساعدها؛ باتخاذ التدابير العملية اللازمة في رأيها لاسترجاع ذلك الجسم أو العناصر المكونة له.

٣. بالنسبة إلى الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي أو أجزائها والتي يعثر عليها خارج الحدود الإقليمية للسلطة المطلقة، يصار إلى ردها لممثلي تلك السلطة أو إلى وضعها تحت تصرفهم، على أن تقوم السلطة المذكورة، قبل الرد، بتقديم البيانات الثبوتية اللازمة عند طلبها.

٤. مع عدم الإخلال بالفقرتين ٣ و ٢ من هذه المادة، يجوز لأية دولة من الدول الأطراف المتعاقدة والتي لديها من الأسباب ما يحملها على الاعتقاد بخطورة وضرر أي جسم فضائي أو أي جزء من أجزائه صار اكتشافه في أي إقليم يقع تحت سلطتها وجرى استرجاعه في أي مكان آخر؛ يجوز لها إبلاغ ذلك السلطة المطلقة التي يتعين عليها فوراً اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لإزالة أي خطر محتمل يهدد بالضرر، وذلك بتوجيه من الدولة السابقة وتحت إشرافها.

٥. تتحمل السلطة المطلقة النفقات المترتبة على تنفيذ الالتزامات المتعلقة باسترجاع واسترداد أي جسم فضائي أو أي جزء من أجزائه، وذلك وفقا لنصوص المعاهدة.

ويقصد بتعبير "السلطة المطلقة"، الدول المسؤولة عن الإطلاق، أو المنظمة المعنية، عندما تكون إحدى المنظمات الحكومية الدولية هي المسؤولة عن الإطلاق، شرط إعلان تلك المنظمة قبولها بالحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا الاتفاق، وأن تكون أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة والطرف في الاتفاق أو

المعاهدة المذكورة موافقة على القوانين التي ترعى نشاطات الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، بما في ذلك القمر والإجرام السماوية الأخرى.

VI- منع انتشار الأسلحة النووية

تشكل الحرب النووية بما ترتبه من مخاطر، هاجسا دائما للمجتمع الدولي. ولمنع حصول هكذا حرب، عمد المجتمع الدولي إلى اتخاذ كافة الخطوات الممكنة لمنع انتشار الأسلحة النووية ولحماية أمن الشعوب. وقد عقدت معاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية، انسجاما مع قرارات الأمم المتحدة، كما تعهدت بعض الدول بالتعاون لتسهيل تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية المتعلقة بالنشاطات النووية السلمية. وقد أعلن المجتمع الدولي دعمه لجهود الأبحاث، وكل ما يهدف لتأمين الضمانة الفعالة لدفع المواد الخام والمواد الانشطارية الخاصة، عبر استعمال مواد ووسائل تقنية أخرى في بعض النقاط الاستراتيجية، وذلك ضمن نظام ضمانات من الوكالة العالمية للطاقة الذرية.

وقد أدت هذه التوجيهات إلى تأكيد المبدأ الذي، من خلاله، تكون فوائد التطبيق السلمي للطاقة النووية (من ضمنها كل مواد تكنولوجية مشتقة تملكها الدول المجهزة بأسلحة نووية وبأجهزة نووية متفجرة) بالمتناول، بمعنى أن كل دولة متعاقدة (إن كانت مالكة أو غير مالكة لأسلحة نووية)، تستطيع استعمال هذه الإمكانيات لأغراض سلمية.

وينبغي على كل الدول، من حيث المبدأ، أن تشترك في أوسع تبادل ممكن للمعلومات العلمية، من أجل تطوير أعمق لاستعمال الطاقة الذرية لأغراض سلمية، كما يجب عليها أن تساهم في هذا التطور على انفراد أو بالتعاون مع دول أخرى. فالهدف الأقصى هو، من دون شك، الوصول إلى وقف السباق للتسلح النووي واتخاذ الإجراءات الفعالة في اتجاه نزع السلاح النووي.

وكانت معاهدة ١٩٦٣ قد حظرت تجارب الأسلحة النووية في الجو، والفضاء الخارجي وتحت المياه.

وأعلنت الدول المشاركة، في مقدمة هذه المعاهدة، عن عزمها الوصول إلى إيقاف جميع تجارب التفجيرات النووية ومتابعة المفاوضات في هذا الصدد. إن المجتمع الدولي يحاول بلا كلل تشجيع الانفراج الدولي، وتعزيز الثقة بين الدول، لتسهيل وقف تصنيع الأسلحة النووية.

VII - المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تسببها الأجسام الفضائية

إن من مصلحة الإنسانية جمعاء تنشيط استكشاف الفضاء الخارجي واستعماله لأغراض سلمية. ولتحقيق هذا الهدف، تم تعديل المعاهدة المتعلقة بالمبادئ التي ترعى نشاطات الدول في حقل استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، بما فيه القمر وسائر الأجرام السماوية. ومن الواضح أنه بالرغم من التدابير الاحترازية التي يجب أن تتخذها الدول والمؤسسات الدولية والمشاركة بين الحكومات التي تقوم بإطلاق أجسام فضائية، فإن هذه الأجسام قد تحدث بعض الضرر.

من هنا كانت ضرورة وضع قواعد وأصول دولية فعالة تتعلق بالمسؤولية عن الأضرار التي تسببها أجسام فضائية، وبنوع خاص تأمين دفع تعويض كامل وعادل لضحايا تلك الأضرار من دون إبطاء، وذلك بموجب هذه الاتفاقية، مما يدعم التعاون الدولي في حقل استكشاف واستعمال الفضاء الخارجي لأغراض سلمية.

وتقع على دولة الإطلاق مسؤولية دفع تعويض عن الضرر الذي ألحقه جسمها الفضائي بسطح الأرض أو بالطائرات في الجو.

وفي حال ضرر ما، في مكان آخر غير سطح الأرض، يصيب جسماً فضائياً يخص دولة أطلقته أو أفراداً أو ممتلكات موجودة على ذلك الجسم الفضائي، يتسبب به جسم فضائي يخص دولة إطلاق أخرى، فإن هذه الأخيرة لا تكون مسؤولة إلا إذا كان الضرر بسبب خطأ ارتكبه أو خطأ ارتكبه أشخاص مسؤولة عنهم.

في حال ضرر ما، في مكان آخر غير سطح الأرض، يصيب جسماً يخص دولة إطلاق أو أفراداً أو ممتلكات موجودة على ذلك الجسم، يتسبب به جسم فضائي يخص دولة إطلاق أخرى، وفي حال وقوع ضرر من جراء ذلك بدولة ثالثة أو بأشخاص ماديين أو معنويين تابعين لها، فإن الدولتين الأولتين تكونان مسؤولتين بالتضامن تجاه الدولة الثالثة، ضمن الحدود المبينة أدناه:

- إذا كان الضرر قد لحق بالدولة الثالثة على سطح الأرض أو بطائرة في الجو، فإن مسؤوليتهما تجاه الدولة تكون مطلقة.

- إذا كان الضرر قد لحق بجسم فضائي يخص الدولة الثالثة أو بأموال أو أشخاص موجودين على متن ذلك الجسم الفضائي، وفي مكان آخر غير سطح الأرض، فإن مسؤوليتهما تجاه الدولة الثالثة تكون مبنية على خطأ إحداها أو على خطأ الأفراد المسؤولة عنهم كل منهما.

وفي جميع حالات المسؤولية المتضامنة، يوزع عبء التعويض عن الضرر بين الدولتين الأولتين بنسبة خطأ كل منهما. وفي حال تعذر تحديد مدى خطأ كل من الدولتين، يوزع عبء التعويض بالتساوي بينهما. ولا يمس التعويض المذكور حق الدولة الثالثة في السعي للحصول، من أي من دول الإطلاق أو من دول الإطلاق المسؤولية بالتضامن، على التعويض الكامل المتوجب عملاً بهذه الاتفاقية. وعندما تقوم دولتان أو أكثر بالتشارك في إطلاق جسم فضائي، فإنها تكون مسؤولة بالتضامن عن كل ضرر يمكن أن ينتج عنه. ولدولة الإطلاق التي عوضت الضرر، حق ملاحقة سائر المشتركين في عملية الإطلاق المشتركة. ويمكن للمشاركين في الإطلاق المشترك أن يعقدوا في ما بينهم اتفاقات تتعلق بتوزيع العبء المالي المسؤولين عنه بالتضامن. ولا تمس الاتفاقات المذكورة حق الدولة التي لحق بها الضرر في السعي للحصول من أي من دول الإطلاق المسؤولية بالتضامن على التعويض الكامل المتوجب، عملاً بهذه الاتفاقية. وتعفى دولة الإطلاق من المسؤولية الكاملة بالنسبة التي تتمكن فيها من إثبات أن الضرر ناتج كلياً أو جزئياً عن خطأ فادح أو فعل أو إهمال إرتكيب، بقصد إحداث الضرر، من قبل دولة مستدعية أو أشخاص مادييين أو معنويين تمثلهم الدولة الأخيرة. ولا يقبل أي إعفاء، من أي نوع كان، إذا كان الضرر ناتجاً عن نشاطات دول إطلاق لا تتفق والحق الدولي، بما فيها، بنوع خاص، ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدة المتعلقة بالمبادئ التي ترعى نشاطات الدول في حقل استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، بما فيه القمر وسائر الأجرام السماوية. وتطبق أحكام هذه الاتفاقية على الضرر المسبب من جسم فضائي يخص دولة إطلاق:

- على رعايا دولة الإطلاق المذكورة.
- على الرعايا الأجانب عندما يشتركون في عمليات تسيير ذلك الجسم الفضائي، ابتداء من وقت إطلاقه أو في أية مرحلة لاحقة حتى سقوطه، أو عندما يكونون على مقربة مباشرة من المنطقة المنوي استخدامها للإطلاق أو الاسترداد، وذلك بناء على دعوة من دولة الإطلاق.
- وبإمكان الدولة التي يصيبها الضرر أو التي يلحق الضرر بأشخاصها المادييين أو المعنويين، أن تقدم لدولة الإطلاق طلباً للتعويض عن ذلك الضرر.

وإذا لم تقدم الدولة التي يحمل جنسيتها الأشخاص الماديون أو المعنويون طلب التعويض، يمكن لدولة أخرى، بسبب ضرر لاحق بشخص مادي أو معنوي على أرضها، أن تقدم الطلب إلى دولة الإطلاق.

وإذا لم تقدم الدولة التي يحمل جنسيتها الأشخاص الماديون أو المعنويون والدولة التي حل الضرر على أراضيها طلبا بالتعويض، وإذا لم تبد عزمها على تقديم طلب من هذا النوع، فإنه يجوز لدولة أخرى، نظرا لضرر لحق بمقيميها الدائمين، تقديم طلب لدولة الإطلاق.

ويقدم طلب التعويض إلى دولة الإطلاق بالطرق الدبلوماسية. وكل دولة لا تقيم علاقات دبلوماسية مع تلك الدولة، يمكنها أن تطلب من دولة ثالثة تقديم طلبها، وتمثيل مصالحها بأي شكل آخر، بموجب هذه الاتفاقية، لدى دولة الإطلاق، ويمكنها أيضا أن تقدم طلبها بواسطة أمين عام منظمة الأمم المتحدة، شرط أن تكون كل من الدولة المستدعية ودولة الإطلاق عضوا في منظمة الأمم المتحدة.

ويمكن تقديم طلب التعويض إلى دولة الإطلاق في مهلة سنة من تاريخ وقوع الضرر، أو من تاريخ الكشف عن هوية دولة الإطلاق المسؤولة عنه.

غير أنه في حال عدم معرفة الدولة بوقوع الضرر أو عدم تمكنها من الكشف عن هوية الدولة المسؤولة عنه، فإن طلبها يكون مقبولا خلال السنة التي تلي تاريخ إطلاعها على الوقائع المذكورة. إلا أن المهلة المشار إليها لا يمكن أن تتجاوز في أي حال سنة واحدة، ابتداء من التاريخ الذي كان من المعقول أن تطلع فيه على الوقائع فيما لو كانت قد حاولت جاهدة الوقوف عليها.

وتطبق المهل حتى إذا لم يكن مدى الضرر معروفا بدقة. غير أنه في هذه الحالة، يحق للدولة المستدعية أن تعيد النظر بطلبها، وأن تقدم وثائق إضافية بعد المهلة المحددة، وذلك في مهلة سنة تبدأ من التاريخ الذي وقفت فيه على المدى الحقيقي للضرر.

ولا يفترض تقديم طلب تعويض إلى دولة الإطلاق، بموجب هذه الاتفاقية، الاستنفاد المسبق لطرق المراجعة الداخلية التي قد تكون مفتوحة أمام الدولة المستدعية أو الأشخاص الماديين أو المعنويين الذين تمثل مصالحهم.

ولا تحول أية أحكام في هذه الاتفاقية دون قيام دولة أو شخص مادي أو معنوي يمكن أن تمثله، بتقديم طلب إلى الأجهزة القضائية والإدارية في بلد الإطلاق. غير أنه لا يحق لدولة أن تقدم طلبها بموجب هذه الاتفاقية للتعويض عن ضرر يكون سبق أن

قدم طلب بشأنه إلى الأجهزة القضائية أو الإدارية في دولة الإطلاق، أو تطبيقاً لاتفاق دولي آخر تكون الدولة المعنية مرتبطة به.

ويتم تحديد قيمة التعويض عن الضرر المتوجب دفعه من قبل دولة الإطلاق، بموجب هذه الاتفاقية، وفقاً للقانون الدولي ولمبادئ العدالة والإنصاف، بشكل يعيد فيه التعويض عن الضرر الشخص المادي أو المعنوي المستدعي، أو الدولة أو المنظمة الدولية المستدعية، إلى الوضع الذي كان من المفترض أن يكون سائداً لو لم يحدث الضرر.

وتدفع قيمة التعويض بعملة الدولة المستدعية، أو بناء على طلب هذه الأخيرة بعملة الدولة المتوجب عليها التعويض عن الضرر، إلا في حال اتفاق الدولتين على خلاف ذلك.

وإذا لم يتم تسوية طلب التعويض بالطرق الدبلوماسية، وفي مهلة سنة ابتداء من تاريخ تبليغ البلد المستدعي إلى بلد الإطلاق إيداع الوثائق التوثيقية لطلبه، يشكل الفرقاء المعنيون، بناء على طلب أحدهم، لجنة لتسوية الطلبات.

وتتألف لجنة تسوية الطلبات من ثلاثة أعضاء: عضو تعينه الدولة المستدعية، وعضو تعينه دولة الإطلاق، والعضو الثالث، وهو الرئيس، يختاره الفريقان بالاتفاق في ما بينهما. ويجري كل فريق التعيين المذكور في مهلة شهرين من تاريخ طلب تأليف لجنة تسوية الطلبات.

وإذا لم يتم الاتفاق على اختيار الرئيس في مهلة أربعة أشهر من طلب تأليف اللجنة، يمكن لأحد الفريقين رجاء أمين عام منظمة الأمم المتحدة تعيين الرئيس في مهلة إضافية تمتد شهرين.

وإذا لم يعين أحد الفريقين العضو الذي يمثل في المهلة المحددة، يقوم الرئيس بمفرده، بناء على طلب الفريق الآخر، بتعيين لجنة تسوية الطلبات.

وفي حال شغور أحد المراكز في اللجنة لأي سبب كان، يصار إلى ملئه وفقاً للأصول المتبعة في التعيين الأساسي.

وتقرر اللجنة المكان أو الأمكنة التي تكون مقراً لها، كما تقرر سائر القضايا الإدارية.

وتقرر لجنة تسوية الطلبات ما إذا كان الطلب في محله، وتحدد، عند الاقتضاء، مقدار التعويض الواجب دفعه.

ولقرار اللجنة صفة مبرمة وملزمة إذا اتفق الأفرقاء على ذلك، وإلا أصدرت اللجنة حكماً نهائياً بمثابة توصية يأخذها الأفرقاء بعين الاعتبار بحسن نية. وعلى اللجنة أن تبرر قرارها أو حكمها.

وتصدر اللجنة قرارها أو حكمها بأسرع وقت ممكن، وفي مهلة أقصاها سنة واحدة من تاريخ تشكيلها، إلا إذا رأت وجوب تمديد هذه المهلة.

كما تنشر قرارها أو حكمها، وتبلغ نسخة مصدقة عنه إلى كل من الأفرقاء وإلى أمين عام منظمة الأمم المتحدة.

ويتقاسم الأفرقاء نفقات لجنة تسوية الطلبات بالتساوي، إلا إذا قررت اللجنة خلاف ذلك.

أما إذا كان الضرر الناتج عن جسم فضائي يشكل خطراً واسع المدى على الأرواح البشرية أو يؤثر، بشكل جدي، على الأوضاع المعيشية للسكان أو سير العمل في المراكز الحيوية؛ فإن الدول الأفرقاء، وخاصة دولة الإطلاق، تدرس إمكانية تقديم المساعدة المناسبة والسريعة للدولة التي تكون قد تعرضت للضرر، عندما تقوم تلك الدولة بطلب ذلك. وهذه المادة لا تمس بأي شكل حقوق الدول الأفرقاء بموجب هذه الاتفاقية أو واجباتها.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات

د. حسن زعرور(*)

تعود ملكية الشركات المتعددة الجنسيات إلى دول عدة : هولندية أو ألمانية، فرنسية أو سويسرية، إيطالية أو كندية، سويدية أو يابانية. لكن ملكية أكثرها تعود إلى شركات أميركية المنشأ.

وتجلت سيطرة هذه الشركات على أسواق أميركا عقب الحرب العالمية الثانية، بعد أن اضطرت الصناعة فيها للاعتماد على نفط هذه الشركات التي حققت بالتالي أرباحاً خيالية. وكان هذا، بخلاف ما توصلت إليه أوروبا واليابان في نهاية عام ١٩٩٣ من قوة اقتصادية بدأت تنافس الشركات الأميركية في العالم. ويتبدى هذا الضعف الذي اعتري الشركات الأميركية خلال السنوات الأخيرة، من زيارات الرئيس الأميركي جورج بوش إلى كل من اليابان وبعض الدول الأوروبية عام ١٩٩٢، ضمن إطار اتفاقات الغات للتجارة الدولية، وذلك لدعم الميزان التجاري فيها والذي سجل عجزاً كبيراً وصل إلى ٦٠ مليار دولار لصالح اليابان.

وفي هذا الإطار، أكد عدد من الباحثين في هيئة الأمم المتحدة أن هناك في الوقت الراهن (١٩٩٣) ما لا يقل عن ٣٥ ألف شركة متعددة الجنسية تسيطر على نحو

(*) كلية الإعلام والتوثيق - الجامعة اللبنانية.

١٧٠ ألف فرع أجنبي تابع لها خارج حدود الدولة الأم. وتضيف هيئة الأمم في مكان آخر من تقريرها، أن أكثر من ١٠٠ شركة متعددة الجنسيات تستحوذ على ما قيمته ٣ تريليون دولار. ويقع ما قيمته ١,٢ تريليون دولار منها خارج بلدان هذه الشركات. وكما تشير الإحصاءات العائدة لوزارة التجارة الأميركية، فإن قيمة الأصول العائدة لرأس المال الخاص غير المقيم في الولايات المتحدة (الأجنبي) بلغت ٨,٥ تريليون دولار عام ١٩٩٠^(١).

منهج العلاقة مع العالم الصناعي

يشير أحد الباحثين إلى الدور الذي تضطلع به الشركات المتعددة الجنسية، بأن هناك نقصا كبيرا في المعلومات والدراسات حول ممارسات هذه الشركات في البلدان العربية. ويبدو من خلال الوثائق، أن الدخول الأساسي إلى المنطقة بدأ في قطاع النفط، من خلال شركات لا يتعدى عددها السبع، كانت تسيطر على ما يزيد عن ٨٠ بالمئة من مجموع إنتاج النفط العالمي. وبدأت الدول وشركاتها التدخل أكثر في شؤون البلدان النفطية بتحديد كميات الإنتاج فيها وفرض مناصفة في الأرباح، ما لبثت أن صارت مشاركة فيها. وقد استفادت البلدان المنتجة للنفط من حرية تحديد الإنتاج والأسعار بعد أن كانت في أيدي الشركات الكبرى. وتم ذلك بعد التعاون بين الشركات المذكورة وبلدان النفط في إطار منظمة (الأوبك)، وهي البلدان العربية المنتجة للنفط.

وقبلت الشركات والدول التابعة لها هذه النتائج، ثم استطاعت بعدها الالتفاف على جميع المكتسبات التي حصلت عليها الدول المنتجة، وذلك بأخذ نسبة كبيرة من عائدات النفط (خلال السبعينات) عبر العمل في قطاعات البنوك والمال، وقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع السياحة. ولعبت البنوك وشركات الاستثمار التي أسستها تلك الشركات في البلدان العربية وخاصة النفطية منها، ولا تزال، دورا مهما في توجيه وتوظيف أموال الفوائض النفطية نحو الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية الصناعية^(٢).

١- مجلة الشرق الأوسط، ٩ نيسان ١٩٩٣.

٢- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، "الشركات المتعددة الجنسية والأزمة الاقتصادية العالمية". بيروت ١٩٨٦.

في هذا الصدد، كتب "ريمون فيرنون"، وهو أستاذ في جامعة هارفرد وأحد أبرز المهتمين بظاهرة الشركات المتعددة الجنسية، في كتاب أصدره عام ١٩٧٧ تحت عنوان "عاصفة فوق الشركات المتعددة الجنسيات" :

"إن هذه الشركات قد أصبحت تجسد كل ما هو فاسد في المجتمع الصناعي الحديث...، وهي في ظل هيمنتها على الاقتصاد العالمي، نراها لا ترحم في حساباتها الشعوب النامية، ومنها العالم العربي، وسوف تستمر في التأثير على الحكومات في هذه البلدان. علما أن رؤوس الأموال الخاصة بالشركات الكبرى المتجهة نحو البلدان النامية ضعيفة، في حين تتركز وتنصب على الدول الغنية من العالم. فبينما توجهت ٢٥ بالمئة من رساميل الشركات الكبرى بهدف^(٣) الاستثمارات، في السبعينات، إلى البلدان النامية، إنخفضت هذه النسبة إلى دون الـ ١٥ بالمئة من تلك الرساميل خلال الثمانينات، بحيث أمسى العديد من البلدان النامية معزولا عن أسواق رأس المال العالمية بسبب المشاكل وتزايد الديون الخارجية.

وبخلاف ذلك، تشهد بلدان أميركا الشمالية وبلدان المجموعة الأوروبية واليابان، إزالة الحواجز التي تحد من حرية انتقال وتدفق رؤوس الأموال وحركة السلع والخدمات والعمالة، وذلك في إطار منظمة التجارة الدولية (الغات).

حيال هذا الواقع، وقف الباحثون أمام أزمة العلاقة بين الشركات المصدرة للتقنيات ودول العالم النامي، ومنها العالم العربي المستهلك لها، مواقف تراوحت بين التشدد والاعتدال. فالتيار الأول، أكد على أخذ الحذر من طبيعة النظام الرأسمالي لأنه يعمل على إثراء الدول الصناعية عن طريق التراكم الرأسمالي، مقابل إفقار دول الجنوب الواقعة على أطراف النظام المذكور. أما الاتجاه المعتدل، فيؤكد على الترابط بين العالمين (الأول والثالث)، وضرورة تطوير أوضاع الاقتصاد العالمي بهدف تحسين نصيب العالم الثالث، ومنه العالم العربي، من مردود عائدات التجارة الدولية^(٤).

ونظرا لاحتكار الشركات الكبرى للأسواق، وبما أن الهم الأول والأخير هو الربح في موضوع بيع التكنولوجيا للعالم النامي، يقترح بعض الباحثين العرب إعادة نظر جذرية بنمط العلاقات مع العالم الصناعي، وهو ما اصطلح على تسميته بالعالم الأول، بحيث تصبح العلاقة محصورة في استيراد ما لا يمكن إنتاجه في العالم العربي من سلع استهلاكية عادية وتجهيزية، وفي تأمين نجاح سياسة توطين العلم والتكنولوجيا محليا،

٣- الشرق الأوسط، مصدر سابق.

٤- المستقبل العربي، عدد ٤٨، شباط ١٩٨٣.

وبذلك أصبحت البلدان العربية، شأنها شأن بعض دول العالم الثالث، مرتبطة بشبكة كبيرة من العلاقات الاقتصادية متعددة الجوانب مع مجموعة الدول الصناعية الغربية. وهذا من شأنه أن يمتنع من حرية اتخاذ القرارات في هذا المجال.

الآثار الاقتصادية لنشاط الشركات

لا يكفي التأكيد على أن الشركات المتعددة الجنسية تمارس نشاطا استثماريا خارجيا فحسب، لأن ذلك تعريفا خاطئا نوعا ما، لأنها، بالإضافة إلى هذا الدور المذكور، تقوم بدور اقتصادي واجتماعي له آثار متعددة، خاصة في البلدان العربية، كما يترتب عليها نتائج سياسية وثقافية.

فمن المعروف أن الشركات المتعددة الجنسية تسعى إلى زيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، ولا يعنىها مدى أهمية المشاريع التي تنفذها بالنسبة للاقتصاد الوطني ولا بالنسبة لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فقد تركز هذه الشركات على استنفاد مورد طبيعي غير متجدد (النفط...) حين تكون مصلحة الدولة الوطنية عدم استنفاد هذا المورد. وقد تهتم بصناعات تحويلية، في حين تحتاج الدولة إلى صناعات ثقيلة أساسية. فهي لا تستجيب تماما للمتطلبات الوطنية، لأنها، بكل بساطة، شركات أجنبية.

من هنا تلجأ البلدان المضيفة لاستثمارات هذه الشركات إلى وضع قيود على هذا الاستثمار، بأن تربطه بموافقة هيئات حكومية متنوعة، بعد أن تكيف مشاريعها الاستثمارية وفق معايير تحددها البلدان المضيفة. هذا بالإضافة إلى تسابق البلدان النامية إلى تقديم الحوافز لتشجيع عمل هذه الشركات، ومنها :

- إعفاءات ضريبية أو تخفيض في الرسوم الجمركية.

- سياسات تحرير الشركات من القيود على أرباحها المحولة إلى البلد الأم.

وهناك أسلوب جذاب للحوافز، هو السماح للمنشآت التابعة لهذه الشركات باستيراد ما يلزمها من مواد ومستلزمات بدون خضوعها للضرائب والرسوم^(٧).

وثمة طرق أخرى تلجأ إليها الدول المضيفة بأن تستخدم المنشأة التابعة حجما معينا من الموارد الإنتاجية المحلية في عملياتها الإنتاجية، أي، بعبارة أخرى، مساهمة

٧- هيدسون جون وهرندر مارك، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة منصور طه ومحمد علي عبد الصبور،

دار المريخ السعودية للنشر، ١٩٨٧ ص ٧٣٤.

هذا الفرع إيجاباً في الاقتصاد المحلي. كما تدفع هذه الشركات إلى توظيف نسبة معينة من القوى العاملة من مواطني الدولة المضيفة.

كذلك تلجأ الدولة المضيفة، وحفاظاً على توازن ميزان المدفوعات، إلى تحديد حجم الأرباح ورأس المال الذي يسمح للشركة بتحويله إلى الخارج. كما تفرض أن تكون صادرات الشركات كميات صغيرة من إنتاج البلد المضيف^(٨).

لذلك نقول إن هناك آثاراً سلبية تتركها الشركات المتعددة على عمليات التنمية، وهي إهمال المشكلات التي تعاني منها المجتمعات النامية، كالموارد البشرية، إضافة إلى إهمال توزيع الثروة والدخل على كافة الشرائح الاجتماعية، باعتبار أن عملية التنمية في فلسفة الشركات المذكورة، هي عمليات اقتصادية بحت، إضافة إلى الأرباح الضخمة المحولة إلى الدولة الأم، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الوطنية، وإلى ضياع الفرصة أمام الاقتصاد المحلي لاستغلال موارده استثماراً ذاتياً في الصناعات الوطنية. وهكذا فإن الهدف الأساسي لبعض هذه الشركات، هو خلق مصادر جديدة للمواد الأولية لسد احتياجات سكان الدول الصناعية وصناعاتها واقتصادها، بوجه عام، وفتح أسواق لتصريف منتجاتها في الخارج.

كما أن هذه الشركات تنقل إلى البلدان العربية والنامية تكنولوجيا تكون قد قررت الاستغناء عنها في الدولة الأم، كما تحصل على ثمن باهظ لما تقدمه من معرفة فنية، ولا تهتم عادة بمدى ملاءمة ما تبيعه من تكنولوجيا مع ظروف الاقتصاد الوطني والمجتمع وقيمه الحضارية.

فهذه الشركات، أداة رئيسية لتكامل البلدان الصناعية لا مع الاقتصادات الوطنية ولكن مع فئة من السكان في البلدان النامية.

وبما أن سياسة الشركات المتعددة تتفق وحرية التبادل التجاري وانفتاح الاقتصاد الوطني على اقتصاد السوق، حيث تتحدد أسعار المنتجات بما يتلاءم مع قانون العرض والطلب، لذا نقول إن الاقتصادات العربية، بشكل عام، سوف تتأثر بعاملين مترافقين في عملية تحرير تبادل المنتجات الزراعية والصناعية على المستوى العالمي :

٨- "العلاقات الدولية"، مصدر سابق ص ٧٣٨. أنظر أيضاً "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"،

مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الثاني، بيروت، أيار، ١٩٨٦ ص ٩٠٤ - ٩٠٥.

الأول : زيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية، نتيجة لزيادة الطلب العالمي، إثر إلغاء القيود على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية. وهذا ما أكدته اتفاقية منظمة التجارة الدولية (الغات).

الثاني : إنخفاض إنتاجية القطاع الزراعي، بسبب تحرير التجارة وفتح الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج. وفي هذه الحالة، فإن منتجات الأقطار العربية لن تكون منافسة لمنتجات الدول المتقدمة زراعياً^(٩).

هذا الأمر يؤدي، على المدى البعيد، إلى تدمير بنية الاقتصادات العربية، مما سيلقي بأعباء إضافية على عملية التنمية في البلدان العربية، ويوسع معدلات البطالة والفقر.

كذلك تتشابه النتائج على صعيد المنتجات الصناعية، بسبب المنافسة في الأسواق وما يترتب على ذلك من عجز كبير في ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري، خاصة إذا تعرضت البلدان النامية وبلداننا العربية لسياسات الإغراق من جانب الدول الصناعية.

لهذه الأسباب، فإن البلدان العربية مطالبة بتطوير صناعاتها، والعمل على التكامل والتنسيق في هذا المجال، والإعتناء بمرتكزات التنمية البشرية، من تعليم وتدريب وتأهيل، لمواكبة التكنولوجيا الحديثة والاهتمام بمراكز البحوث والتطوير.

ولعل ما يبعث الأمل، ما تم إقراره بإنشاء "منظمة التجارة الحرة العربية" التي بدأت عملها مع مطلع هذا العام، على أن يكتمل بناؤها خلال السنوات العشر المقبلة. ويمثل هذا المشروع الحضاري انطلاقة جادة وحقيقية لبناء تجمع اقتصادي فعال لصيانة المصالح العربية، والاستفادة القصوى من الموارد والإمكانات البشرية والمادية، بالتعاون مع مواقع القوة ومختلف التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية على حد سواء.

الآثار الاجتماعية لنشاط الشركات

تؤكد الدراسات الاقتصادية أن الشركات المتعددة الجنسيات، لا ترتبط أعمالها بالصناعات الوطنية في البلدان النامية بل بالسياسات العامة التي تضعها هذه الشركات، مما يؤدي إلى ازدياد الفروقات الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بهذه المشاريع

٩- أنظر تقرير مكتب العمل العربي حول ازدياد معدلات الفقر والبطالة، صحيفة السفير، ١٦ شباط ١٩٩٨.

وبين أغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم، تحت التأثير المزيج لجمود التنمية، وارتفاع الأسعار نتيجة الارتباط الوثيق بالأسواق العالمية. وغالبا ما يؤدي هذا الاتجاه إلى فتح الباب واسعا أمام الفساد وما إلى ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية. فغالبا ما تعتمد هذه الشركات الرشوة بغية إفساد الساسة والحكام، وحملهم على قبول شروط أكثر غبنا لبلائهم، والتغاضي عن مخالفات قانونية أو دفع ثمن أعلى من الأسعار الدولية. كما نجحت هذه الشركات المذكورة في شراء نهم كبار المسؤولين، وجندت لخدمتها وبمرتبات عالية أعدادا لا يستهان بها من الفنيين والإداريين ورجال الأعمال والمهنيين... خلاصة القول، إن للشركات المتعددة آثارا اجتماعية على الدول النامية، ومنها العربية، يمكن تلخيص أهمها بثلاث نقاط هي :

- تحجيم الصناعة الوطنية المنتجة، وتشجيع قيام فئة اجتماعية تعتنش على حساب المجتمع لها مواصفات غير إنتاجية.
- تكريس الفساد والرشوة وقيم أخلاقية وضعية.
- زيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي^(١٠).

إن توسيع قاعدة الارتباط بمصالح الشركات المتعددة في السنوات العشر الماضية، دفع العالم العربي إلى تبعية غذائية نتيجة تطور أنماط الاستهلاك وما تعممه من عادات وقيم في المأكول والمشرب والملبس، وما تقوم به من جهد على "المستوى الإعلامي"، بسبب مكاتبها المنتشرة في أكثر من مئة دولة في أنحاء العالم. وهي تلجأ إلى صرف المليارات من الدولارات على إعلاناتها بغية تسويق منتجاتها. فترسل أحيانا استثمارات تفصيلية إلى أساتذة الجامعات المختصين بالدراسات الإثنوبولوجية الثقافية والعلوم الاجتماعية والنفسية، تطلب فيها، لحساب الشركات، معلومات ذات فائدة (عادات الطعام، نماذج الاستهلاك عند العائلة، ...)، وذلك لمعرفة رغبات الناس وعاداتهم كي يستطيع مديرو الشركات تصميم منتجاتهم حسب نتائج هذه الدراسات. إضافة إلى ذلك، تعمل الشركات على إرسال بيانات استطلاع الرأي إلى الصحف والإذاعات وتلفزيونات البلدان النامية، وذلك عبر الأقمار الصناعية، لجمع المعلومات حول الثقافة المحلية بغية تصحيح منتجات الشركة. وقد ساعدها في تحقيق ذلك ثورة

١٠- شقير محمد لبيب، "الوحدة الاقتصادية العربية ..."، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٩١١ - ٩١٢.

المعلومات والاتصالات الحديثة، مما فجر ظاهرة التنافس الشديد بين هذه الشركات وأحدث تغييرا هائلا في عملية نشأة سوق عالمية واحدة. وقد سعت هذه الشركات إلى وضع مصالحها قبل مصلحة الزبائن أو المستهلكين، في عمليات اندماج قامت بها مؤسسات احتكارية تنتج سلعا متشابهة تباع في الأسواق نفسها (اندماج مؤسسة "جنرال إلكتريك" للأدوات الكهربائية ومؤسسة "آر سي أي"). أما أضرار الاندماج بين الشركات التي تمارس أعمالها ضمن الصناعة نفسها، فتقلص المنافسة التي تنجم عن تخفيض عدد المؤسسات التي تنتج السلع نفسها، مما ينعكس سلبا على الزبائن من جراء القضاء على المنافسة التي كانت قائمة بين الشركتين المذكورتين. وهذا ينعكس على المصلحة الاقتصادية العامة. من هنا، كان تدخل الحكومات للقيام بوضع القوانين والتشريعات الجديدة، وإنشاء هيئات حكومية لمراقبة عمليات الاندماج بين المؤسسات، وذلك للحد من التواطؤ بين المؤسسات العاملة ضمن الصناعة الواحدة، والتخفيف من حدة الحالات المنافسة للمصلحة العامة.

الشركات المتعددة الجنسيات وحركة رؤوس الأموال واستثمارها

لقد تبين في الفترة الأخيرة ضعف رؤوس الأموال الخاصة بالشركات الكبرى المتجهة نحو البلدان النامية، وتركزها في الأجزاء الغنية من العالم. وطبقا لبعض البيانات، يتبين أن المجموع المتراكم لصافي استثمارات هذه الشركات التي انسابت إلى مجموعة البلاد النامية خلال العشرين سنة الأخيرة، بلغ أكثر من ٦٢ بليون دولار. ووصل مجموع الأرباح التي حولتها تلك الاستثمارات إلى ١٣٩,٧ بليون دولار خلال الفترة نفسها، وهذا يعني أن كل دولار استثمرته هذه الشركات قد أعطى ٢,٣ دولارات^(١١).

كما قامت الشركات المذكورة بإنشاء عدد كبير من فروعها الإنتاجية خارج بلادها الأم، مستفيدة في ذلك من انخفاض مستويات الأجور في البلاد التي انتقلت إليها، ومن المزايا الضريبية التي توفرها قوانين البلاد، ومن قربها من أسواق التوزيع وانخفاض كلفة الطاقة وأسعار الأراضي. وهذا التطور في عدد الفروع الخارجية أدى إلى إحداث قفزة في المبيعات الخارجية لتلك الشركات، بحيث أصبح الشطر الأعظم من

١١- زكي رمزي، "السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي"، دار الرازي، بيروت، ١٩٨٩، ص ٣٥.

إجمالي مبيعاتها يتحقق في الخارج. ومع النمو الهائل الذي حدث في نشاط الشركات المتعددة وسيطرتها على أحداث تكنولوجيا الإنتاج والتسويق والدعاية والنقل والتمويل، أصبح الشطر الأعظم من التجارة العالمية للمواد الخام الأساسية في قبضة هذه الشركات.

وثمة حقائق أخرى تكشف عنها الأرقام المتاحة في التجارة العالمية للمواد الغذائية، والمواد الخام الزراعية، والمنتجات المعدنية والمنجمية.

فبالنسبة لتجارة المواد الغذائية، يلاحظ أن هناك ١٥ شركة متعددة الجنسيات تسيطر على ما نسبته ٩٠ بالمئة من الصادرات العالمية للأناناس، وعلى نسبة تتراوح ما بين ٨٥ و ٩٠ بالمئة من الصادرات العالمية للبن، وعلى ٨٠ بالمئة بالنسبة للشاي وعلى ٨٥ بالمئة بالنسبة للكاكاو، ونسبة تتراوح بين ٧٥ و ٨٠ بالمئة للموز، وعلى ٦٠ بالمئة من الصادرات العالمية للسكر. وهذه الدرجة العالية من السيطرة الاحتكارية لهذه الشركات، نراها متحققة في حالة الصادرات العالمية للمنتجات الخام الزراعية. ففي حالة القطن، تتراوح هذه النسبة بين ٨٥ و ٩٠ بالمئة. وبالنسبة للمنتجات الخشبية ٩٠ بالمئة والدخان بين ٨٥ و ٩٠ بالمئة. وفي حالة النفط ٧٥ بالمئة والحديد والنحاس والبوكسيت بين ٨٠ و ٩٥ بالمئة^(١٢).

وتوضح هذه النسب مدى سيطرة تلك الشركات على التجارة العالمية من السلع، إضافة إلى سيطرتها على تجارة الخدمات، كالنقل، والتأمين، والبنوك في مختلف أصقاع العالم الرأسمالي، مستخدمة في ذلك إمكاناتها الهائلة في تعبئة المدخرات والفوائض المالية، وإعادة إقراضها مرة أخرى، محققة بذلك أرباحاً ضخمة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ظهور الفوائض النفطية التي حققتها الدول المصدرة للنفط (الأوبك) من جراء رفع أسعار النفط في عقد السبعينات، حيث حرصت البنوك التجارية التابعة للشركات المتعددة على إعادة تدوير تلك الفوائض إليها وإعادة إقراضها إلى دول العجز، ومنها البلدان العربية.

ويمكن القول إن السيولة الضخمة التي كونتها تلك الشركات أصبحت، هي المحرك الرئيسي لرؤوس الأموال التي تنتقل من مكان إلى آخر في العالم بسرعة عجيبة، بحثاً عن أعلى معدلات للفائدة والاستثمار.

وهذه الأموال السريعة الحركة، تخلق حالة واضحة من عدم الاستقرار النقدي في الساحات التي تتحرك ضمنها. فالدول التي تخرج منها هذه الأموال، تعاني من

العجز، والبلاد التي تتدفق إليها تعاني من زيادة واضحة في عرض النقود، مما يفقدها السيطرة على عرض النقود والأسعار. وهذه الأموال هي انعكاس لتعاظم ظاهرة التدويل التي دخل فيها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، من جراء تطور وتمركز قوى الإنتاج وتخطيها لحدودها القومية، علما أن البنوك المركزية لا تملك حتى الآن أية فعالية للتأثير على نشاط هذه الشركات.

سقوط النمر الآسيوية

تسارعت عمليات تدويل النشاط الاقتصادي التي قادتها الشركات المتعددة الجنسيات، وكان الإعصار القوي الذي ضرب بورصات العديد من دول جنوب شرق آسيا والتي كانت قد حققت أعظم الإنجازات الاقتصادية في القرن العشرين. وإذا تساءلنا هنا عن طبيعة هذه القوى العميقة التي في وسعها هز النظام النقدي والمالي العالمي، سنجد أنفسنا أمام ما يسمى بـ "الأموال العالمية" التي توازي ما يحتاجه العالم بأسره لتمويل التجارة والاستثمارات طيلة سنة كاملة. وهذه الأموال الافتراضية تحوز على حرية حركة كاملة. فالمليارات منها يمكن تحويلها من عملة إلى أخرى من قبل مضارب واحد يلعب ببعض أزرار جهاز الكمبيوتر المرتبط بالبورصات العالمية.

هذه الأموال تسببت أواخر ١٩٩٧ بأزمات خانقة، من ماليزيا إلى تايلندا إلى أندونيسيا إلى الفلبين وتايوان وهونغ كونغ التي يتمتع اقتصادها بمستوى مرتفع جدا من احتياطي العملات الصعبة يناهز مئات المليارات من الدولارات لكل منها. وفي هذا الصدد، أطلق رئيس وزراء ماليزيا، مهاتير محمد، صرخته المدوية وسيلا من الاتهامات:

"إن ما يحدث ليس أزمة، بل مؤامرة غربية هدفها القيم الآسيوية والصعود الآسيوي..."^(١٣).

وعلى الرغم من أن ماليزيا حاولت في البداية السباحة ضد تيار قوى السوق العالمي، عبر التدخل في سوق الأسهم وضخ نحو ٦٠ مليار دولار ماليزي لدعم العملة التي خسرت أكثر من ٢٠ بالمئة من قيمتها، إلا أنها رضخت في النهاية وعادت مغازلة الشركات الاستثمارية في الداخل.

فقد أشارت "وول ستريت جورنال" إلى أن أحد أسباب الأزمة هو اندفاع رجال الأعمال والمصارف الآسيويين مؤخرا، وبفعل فيض السيولة المالية الدولية، إلى الاستثمار في قطاعي العقارات والأسواق المالية، والمضاربات في أسواق الأسهم، بدلا من ضخ الأموال في المشاريع الصناعية.

نقول، في هذا الصدد، إن الحركة الدولية لرؤوس الأموال، وليس الحركة الدولية للبضاعة والسلع، هي التي أصبحت الآن المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، وإن ثمة قوى عميقة تحرك الانهيارات الراهنة في البورصات، عدا الثغرات البنيوية في الاقتصادات الآسيوية.

الشركات المتعددة الجنسيات وثورة التكنولوجيا والمعلومات

سبق أن أكدنا أن حركة رؤوس الأموال الخاصة بالشركات الكبرى، تركزت بأكثرها في الأجزاء الغنية من العالم، بينما توجهت ١٥ بالمئة فقط من رساميل هذه الشركات إلى البلدان النامية. ويعود السبب في ذلك إلى ما تشهده دول أميركا الشمالية، ودول المجموعة الأوروبية واليابان من إزالة الحواجز التي تحد من حرية انتقال رؤوس الأموال وتدققها، وحركة السلع والخدمات والعمالة. كما شهدت الأسواق المالية في كل من بريطانيا واليابان والولايات المتحدة الأميركية، تخفيفا في القوانين والأحكام مما أتاح للأوضاع الاقتصادية الجديدة في هذه الدول الحصول على فيض رأسمالي كبير.

إضافة إلى ذلك، فقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة إلى تبلور وإنضاج ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات والتنافس الشديد بينها. لهذا تشهد السوق المالية اليوم نموا متزايدا في قوة هذه الشركات، بحيث كانت المصارف سابقا تحتكر تحويل الأموال من مكان إلى آخر، والحصول على الربح من خلال فوائد التحويل. أما اليوم، فإن الشركات المتعددة المذكورة تستطيع إنجاز إجراءات التحويل ومعاملات النقد في ما بينها إلكترونيا. كما استطاعت هذه الشركات ترويج تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الاتصال، لتوفير قاعدة عمل لها، وربطها بفروعها المتعددة في جميع أنحاء العالم وإدارتها بكفاءة وسرية هائلة. كما تمتلك أيضا أنظمة عالمية للمعلومات والاتصالات، كاستخدامها للأقمار الصناعية أو تلفزيونات الكابلات في الإعلام^(١٤). كذلك يستطيع

مديرو هذه الشركات تسيير أمور مؤسساتهم وهم جالسون في طائرتهم الخاصة، وبسبب وجودهم المستمر في الجو، ورحلاتهم الدائمة حول العالم. وفي هذا الصدد، فإن الشركات المتعددة الجنسيات (إي - بي - سي) مثلا، وهي متخصصة بأجهزة الكمبيوتر، لديها استراتيجية اتصالات لا تختلف عن كثير من الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول الكبرى. فالمحلال الاقتصادي لشركة فورد، الذي تشمل مهماته توقع مواعيد هبوط قيمة العملات، يملك جهازا كاملا من المسؤولين في البلدان التي تعمل فيها شركة فورد المذكورة. كما تستعمل وكالة الاستخبارات المركزية (سي - أي - إي) هذا النوع من المعلومات للمساعدة في صنع القرار والتوقعات السياسية.

الشركات المتعددة الجنسيات ونظام العولمة الاقتصادية

بعد أن كان أسياذ العالم، في القرنين الماضيين، حصرا ببعض الدول التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، صاروا اليوم، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، الشركات المتعددة الجنسيات ومجموعة المستثمرين. أما العوامل التي ساعدت على انتشار هذه الظاهرة العالمية فهي :

تدويل الإنتاج، وتصدير رؤوس الأموال، وتقليص حدود الدول، وسقوط الاستقلالية الذاتية الاقتصادية لهذه الدول، والانتقال من السيادة الوطنية، وأخيرا صناعة الرأي العام.

وهكذا حصل التحول من منطق الدولة وسيادتها إلى منطق الشركات الكبرى التي تعتمد على الشبكات المالية والتجارية والتقنية والملاحية وشبكات الإنترنت. كل هذه العناوين رسمت الخريطة العالمية للتنمية الاقتصادية، بحيث أن العصر الاقتصادي المقبل سيكون عصر التجمعات الاقتصادية القارية الذي لا مكان فيه للدول الصغيرة.

علما أن الأشد تأثيرا بين "أسياذ العالم الجدد"، هو "بيل غايتس" صاحب شركة ميكروسوفت التي تهيمن على الأسواق الاستراتيجية للمعلومات.

وفي تحقيق قامت به المجلة الفرنسية "لو نوفيل اوبسيفاتور - Le nouvel observateur" في شباط ١٩٩٥، تحت عنوان "موعد مع أسياذ العالم الجدد"، أكد "ريمون بار"، الرئيس السابق للحكومة الفرنسية، والذي يمثل النهج الليبرالي في الاقتصاد :

"الحق أننا لا نستطيع أن نترك العالم في أيدي عصابة من اللامسؤولين الذين لا يفكرون إلا في جمع المال"^(١٥).

إستنتاجات

إستطاعت الشركات المتعددة الجنسيات أن تقيم مشاريع لها خاضعة لسيطرتها في واحد أو أكثر من مجموعة البلدان النفطية وغير النفطية، وأن تستفيد من حرية التجارة ما بينها لفتح أسواقها جميعا أمام منتوجات هذه المجموعات. وقد أدى ذلك، في غالبية الحالات، إلى تكامل اقتصادات هذه البلدان مع السوق العالمية في إطار سترراتيجية الشركات المذكورة، بدون تحقيق التكامل الاقتصادي ما بين البلدان المذكورة. حصل ذلك تحت تأثير توجيهات التنمية التي طبقتها البلدان العربية خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن، والتي أهملت التنمية الزراعية، وركزت على التصنيع من أجل التصدير إلى الخارج، معتمدة على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من هذه السوق، من دون محاولة تنمية قدراتها التكنولوجية من خلال الاهتمام بالموارد البشرية، من تأهيل وتدريب لها وزيادة الاعتمادات المالية للدراسات ومراكز البحوث، إضافة إلى توجيه التنمية نحو إشباع الحاجات الأساسية للسكان، من تعليم وطبابة وصحة وسكن.

لذلك فإن على الدول العربية تحقيق التكامل الاقتصادي ما بينها، بهدف زيادة قدرتها التفاوضية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى ومن خلال توسيع السوق. كل ذلك لا يعني انغلاق هذه البلدان على نفسها، فالتعامل مع الخارج أمر ضروري لا غنى عنه، لكنه يجب أن يقوم على أساس الندية والعلاقات المتكافئة مع الآخر، وليس على أساس استمرار الروابط القائمة حاليا.

كما يمكن للعالم العربي، وللكتير من بلدان العالم الثالث، إحداث نقلة تكنولوجية تلعب دورا في تضيق الهوة مع العالم الصناعي، قد تكون مفيدة في هذا المضمار، وذلك بالسماح للشركات المتعددة الجنسيات باستثمار أموالها في مشاريع منتجة، والقيام بتأهيل أعداد كبيرة من المواطنين في البلدان المضيفة في التعليم والتدريب، للوصول إلى مستويات أعلى من التخصص المهني، وبالتالي التأثير على مؤسسات التعليم العالي الجامعي، وربطها بحاجات المؤسسات المذكورة، والقيام بتطبيق

التكنولوجيا المحلية التي تلائم ظروف البلد وإمكاناته وثقافته، وهي تجارب ناجحة خدمت الكثير من بلدان العالم الثالث، مثل الهند. كذلك، على المسؤولين العرب دعوة العقول العربية المهاجرة للعودة لتقوم بواجباتها الوطنية في هذا المضمار. إن دخولنا عصر التكنولوجيا يفرض على بلداننا أن تقوم بإصلاحات تطل كل البنى التحتية، مع المحافظة على دور دولة الرعاية في المجتمع بإحلال العدالة الاجتماعية بين كافة فئات الشعب، وكذلك القيام بتحديث القوانين لتفعيل جباية الضرائب، والقيام بتعديل المناهج والبرامج التربوية لتتلاءم مع حاجات العصر، واستخدام نظم الإدارة الحديثة الفعالة بهدف ضخ إدارتنا المتهترئة بالعقول والخبرات التقنية والمعارف والثقافة العامة، وإدخال المكننة والأجهزة الحديثة إليها لتتم إنجاز المشاريع بأقل كلفة ممكنة، والاستفادة من كل الموارد المتاحة بشريا وماليا^(١٦). وفي هذا الخصوص، يقول أحد الخبراء في الإدارة الحديثة: "إن العقول العلمية والأفكار الجيدة، والأجهزة، والتقنيات، لا يكفي اقتناؤها إذا لم تكن مدعومة من قبل نظام إداري حديث".

٩٢- Contribution à L'élaboration du Nouveau Droit de la Mer

Virally (M)

“Textes internationaux ayant une portée juridique dans les relations mutuelles entre leurs auteurs et textes qui en sont dépourvus” (Rapporteur). - Annuaire de l'IDI, session de Cambridge (vol. 60/I, pp. 166-374) Rapport définitif pp. 358-358. (vol.60 /11, pp. 117-154, pp. 284-291) Paris, Pedone 1984. - “ Résolution et accord international”, in Essays in International Law in Honor of Judge Manfred Lachs, Nijhoff, La Haye, 1984, p. 305.

Indications bibliographiques complémentaires

Blix (H.) & Skubizewski (k.)

"Les techniques d'élaboration des grandes conventions multilatérales et des normes quasi - législatives internationales" (Rapporteurs). Annuaire de l'IDI, session d'oslo, vol. 5/ 11, pp. 36-105 (Bâle, éd.Karger S.A., 1978).

Elias (T.O.)

"Modern sources in international law", Essays in honor of Ph. Jessup (New York / Londres, Columbia University press 1972).

Saba (H.)

"l'activité quasi - législative des institutions spécialisées des Nations Unies" (RCADI, 1964/1, vol. 111, pp. 603- 690).

Skubizewski (k.)

- L'élaboration des grandes conventions multilatérales et des instruments non conventionnels à fonction ou à vocation normative.
- Les résolutions de l'Assemblée Générale des Nations Unies"(Rapporteur) Annuaire de l'IDI, session d'Helsinki (vol 61/ I, pp, 257-267) - Paris, Pedone 1987.

normative. Si elle vient à son heure et exprime un véritable besoin social, chaque résolution contribue ainsi à la *catalyse de la coutume*(5). Mais encore faut-il, que la composition des votes reflète de façon représentative l'assentiment des différentes catégories d'Etats composant la communauté internationale. Cette dernière condition sera peut-être plus facilement accessible dans l'avenir, étant donné la disparition à peu près complète du bloc socialiste. D'autres coalitions sont cependant susceptibles de se constituer et l'on touche à l'un des domaines où *l'évolution du droit et de ses modes de formation est largement tributaire de facteurs politiques et économiques*.

relations amicales, une multitude de domaines nouveaux tels que, à titre d'exemples, le développement industriel, les échanges technologiques, la protection de l'environnement, ou bien encore la défense des droits de l'homme, la télédiffusion spatiale, l'exploration et l'utilisation de l'espace extra-atmosphérique et, plus particulièrement l'exploration et l'exploitation des fonds marins, qui relèvent de ces instruments juridiques nouveaux et qu'on qualifie indifféremment de résolutions, recommandations etc...

Evoquant l'ambiguïté de leur statut comme l'imprécision de leur portée, on a pu parler, à leur égard, de «*non-droit*», de «*pré-droit*» ou d'une «*soft law*»⁽⁷⁹⁾ dont la traduction en français souligne, la contradiction voulue dans les termes: droit «*mou*», «*souple*», sinon «*invertébré*», droit «*vert*» parce qu'encore inabouti; bref, droit pas encore obligatoire!⁽⁸⁰⁾ Et, la question s'est alors posée de savoir si cette redondance résolutionnaire pouvait avoir une incidence directe sur l'évolution du contenu du droit international général? Un premier courant de doctrine s'est contenté d'affirmer que «*pas plus qu'avec trois fois rien on ne fait quelque chose, l'accumulation de non-droit ou de pré-droit ne suffit à elle seule à créer du droit*»⁽⁸¹⁾; alors que d'autres considéraient que l'apparition de ces textes non conventionnels «*constitue l'expression des tendances, de l'évolution des mentalités juridiques dans le domaine concerné*», car et selon cette thèse, l'adoption répétée et rapprochée des mêmes règles martellent et façonnent les mentalités, hâtant ainsi la genèse

79- cf. P.M. Dupuy, Op. cit., p. 285.

80- Voir sur l'ensemble de la question, R.J. Dupuy, Droit déclaratoire et droit programmatore: de la coutume sauvage la «*Soft Law*», in l'élaboration du droit international public, Colloque, S.F.D.I. 1975, Op. cit., p. 132 et s., R. Ida, formation des normes internationales dans un monde des normes internationales dans un monde en mutation: critique de la notion de «*Soft Law*», in Mélanges M. Virally, Paris, Pedone 1990, p 333 et s.

81- cf. P. Weil «*vers une normativité relative en droit international*» Op. cit, R.G.D.I.P., 1982, p. 12.

Conclusion

Pour conclure nous pouvons dire que l'opération de refonte du droit classique de la mer s'inscrit dans "*ce processus continu d'avancée normative*" qui a marqué l'évolution des modes de formation du droit, un des phénomènes les plus marquants du droit international contemporain. Pour faire face à un problème très concret de productivité normative, le système international devait se transformer, afin d'essayer de répondre à une augmentation de la demande du droit dont le rythme des procédures classiques de sécrétion de la norme ne permettait plus de satisfaire.

C'est dans ce contexte d'évolution qu'une "*percée rénovatrice*" s'est faite, d'abord, comme nous le verrons au prochain article au niveau des modes classiques: traité ou coutume. Cette évolution n'a, certes, pas eu pour effet de rendre ces modes de formation du droit international caducs ou obsolètes, mais c'est, plutôt, le contexte socio-juridique de leur intervention qui s'est profondément transformé. Aussi, les conditions de leurs rapports réciproques, leurs procédures: ces modes respectives d'élaboration du droit de la mer et la portée qui leur est conférée devant être remise en cause, se sont considérablement enrichies et complexifiées. Autrement dit, *c'est une nouvelle vision des normes qui s'est effectuée à la lumière des nouveaux facteurs et des nouvelles dimensions qui ont bouleversé la société internationale en marche.*

Dans ce nouveau processus, ce sont surtout les *résolutions* qui constituent l'apport le plus manifeste quant à l'élaboration du nouveau droit de la mer. Dotés d'une capacité d'adaptation plus grande aux besoins nouveaux dans toute leur ampleur, leurs dimensions et les implications de leurs objectifs qui sont sans commune mesure avec la Société d'avant 1945, les résolutions pourraient couvrir, à côté de certains domaines traditionnels, comme celui du maintien de la paix ou de l'organisation des

Par conséquent, si la résolution caractérisée par la souplesse des principes qu'elle édicte – s'avère de plus en plus sollicitée tant par les Tiers-mondistes qui l'ont largement utilisée soit, pour dénoncer l'injustice des solutions établies dans l'ordre politique et économique soit, pour affirmer, grâce à leur nombre, leur place décisionnelle dans la création de nouvelles situations juridiques survenues sur la scène internationale dans la décennie soixante dix; que par les Etats industrialisés qui apprécient depuis qu'ils ont la maîtrise politique du monde la rapidité et la souplesse de cet instrument qui leur fait éviter la lenteur et la lourdeur des procédures constitutionnelles internes sur des questions qu'ils considèrent d'intérêt vital et qui ont besoin de décisions rapides pour les mettre en route. Il reste que cette procédure est toujours frappée par son caractère incomplet.

Encore située sur le plan politique qui entame un processus de transformation de la conscience juridique universelle dont la durée et le dénouement restent conditionnés par l'évolution des circonstances, la résolution *ne peut s'élever au niveau des sources du droit international de la mer que si elle est complétée soit dans une convention soit dans une règle coutumière. Elle n'est donc pas une source du droit mais elle prépare la survenance d'une source obligatoire du droit international.* Avec la résolution nous nous trouvons, comme dit le Professeur R.J. Dupuy, dans «des zones de croissance d'un droit de finalité qui va à l'encontre des traditions et dont le mouvement ne peut s'affirmer qu'avec le règlement progressif des contradictions qui contrarient l'avènement toujours inachevé, de la communauté internationale»⁽⁷⁸⁾.

78- cf. R.J. Dupuy, Cours général de droit international public. «Communauté internationale et disparités de développement», R.C.A.D.I., 1983, T1, Chap. 2, p. 40.

brièvement envisagé lors de la discussion des clauses finales à savoir l'adhésion des 7 Etats visés à la résolution II de la 3ème Conférence étant entendu que 5 d'entre eux devaient être des Etats développés. Cette attitude avait, à l'époque, des motivations politiques refusant de lier le sort de la Convention à la volonté d'une minorité d'Etats.

Or, la situation politique en 1994 n'étant plus la même, les bouleversements profonds qu'a subis la société internationale a fait peser la balance du côté des industrialisés faisant ébranler toute l'idéologie des années soixante-dix qui avaient présidé à la rédaction de la Partie XI de la Convention. *«C'est l'approche pragmatique et réaliste qui va dominer en confiant un rôle prépondérant, au sein de l'Autorité, aux Etats susceptibles dans les dix ans à venir à mener des activités d'exploration des fonds marins»⁽⁷⁶⁾. C'est, donc, le politique qui donne à la résolution (A/Res/263) véhiculant l'Accord de juillet 1994 sa force et son poids. Sans nul doute, l'Accord qui en est résulté représente, «un effort important en faveur de l'universalisme de la Convention». Tout le monde s'est réjoui, de la signature de l'Accord par les Etats-Unis ainsi que de leur vote en faveur de la Résolution (A/ Res/ 49/28) sur le droit de la mer adoptée le 9 décembre 1994 par l'Assemblée Générale, de même que l'accession de l'Allemagne suivie de peu par la ratification de l'Australie et celle de l'Italie «marquant ainsi le ralliement des Etats industrialisés et le renouveau de leur intérêt porté à la Convention qui constitue, aujourd'hui, le code juridique des mers le plus élaboré»⁽⁷⁷⁾.*

76- Voir sur ce point, Mme de Marffy «L'application de la Convention», op. cit., et J.P. Lévy, «La préparation de l'Accord de juillet 1994», op. cit.

77- cf. A. de Marffy, «Le cadre juridique de l'Accord relatif à l'application de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer et ses ambiguïtés», op. cit., p. 49.

conclure un accord et aboutir aux solutions recherchées – *refusaient de sacrifier la sécurité juridique au compromis politique*. Dès lors, si cette Résolution offre au niveau de la substance, des avantages importants ouvrant la voie en particulier aux membres de l'Autorité à titre provisoire, de patronner une application pour l'approbation d'un plan de travail d'exploration, permettant ainsi aux Etats demandeurs potentiels tels les Etats-Unis et l'Allemagne de passer des contrats d'exploration; *il n'en demeure pas moins que la manifestation du consentement d'adhésion à l'Accord – soit par la signature définitive, soit par la signature sous réserve de ratification conformément à l'article 4 de l'Accord, soit encore par la signature assujettie à la procédure simplifiée visée à l'article 5, inspirée de l'article 313 de la Convention – constitue plutôt l'expression d'un «accord politique» réalisé entre les Etats qui ont participé à l'adoption de la résolution.*

Dès lors, si l'adoption de la résolution par l'Assemblée Générale reste maintenue en tant qu'acte de nature à produire des effets juridiques, les engagements qui en découlent ne peuvent lier que politiquement les Etats qui les ont acceptés. L'article 6 de l'Accord est très significatif à cet égard⁽⁷⁵⁾. Il subordonne, en effet, l'entrée en vigueur de l'Accord à l'engagement des Etats industrialisés qui détiennent la technique et les moyens financiers pour investir dans les fonds marins. Autrement dit, ces exigences supplémentaires requises par l'Accord pour son entrée en vigueur correspondent plutôt à la réalité politique et économique. En effet, la raison fondamentale qui a empêché l'entrée en vigueur de la Convention en 1982 est due au refus des pays Tiers mondistes de subordonner cette entrée en vigueur à un coefficient particulier qui avait été

75- Le présent Accord entrera en vigueur 30 jours après la date à laquelle 40 Etats auront établi leur consentement à être liés conformément aux articles 4 et 5, étant entendu qu'au nombre de ces Etats doivent figurer au moins sept des Etats visés au paragraphe 1, lettre a) de la résolution II de la 3ème Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer et qu'au moins cinq d'entre eux doivent être des pays développés.

une «dilution de la qualité d'Etats Parties»⁽⁷³⁾, le but principal, d'essence politique, consistait à rassembler le plus grand nombre d'Etats, allant jusqu'à confier à l'adoption d'une résolution des effets juridiques sans précédents. Ainsi, après avoir consenti à appliquer provisoirement l'Accord, 135 Etats allaient participer, en tant que membres, à l'installation solennelle de l'Autorité internationale des fonds marins à Kingston (à la Jamaïque) alors que sans ce consentement à l'Accord, seuls les 68 Etats Parties à la Convention au 16 novembre 1994, jour de l'entrée en vigueur de celle-ci, auraient pu participer à sa première session⁽⁷⁴⁾.

Est-ce à dire que la Résolution (A/Res/263) revêt la force juridique obligatoire d'une source du droit de la mer? La réponse est sûrement négative surtout que les pays industrialisés - qui furent les premiers à signer cette Résolution portant modification de la Partie XI qui les empêchait jusque-là d'adhérer à la Convention - n'ont pas accepté le projet dit «papier-bateau» qui conférait, à la Résolution, en vue d'accélérer le processus, la double fonction de l'adoption et de l'authentification. Autrement dit, les *Etats industrialisés* - qui n'étaient pas prêts à bafouer toutes les règles du droit des traités avec toutes les conséquences que cela pourrait impliquer, pour

73- «Le concept de Parties à la Convention a été profondément dévalué par l'ouverture des consultations à tous les Etats dont les travaux s'effectuent sur la base de la règle du consensus», cf. J.P. Pulvéris, «New problems arising from the entry into force of the 1982 convention on the law of the sea, some observations on the situation of developing countries», to be published in 1995 by Nijhoff.

74- Au 31 janvier 1995, 115 Etats ont consenti à appliquer l'Accord provisoirement. Au vu des effets produits par l'adoption de l'Accord, un vote enregistré fut demandé d'identifier les Etats qui, ayant consenti à l'adoption de l'Accord, sont devenus provisoirement Parties à celui-ci. Le 28 juillet, 121 Etats votèrent en faveur de la résolution; 43 étaient des Etats contractants, membres *«ipso facto»* de l'Autorité conformément à l'Article 156 de la Convention. 75 Etats non-Parties pouvaient ainsi devenir membres à titre provisoire de l'Autorité à l'exception de ceux qui par écrit notifient le dépositaire qu'ils n'appliqueraient pas provisoirement l'Accord conformément à l'article 7 (cf. A. de Marffy, l'article précité, p. 45).

restreints, prolongées, par la suite au sein de l'organe plénier - peuvent avoir un caractère décisionnel, surtout que les grandes résolutions sont de plus en plus discutées et votées article par article, et les délégations des Etats procèdent souvent à des explications de leurs votes, *livrant ainsi plus précisément la teneur de leur opinion sur la norme en débat*. Il s'agit, dès lors, quoique, sans doute, sous une forme atténuée, de *l'expression d'une rencontre de volontés* facilitée par le cadre organique de son intervention. On a pu considérer, à raison, que la rencontre des volontés permise par *la négociation multilatérale de telles résolutions*, constitue *l'expression d'un accord politique réalisé entre les Etats qui ont participé à l'adoption de la résolution*. Ainsi, et dans la mesure où elles comportent des engagements précis à la charge des Etats, on doit considérer que *«ces engagements lient politiquement les Etats qui les ont acceptés»*⁽⁷²⁾.

En ce qui concerne *la résolution A/Res/263*, l'article 4 de l'Accord prévoit simplement, «qu'après l'adoption du présent Accord, tout instrument de ratification ou de confirmation formelle de la Convention ou d'adhésion à celle-ci vaudra également consentement à être lié par ledit Accord. Autrement dit, l'Accord facilite d'un côté la participation des Etats en permettant à ceux déjà Parties à la Convention de se rallier à l'Accord selon une procédure simplifiée, sans être astreints de retourner devant leurs autorités nationales compétentes, et aux Etats non Parties de se rallier à la Convention expurgée de ses dispositions redhibitoires visant l'exploitation des fonds marins. D'un autre côté, il maintient des règles contraignantes en particulier, celles qui attribuent aux Etats industrialisés un poids particulier pour l'entrée en vigueur de l'Accord qui ne pourra se faire qu'avec leur participation. Par conséquent, *si l'objectif était d'éviter une dualité de régimes avec*

72- cf. M. Virally, *Résolutions et accord international*, in *Essays in International Law in Honor of Judge Manfred Lachs*, Nijhoff, La Haye, 1984, p. 305.

Sans nous arrêter ici à une analyse détaillée de l'Accord qui a fait et fera couler beaucoup d'encre⁽⁷¹⁾, nous nous limiterons à envisager la portée de la résolution 48/263 et sa contribution aux sources du nouveau droit de la mer.

Si les résolutions n'ont fréquemment que valeur de recommandation, elles ont parfois le caractère de décisions, soit conditionnelles, soit inconditionnelles. Les recommandations de l'Assemblée Générale doivent être considérées comme des invitations, des incitations. Elles ont un caractère exhortatoire. Les Etats membres que les recommandations concernent, ont toute latitude de ne pas les suivre sous condition, toutefois, de faire savoir leur non-conformité à ces actes et en exposer les motifs (Il en est ainsi même dans certaines résolutions de principe, telle, par exemple: la Résolution 2749 (XXV) où certains Etats industrialisés ont refusé, après son adoption, l'application des principes relatifs à la mise en marche du mécanisme institutionnel pour l'exploitation et la gestion des fonds marins. Egalement les résolutions I et II portant création de la Commission préparatoire et sa compétence en ce qui concerne la protection des investissements préliminaires. (Ici, les Etats-Unis n'ont pas adhéré à l'Acte final de la 3ème Conférence et ont fait parvenir à la Commission leur refus motivé de participer à ses travaux).

Néanmoins, les résolutions - fruit d'une négociation de groupe à groupe menées dès leur phase préparatoire au sein de comités

71- J.P. Queneudec, «Le nouveau droit de la mer est arrivé», R.G.D.I.P., n° 4 - 1994; pp. 866-870; J.P. Lévy, «La préparation de l'Accord...», op. cit., R.G.D.I.P. 1994, pp. 871 - 897; T. Trêves «L'entrée en vigueur de la Convention...» op. cit. A.F.D.I. 1993, pp. 851 - 873; A. de Marffy, «Le cadre juridique de l'Accord...» op. cit., Espaces et Ressources maritimes 1995, pp. 37 - 50; D. Vignes, «Absence de visibilité sur la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer», Espaces et Ressources maritimes, 1995, p. 1-5; J.P. Beurrier & P. Cadenat, «L'entrée en vigueur de la Convention...». Espaces et Ressources maritimes, 1995, pp. 22-36.

à l'universalisation de la Convention ainsi que les solutions possibles. L'aboutissement fut l'Accord de juillet 1994 véhiculé par une résolution de l'Assemblée Générale des Nations Unies (A/Res/48/263)⁽⁶⁹⁾, qui modifie substantiellement la partie XI de la Convention relative à l'exploitation et à la gestion internationale des fonds marins.

b- Valeur juridique de la Résolution (A/Res/48/263)

L'exigence de la *rapidité* doublée de la *lenteur* des procédures constitutionnelles internes auxquelles devaient se plier les Etats industrialisés sous-tendaient le choix d'une résolution de l'Assemblée Générale des Nations Unies comme véhicule de l'Accord de juillet 1994. Il s'agit, en fait, «d'une solution d'attente permettant à ces Etats de participer aux travaux de l'Autorité dès sa mise en place, mais surtout à la prise des décisions, en particulier à l'élection des principaux organes»⁽⁷⁰⁾.

Le texte de l'Accord relatif à l'application de la Partie XI, fut adopté le 28 juillet 1994 par l'Assemblée Générale des Nations Unies: 121 oui, 7 abstentions, zéro non et 50 absents. Ce texte – qui réforme profondément les règles instaurées par la partie XI sans toucher, en apparence, aux principes qui avaient présidé à son élaboration – est soumis à ratification (quorum: 40 Etats dont sept investisseurs pionniers et parmi eux, cinq devant être des Etats industrialisés).

69- Doc. UN. A/Res/263, publié dans le Bulletin du Droit de la Mer, Numéro spécial IV, 16 novembre 1994.

70- cf. A. de Marffy - Mantuano, «Le cadre juridique de l'Accord relatif à l'application de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer et ses ambiguïtés», Espaces et Ressources maritimes, n° 8, 1994, p. 40.

pays industrialisés, et ainsi assurer la viabilité d'une partie essentielle de la convention".

La Commission préparatoire, en vertu des attributions que lui confère cette résolution, a pu jouer un rôle très important dans la préparation de la mise en place de l'Autorité internationale des fonds marins; comme elle a pu, tenant compte des orientations politiques adaptées et suivant une approche pragmatique des problèmes posés, effectuer des progrès considérables à l'égard des investisseurs - pionniers en modifiant leurs obligations vis-à-vis de l'Entreprise: financement, transfert de technologie, problématique du site réservé ainsi que la question relative à la formation de son personnel technique et administratif.

La Commission a pu, en effet, sur la base de ses travaux accomplis au cours de ses années d'existence, parvenir à l'adoption d'un bon nombre d'accords qui ont constitué «une véritable opération de réécriture de la résolution II»⁽⁶⁷⁾. Néanmoins, et malgré la bonne volonté d'éliminer les obstacles qui empêchaient, jusque-là, la participation de certains Etats industrialisés à ses travaux et leur adhésion à l'Acte final de la 3ème Conférence, elle ne fut pas en mesure de corriger les «insuffisances» et «imperfections» de la Partie XI et des annexes III et IV relatives au régime international⁽⁶⁸⁾. Une démarche parallèle à ses travaux allait donc s'imposer. C'est une *procédure officielle* qui prit le départ avec l'initiative du Secrétaire Général des Nations Unies le 19 juillet 1990. Grâce à un tour d'horizon groupant les *déclarations officielles* des Etats signataires et non signataires de la Convention, on a pu identifier les problèmes constituant les véritables obstacles

67- cf. E. Jarmache, «La Résolution II de l'Acte final de la troisième Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer», *Espaces et Ressources maritimes*, 1988, N° 3, P.U.F., Paris, p. 30.

68- cf. J.P. Lévy, «Les bons offices du Secrétaire Général des Nations Unies en faveur de l'universalité de la Convention sur le droit de la mer», *R.C.D.I.P.*, n° 4/1994, p. 874.

Conférence dont une proposition française⁽⁶⁵⁾. Les négociations sur le sujet se poursuivirent jusqu'à la fin des travaux de la Conférence et le système provisoire fut établi par les Résolution I et II de l'Acte final⁽⁶⁶⁾. La première portant création de la Commission préparatoire «de l'Autorité internationale des fonds marins et du Tribunal international du droit de la mer», la seconde relative à «la protection des investissements préliminaires».

a- Force obligatoire des Résolutions I et II

D'un point de vue formel, il n'y a pas lieu de distinguer, la résolution établissant la Commission préparatoire de celle prévoyant des activités préliminaires. En vertu du principe du paquet retenu par la Conférence, les résolutions ont été adoptées le 30 avril 1982 en même temps que le texte même de la Convention dans le cadre d'un vote unique. Elles sont donc partie intégrante d'un ensemble de compromis politique qu'on ne peut dissocier. Toutes deux ont une existence limitée dans le temps. La Résolution I portant création d'une Commission préparatoire destinée à mettre sur pied une nouvelle organisation internationale, peut être considérée comme classique; la résolution II portant sur les activités préliminaires d'essence essentiellement politique se justifie par des considérations pragmatiques d'ordre économique et financier. Elle ne peut s'appuyer sur aucun précédent et "représente le prix politique payé par un groupe de pays, en l'occurrence les pays en développement, pour obtenir l'adhésion d'un autre groupe, celui des

65- cf. Doc. T.P.I.C./4 du 22 mars 1982: «Proposition de la France pour faciliter la mise en place de l'Entreprise dès l'entrée en vigueur de la Convention». (82 - 07 - 58) et T.P.I.C./5 du 25 mars 1982: «Draft Resolution governing preparatory investment in the sea bed area. «Head of the delegations of Australia, Canada, Denmark of Norway on behalf a groupe of ten heads of delegations (82 - 03461 et 34 - 8B - CE).

66- Un projet de résolution fut établi par les co-présidents des réunions de négociations qui fut soumis à la procédure d'amendement et le Président de la Conférence établit les derniers projets (cf. Trêves, Op. cit., note 2, 2e P., T. II, ch. 2, p. 853).

système transitoire qui, avant l'entrée en vigueur de la Convention, leur permettrait d'obtenir les garanties nécessaires aux activités d'exploration qui les intéressent. L'idée d'un tel système apparut finalement sous un bon jour aux P.V.D. qui y voyaient "le moyen de faire adhérer les pays industrialisés au nouveau régime de la Partie XI de la Convention"⁽⁶⁰⁾.

Il faut rappeler ici que cette idée de l'établissement d'un système permettant de protéger les investissements effectués par les compagnies privées dans des activités minières océaniques pendant la période transitoire, précédant l'entrée en vigueur de la Convention, fut présentée pour la première fois à la Conférence en 1980 par la délégation des Etats-Unis⁽⁶¹⁾. Ce n'est que deux années plus tard qu'apparut la première proposition concrète quant à l'établissement d'un tel système en réponse aux appels pressants du Président de la Conférence⁽⁶²⁾. La première proposition fut soumise par l'ex R.F.A., le R.U., les Etats-Unis et le Japon⁽⁶³⁾. Elle fut suivie d'un projet de résolution du groupe des «77»⁽⁶⁴⁾. Un certain nombre de suggestions officieuses furent présentées à la

60- cf. T. Trêves «La protection des investissements préparatoires et la Résolution n° 2 de la Conférence sur le droit de la mer», A.F.D.I., 1982, p. 851 - 872; p. 852 et 853.

61- Doc. IA1 du 2 avril 1980 (changement d'attitude des Etats-Unis).

62- Le Président de la Conférence communiqua une note explicative sur le sujet lors d'une réunion officieuse convoquée avant le début de la 11e session: Document TPIC/1 du 8 mars 1982: «Traitement à accorder aux investissements préparatoires compatibles avec la Convention (82 - 05585 - 0088 m (E)).

63- Doc. T.P.I.C./2 du 15 mars 1982: «Federal Republic of Germany, Japon, United Kingdom, and United States of America: Proposal on preparatory investment protection» (82 - 06079 - 02 44 j (E)).

64- Doc. T.P.I.C./3, 19 mars 1982: «Draft Resolution governing preparatory investment in the sea-bed area submitted by the group of «77» (82 - 06832).

confirmée dans la convention du 10 décembre 1982, elle n'en a pas pour autant revêtu la valeur juridique d'une source obligatoire parce que la Convention elle-même n'est entrée en vigueur que beaucoup plus tard avec la condition, toutefois, d'une refonte totale de la partie XI relative à l'exploration et à l'exploitation des fonds marins proclamés par ladite résolution, patrimoine commun de l'humanité. De même que la pratique internationale dans ce domaine s'est faite à son encontre. Ce qui veut dire qu'elle n'a pas, non plus, acquis valeur positive par la voie coutumière. Peut-on dire autant des résolutions I et II de l'Acte final issu de la 3ème Conférence et de la Résolution (A / Res / 48 / 263) véhiculant l'Accord de juillet 1994 qui a servi comme locomotive pour l'entrée en vigueur de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer?

2- Résolution I et II de l'Acte final de Montego Bay et Résolution (A/Res/48/263) véhiculant l'Accord de juillet 1994

Soumettre la gestion internationale des fonds marins à une Autorité centralisée proclamée dans une Résolution de l'Assemblée Générale des Nations Unies, gouvernée de surcroît par la «nouvelle majorité» (les pays Tiers-mondistes), ne pouvait, nous l'avons déjà dit, que susciter de grandes inquiétudes auprès des pays industrialisés qui ont déjà investi des sommes énormes dans leurs recherches et leurs activités de prospection les autorisant à s'engager dans la grande aventure de l'exploitation de ces ressources, et ne voudraient à aucun prix se trouver en dehors du droit international général pour les mers et les océans, comme ils n'envisageaient nullement être en situation illégale ou illicite par rapport à ce droit.

Ainsi, et lors des négociations à la 3ème Conférence, tant au sein de la Plénière qu'au sein du groupe des experts juridiques, des discussions furent engagées sur ce point afin de parvenir à un compromis permettant de rendre le système de la Partie XI plus opératoire. A cet effet, les «Etats législateurs» émirent l'idée d'un

expressément une interdiction d'activité d'exploitation à l'encontre des Etats. La Déclaration des principes sur le fond des mers et des océans se situe surtout de *lege ferenda*⁽⁵⁵⁾; elle proclame des principes dont «le respect n'est pas acquis dans la pratique»⁽⁵⁶⁾, mais qui serviront de base à la Convention. Elle n'a donc pas de valeur propre et n'est que le point de départ de la formation d'une coutume si, toutefois, la pratique des Etats le confirme. Or, Cette Déclaration a été vite contestée par les pays industrialisés et la pratique internationale s'est faite à son encontre. Par conséquent «l'opinio juris» et les pratiques nationales concordantes lui faisant défaut, elle restera sans suite coutumière générale. On a pu dire qu'elle pose davantage un «droit programmatore»⁽⁵⁷⁾ pour l'avenir; car il s'agit d'un «droit désiré et non encore établi»⁽⁵⁸⁾, des «standards de comportement qui feront l'objet d'une élaboration ultérieure et qui ne font pas partie encore du droit positif»⁽⁵⁹⁾.

Par conséquent, la résolution 2749 (XXV) ne peut être considérée, faute de force obligatoire, comme une source du droit de la mer. Elle constitue plutôt le point de départ d'un processus normatif nouveau qui consiste à adopter des principes politiques en estimant que celles-ci pourront se transformer sous la pression du temps et des événements en règles juridiques. Si cette résolution fut

55- cf. M. Virally, 'A propos de la *Lex Ferenda*', Mélanges, Reuter, 1981.

56- cf. Caflisch «La révision du droit international de la mer» Annuaire Suisse de droit international, 1973, p. 58.

57- cf. E. Langavant & J. Martinier - Bendedouche, «Les législations nationales sur les ressources minérales des grands fonds marins», Journal de la Marine marchande, 1983, p. 75. (op. cit.)

58- cf. P. Weil, «vers une normativité relative en droit international», R.G.D.I.P., 1982, pp. 5-47, ad. pp. 12 et 45.

59- K. Skibiszewski, «La nature juridique de la Déclaration des principes sur les fonds marins», A.E.I., 1973, p. 248.

entière. On a pu admettre que ce principe relèverait du *jus cogens* dans la mesure où on peut parler d'un véritable ordre public économique des océans et que celui-ci traduise l'aspiration à un ordre international économique plus juste. Or, cette possibilité était précaire dans la mesure où la norme d'interdiction ne répondait pas aux conditions posées par l'article 53 de la convention de Vienne sur le droit des traités⁽⁵³⁾; elle n'est pas non plus acceptée par la communauté internationale dans son ensemble; car les pays industrialisés, qui ont adopté des législations nationales, ont refusé de considérer ce principe comme obligatoire dans sa forme et dans son contenu. Par conséquent, la Résolution 2749 (XXV) - fondement du patrimoine commun de l'humanité - ne peut se prévaloir de l'opposabilité *erga omnes*, et ne peut par conséquent, doter le principe P.C.H. de valeur obligatoire.

c- Réaction de la Doctrine

La Déclaration des principes est, selon un important courant doctrinal⁽⁵⁴⁾, une source infra-juridique remarquable, une excellente illustration de ce qu'on a appelé la «coutume sauvage» ou «soft law» ou développé depuis quelques décennies. Par son contenu, elle constitue bien une déclaration; elle porte, certes, sur des principes mais c'est au niveau des finalités que ces normes sont posées; il s'agit plutôt de principes généraux et imprécis; car elle ne donne pas une définition juridique des principes posés, ni elle énonce

53- L'article 53 de la Convention de Vienne dispose, «... Aux fins de la présente convention, une norme impérative de droit international général est une norme acceptée et reconnue par la Communauté Internationale des Etats dans son ensemble en tant que norme à laquelle aucune dérogation n'est permise et qui ne peut être modifiée que par une nouvelle norme de droit international général ayant le même caractère».

54- Voir notamment, R.J. Dupuy 1974, p. 86, 1975, pp. 139, 145; J.P. Lévy, 1975, p. 899; M. Virally, p. 525; R. Goy. 1983, p.40.

exemple le Président Nixon avait exprimé le 23 mai 1970 la volonté des Etats-Unis de ne pas renoncer à l'exploitation. Il n'y a pas non plus création instantanée de coutume lors de l'adoption de cette Résolution. Même si du consensus qui se dégage de son adoption on en déduisait une *opinio juris* des Etats concordante, la pratique étatique conforme manque. La pratique postérieure est même contraire au contenu de cette notion ⁽⁵¹⁾. Donc, l'adoption par certains Etats industrialisés de législations nationales sur l'exploitation des fonds marins constitue une conduite en contrariété avec le contenu du concept. Car seule l'abstention de légiférer (ce qui n'est pas le cas), reconnaissant ainsi que la communauté internationale est seule habilitée à la faire, aurait été une pratique conforme entraînant la consécration du principe. Par conséquent, le principe de patrimoine commun de l'humanité énoncé par la Résolution du 17 décembre 1970 ne constitue pas un principe obligatoire de droit coutumier.

D'autres devaient soutenir que le patrimoine commun de l'humanité proclamé en 1970 était un nouveau principe de *jus cogens*. Mais, cette thèse fut réfutée au motif que le critère le plus significatif en matière de *jus cogens* est, précisément, la teneur de la norme dont le caractère impératif résulte «de son importance dans la vie internationale» ⁽⁵²⁾. La question s'est alors posée de savoir si la Résolution 2749 (XXV) pouvait conférer au patrimoine commun de l'humanité une force obligatoire déduite de la règle de *jus cogens* étant donné que ce principe est la base de l'établissement d'un régime juridique équitable et devant profiter à l'humanité toute

51- Guy de La Charrière écrit: «Au contraire, pour autant qu'il existe une pratique en ces matières, elle se caractérise par des conduites tendant à l'exploitation de la part de ceux qui sont en mesure d'y procéder». G. de La Charrière, 1980, Op. cit., note 35, p. 667.

52- E. Langavant, et J. M. Bendedouche, «Les législations nationales sur les ressources minérales des grands fonds marins», Journal de la Marine marchande, 1983, p. 76.

international et, par conséquent, elle aura une valeur juridique précise qui oblige les Etats à s'abstenir de toute activité contraire à leur contenu. Même si cette interprétation confère une valeur juridique particulière aux résolutions déclaratoires, elles ne peuvent devenir pour autant créatrices de droit plus que d'autres résolutions. Simplement, leur contenu consiste soit en des règles coutumières soit en des principes généraux de droit. L'insertion de ces principes dans les résolutions n'a pas pour effet de convertir en règle obligatoire des concepts qui, auparavant n'avaient pas ce caractère. Le fondement ultime du caractère obligatoire des règles ou des Principes déclarés, reconnus ou confirmés par une résolution, réside finalement dans le fait que ce "sont des règles coutumières ou des principes généraux de droit"⁽⁴⁹⁾.

b- Industrialisés : Principe non obligatoire, dans sa forme et dans son contenu

Le nouveau principe énoncé par cette résolution: «le patrimoine commun de l'humanité», n'est pas un principe de droit coutumier préexistant à la Déclaration 2749 (XXV). La coutume, nous le savons, est constituée de deux éléments: la pratique des Etats et *l'opinio juris* concordante. Or, en la matière il n'y a pas de conduite préalable des Etats. Il faut bien reconnaître, comme disait le Professeur R.J. Dupuy, que sur les fonds de 5.000 mètres «on chercherait en vain les précédents»⁽⁵⁰⁾. La concordance des opinions juridiques n'existait pas non plus: avant l'adoption de la Déclaration, la possibilité de conduites non conformes au contenu de la notion de patrimoine commun de l'humanité était envisagée: ainsi par

49- J. Castanêda, «Valeur juridique des Résolutions des Nations Unies», Op. cit., p. 207 - 331 et p. 313.

50- cf. R.J. Dupuy, R.C.A.D.I. 1983, T. I, chap. 2, p. 38; note 15, et «Droit de la mer et droits sur la mer», R.I.R.I. hiver 1975 - 1976, n° 5/6, pp. 29 - 38, pp. 34 et 35.

se révélait sans fondement juridique». En effet, pour y voir une résolution obligatoire, il faudrait pour cela reconnaître à l'Assemblée un pouvoir quasi - législatif s'exerçant à l'égard des Etats; or, la Charte ne consacre aucun pouvoir de ce genre et aucune règle coutumière d'habilitation ne ressort de la pratique. Faudrait-il alors attribuer à un vote unanime une portée obligatoire pour tous les Etats? L'article 18 de la Charte ne permet pas d'attribuer aux résolutions adoptées à l'unanimité des effets plus étendus qu'à celles adoptées à la majorité; de même que les votes négatifs et abstentions limitent la portée du vote ⁽⁴⁷⁾. Par conséquent, et malgré les tentatives faites à San Francisco (qui ont d'ailleurs échoué) pour conférer à l'Assemblée Générale le pouvoir de promulguer des normes internationales, *les résolutions de l'Assemblée Générale des Nations Unies ne sont pas créatrices de droit*. Elles ne produisent pas d'obligations juridiques. Elles ne sont pas retenues parmi les sources du droit appliquées par la Cour Internationale de Justice en vertu de l'article 38 du Statut de la Cour. De plus, la Déclaration des principes n'énonce pas expressément une interdiction d'activité à l'encontre des Etats. Cette interdiction est en réalité contenue dans la Résolution 2754 instituant le Moratoire. Or, le mode d'adoption de cette Résolution ne reflète pas l'existence d'un consensus⁽⁴⁸⁾.

On a pu soutenir également que la «Déclaration des Principes» obligerait juridiquement en ce qu'elle serait une résolution qui viendrait consacrer un droit préétabli. A cet égard, elle exprime le consensus de la communauté internationale organisée sur les aspects fondamentaux du développement progressif du droit

47- Voir, E. Langavant, «Les Législations nationales sur les ressources minérales des fonds marins», E. Langavant et J. Martinerie et Bendedouche, «Droit maritime français», février mars 1983, n° 410, 411, p. 67 - 81/ p. 131 - 142, p. 73; R. Goy, Rapport général, in Perspectives du droit de la mer... Paris, pedone 1984, p.38.

48- Nous rappelons que le Moratoire fut adoptée par 62 voix pour, avec 28 abstentions et 28 voix contre.

de savoir si ces résolutions constituent une source du droit de la mer et si cette nouvelle source a une valeur juridique obligatoire? Les défenseurs d'une "Autorité centralisée" sur les fonds marins lui confèrent une force obligatoire, soit qu'ils considèrent que c'est un principe de droit coutumier ou une règle de *jus cogens*. Or, cette attitude a suscité des critiques de la part des défenseurs d'une gestion libérale des fonds marins avec une Autorité internationale à pouvoirs très réduits.

a- P.V.D: caractère obligatoire déduit de la Résolution

Les pays en développement dans leur ensemble conféraient un caractère obligatoire à la Résolution 2749 (XXV). Ainsi, le délégué du Mexique y voyait une «volonté nette et juridiquement exprimée»; il affirmait que les activités contraires seraient *ultravires* et en violation des principes du droit international. Le groupe des «77», dans une lettre du 24 avril 1977, réaffirme le caractère obligatoire de ses principes et que tout acte unilatéral ou traité contraire serait illégal. Car, disaient-ils, les modalités d'adoption de la Résolution 2749 (XXV) permettraient d'attribuer force obligatoire à cette Déclaration. Ayant été adoptée sans aucune voix contre, elle reflète l'existence d'un consensus sur son contenu⁽⁴⁶⁾.

Cependant, nombreux étaient ceux qui ont réfuté cette thèse arguant «qu'en ne retenant que l'aspect quantitatif, l'interprétation

membres; la position de l'auteur se situe entre ces deux affirmations. Il s'agit, pour lui, en définitive d'un «droit en devenir». Il conclut sur la question en disant «que le développement de la pratique des N.U. permet une singulière accélération du processus de la coutume; il n'en modifie pas la nature». Voir également dans ce sens, Jung-Gung-Kim, «La Validité des résolutions de l'Assemblée Générale des Nations Unies», R.G.D.I.P., 1971, p. 92 et plus particulièrement p. 99.

46- Nous rappelons ici que la «Déclaration des principes» a été adoptée par 108 voix pour, 14 abstentions et aucune opposition.

d'une règle; elles prennent l'allure d'une injonction. Par ce biais, "la coutume sauvage passe d'un cadre régional et limité à un cadre universel et se voit consacrée sur le plan international". Ainsi, les formes nouvelles de la pratique, notamment celles qui sont liées à des manifestations collectives au sein des organisations internationales et intergouvernementales, permettent à l'ensemble des Etats d'exprimer leurs positions et de participer au processus de réglementation juridique même s'ils ne participent pas directement aux activités en cause.

Les résolutions peuvent, également, servir à mettre en route des revendications, elles seront alors des «actes point de départ».

2- «Actes-point de départ»

C'est le cas par exemple des "résolutions-programmatiques"⁽⁴¹⁾. Les Etats du Tiers-monde prenaient souvent l'initiative de telles résolutions dont la particularité est de fixer des résultats à atteindre; leur caractère est essentiellement prospectif; elles se bornent à proclamer une éthique et n'ont pas une valeur juridique obligatoire. C'est donc un droit normatif qui reste au niveau des principes et des objectifs sans s'occuper de la réglementation détaillée qui reviendra aux législations nationales. Ce sont des normes «d'incitation» qui se réclament d'une éthique que l'on a dénommé être une *soft law*, c'est-à-dire du *droit vert*, du *droit mou* ou encore du *droit inachevé*⁽⁴²⁾. Il s'agit, en fait, de «résolutions-recommandations»⁽⁴³⁾ qui, insérées dans une suite de précédents d'origine organique, peuvent avoir une "*valeur coutumière*"⁽⁴³⁾. Mais Alors, une série de

41- cf. R.J. Dupuy, Op. cit, p. 139 et p. 144 - 145.

42- cf. G. BENAR et J. DEHAUSSY, dans «la coutume», Juris-classeur de droit international; Fax 13 B, n°. 76.

43- Lino Di Qual, Les effets des résolutions des Nations Unis. L.G.D.J., 1987, p. 251.

conditions sont exigées pour qu'une résolution puisse aboutir à une coutume: elle doit formuler des règles de droit, elle doit montrer l'existence d'une «volonté générale réelle»⁽⁴⁴⁾, et elle doit être suivie d'une pratique générale conforme aux règles formulées par la résolution. Il ne faut donc pas qu'elle reste théorique, mais qu'elle soit effectivement en application.

Quoi qu'il en soit, une résolution ou répétition de résolutions peuvent être à l'origine de la création de la coutume, un point de départ ou un support dans le processus de formation du droit international. Elle constitue donc un «processus parallèle» qui doit être complété pour devenir une source du droit international public.

b- Quid des résolutions véhiculant le nouveau droit de la mer?

1- Résolution 2749 (XXV) du 17 décembre 1970.

La Déclaration des Principes régissant «le fond des mers et des océans ainsi que leur sous-sol au-delà des limites de la juridiction nationale» adoptée le 17 décembre 1970 et les proclamant «patrimoine commun de l'humanité», a été considérée comme obligatoire par les Tiers-mondistes et non obligatoire par les Industrialisés. Or, si la portée obligatoire d'une résolution dépend de sa nature juridique, l'approche de cette question ne peut être que dynamique, car «c'est sous cet angle qu'on peut suivre sa trajectoire et cela permet d'évaluer son importance»⁽⁴⁵⁾. La question est, donc,

44- cf. sur la question du consensus, du fait majoritaire, du problème des abstentions, M. Virally, «Droit international et décolonisation devant les Nations Unies», 1963, p. 508, et plus particulièrement p. 533, 539 et 540.

45- cf. M. Virally, «Droit international et décolonisation devant les N.U.», Op. cit, p. 508, et plus particulièrement de la page 533 à 541. L'auteur analyse les différentes thèses en présence. Pour les tenants de l'illégalité de l'action des Nations Unies dans le domaine de la décolonisation, il s'agit d'un «pseudo-droit»; pour les Etats du Tiers-Monde, il s'agit d'un droit positif et ces règles doivent être obligatoires pour les Etats

obligatoires»⁽³⁸⁾. Ainsi, et suivant les circonstances, les actes des organisations internationales pourront être un moyen de consacrer certaines revendications qui ne sont mises en pratique que de façon limitée. Ils seront des actes-support.

Selon cette hypothèse, une résolution va consacrer une certaine pratique des Etats et lui donner une portée juridique plus importante. René-Jean Dupuy parle d'un processus qui «va de la coutume sauvage au droit déclaratoire», c'est-à-dire «d'un procédé coutumier original à une formulation par voie déclarative»⁽³⁹⁾. Ainsi, les résolutions vont servir dans ce nouveau processus comme un *support, une préparation nécessaire dans la création d'une règle de droit*. Elles n'interviennent pas toujours au même moment du parcours; elles représentent des étapes différentes et leur prolongement n'aboutit pas toujours au même résultat; leur intervention est cependant positive. C'est ainsi qu'une résolution peut déclarer ou consacrer une coutume dite «sauvage», en lui donnant peu ou prou la force juridique d'une coutume universelle.

Par conséquent, une résolution ne peut à elle seule donner directement naissance à une norme coutumière; elle peut, en revanche, être à l'origine de la création d'une coutume. C'est ainsi qu'elle peut prendre place dans le processus coutumier, dans la mesure où elle consolide une pratique dont la cohérence et la pertinence devraient être considérée comme telle. Les résolutions déclaratives⁽⁴⁰⁾ procèdent, en effet, par l'affirmation catégorique

38- cf. à ce propos, M. Virally s'interrogeant sur la valeur juridique du texte de la Décennie pour le développement; l'auteur pense que les facteurs moraux et politiques gardent leur importance dans les rapports internationaux (cf. «La Décennie des N.U. pour le développement, Essai d'interprétation para-juridique», A.F.D.I., 1970, p. 9).

39- cf. J. Castanêda, Valeur juridique des résolutions des Nations Unies, R.C.A.D.I., 1970, p. 205.

40- cf. J. Castanêda, Valeur juridique des résolutions des Nations Unies, R.C.A.D.I., 1970, p. 205.

régissant le fond des mers et des océans ainsi que leur sous-sol au-delà de la juridiction nationale, patrimoine commun de l'humanité et soumis au régime international à établir».

Donc ces actes, en tant qu'éléments du processus parallèle de formation du droit international, ne doivent pas être examinés en eux-mêmes mais comme porteurs ou «révélateurs» d'une norme qui se constitue au moins partiellement par leur entremise. Le consentement des Etats n'étant pas formalisé, aucune objection de principe ne s'oppose à ce qu'il en soit ainsi. *Les résolutions constituent donc l'expression d'un sentiment ou d'une proposition d'obligation juridique qui dépasse la valeur propre de l'acte et que, accompagnée d'une pratique adéquate, elles conduisent à la formation d'une coutume.* Elles peuvent, suivant les circonstances, constituer des «actes-support» servant à consacrer une coutume en formation, ou être le «point de départ» ⁽³⁶⁾ de l'expression d'une revendication qui peut prendre des différentes formes.

1- «Actes-support» servant à consacrer une coutume.

Si des résolutions peuvent, en fait, frayer la voie à de nouveaux développements du droit international elles ne sauraient, dit Charles de Visscher, dans la mesure où elles dépassent l'interprétation proprement dite de la Charte, être envisagées comme une «technique nouvelle d'élaboration du droit international susceptible de donner naissance à l'établissement *ipso facto* de liens juridiques obligatoires»⁽³⁷⁾. Michel Virally considère, cependant, que ces «pseudo-règles exercent, tout de même, une certaine contrainte morale et politique. Le processus d'élaboration se poursuivant, elles peuvent s'affirmer avec le temps comme des règles

36- Ces expressions sont empruntées au Professeur R.J. Dupuy.

37- cf. Ch. de Visscher, «Théories et réalités en droit international», éd, Pedone, 1970, pp. 180 - 181.

conduisant à leur consécration dans un acte international à valeur juridique obligatoire.

a- La résolution: un «processus parallèle» d'élaboration du droit international public

Les résolutions, actes qui n'ont juridiquement pas de force obligatoire, se définissent à la fois en fonction de la qualité de leur auteur et par la nature particulière de leur contenu. Ainsi, elles peuvent être une invitation adressée par une organisation internationale à un ou plusieurs destinataires, en vue d'adopter un comportement déterminé, action ou abstention; cela peut être, aussi, une invitation ne concernant qu'elle-même à observer une certaine conduite, ou encore l'affirmation de quelques principes. Suivant le contenu de l'acte, ce dernier a une appellation particulière. Mais ceci ne se vérifie pas systématiquement car le même terme peut recouvrir des réalités différentes. Les termes comptent moins que la réalité qu'ils recouvrent. A l'expression d'actes non obligatoires correspondent plusieurs termes; on peut cependant adopter le terme de «résolution» qui est général à toutes ces appellations.

Néanmoins, si le mode d'élaboration de ces actes n'a pas subi véritablement de modifications importantes, on remarque un affinement dans l'utilisation des termes employés pour les définir. On émet des distinctions entre ces actes en fonction de leur objectif; on assure une gradation entre eux. De plus en plus fréquemment, les résolutions sont qualifiées en fonction de leur objectif, de leur contenu, du domaine qu'elles recouvrent. On qualifie de Charte par exemple, la Résolution 3281 (XXIX) adoptée le 14 décembre 1974 qui porte sur les droits et devoirs économiques des Etats; ou, à la Conférence des Nations Unies sur l'Environnement qui s'est tenu à Stockholm du 5 au 16 juin 1972, ou bien encore au Comité des fonds marins, proclamation de la «Déclaration des principes

Générale hors du cadre de mise en œuvre de ses compétences internes ne peuvent être juridiquement liants.

Imputables à la seule organisation dont elles émanent, les résolutions ne sauraient, selon eux, être assimilées, à une forme nouvelle d'accord international. Et pourtant, l' Accord de juillet 1994 relatif à l'application de la Partie XI de la Convention du 10 décembre 1982 sur le droit de la mer, qui consacre au surplus la thèse libérale des pays industrialisés sur l'exploitation et la gestion des fonds marins, fut adopté par une résolution de l'Assemblée Générale et soumis à la ratification des Etats pour sortir de l'étape provisoire et entrer définitivement en vigueur⁽⁴⁾. Ici se pose, en effet, la question de la portée juridique de ces résolutions. Peut-on les considérer comme source du nouveau droit de la mer?

B- Portée juridique

Si les résolutions ou recommandations de l'Assemblée Générale des Nations Unies ne peuvent, selon une doctrine affirmée et une large opinion internationale, revêtir qu'une autorisation juridique «restreinte», beaucoup considèrent qu'il s'agit plutôt «d'instruments capables de réaliser une coutume instantanée». On a même parlé à ce propos, de «pré-droit», de «para-droit» ou de «pseudo-droit»⁽³⁴⁾. Si ces règles en voie d'élaboration comblent un vide juridique, elles n'ont souvent qu'une «valeur politique ou morale»⁽³⁵⁾. Il s'agit, en d'autres termes, d'un processus parallèle d'élaboration des règles de droit qui a, toutefois besoin d'un cheminement plus ou moins long

34- cf. R. J. Dupuy, «coutume sage et coutume sauvage», op. cit.

35- cf. M. Virally, «Le rôle des principes dans le développement du droit international», in *Hommage à Guggenheim*, I.H.E.I., Genève 1968, p. 533 et s.; cf. également, S. Bastid, «Observations sur une étape» dans le développement progressif et la codification des principes de droit international», Ibid, p. 132 et s.

anciens Etats eux-mêmes, à l'article premier de la Charte des Nations Unies».

Qui plus est, la procédure majoritaire ne leur conférait pas seulement le pouvoir procédural de la décision par voie de résolution mais également l'appui implicite de sa *fonction légitimante*. Aussi la force morale de cette *opinio juris* affirmée «préalablement» à sa mise en pratique effective fut-elle largement «considérée comme suffisante par ces Etats pour être à l'origine d'une nouvelle règle générale obligatoire»⁽³¹⁾. Telle n'est sûrement pas l'attitude des pays industrialisés.

b- Industrialisés: les résolutions inaptes à engendrer des obligations juridiques.

Si dans un premier temps, les pays occidentaux mêlèrent l'ensemble de leurs voix à celles du Tiers-monde dans l'adoption de certaines résolutions déclaratoires, comme par exemple en 1960 la 1514, ou en 1967 la 1803 relative à "la souveraineté permanente sur les ressources"⁽³²⁾, ou en 1970 la 2749 (XXV) relative «au fond des mers patrimoine commun de l'humanité» et à «l'Autorité internationale des fonds marins»⁽³³⁾, ils en restent, pour l'essentiel, pour une interprétation volontairement formelle de la valeur des résolutions qu'ils considèrent en elles-mêmes inaptes à engendrer des obligations juridiques. Ils s'appuient sur la partie institutionnelle de la Charte pour rappeler que les textes votés par l'Assemblée

31- cf, R.J. Dupuy. " Coutume sage, coutume sauvage", op; cit. p. 75 à 87.

32- Voir, Textes et conditions d'adoption dans, B. Stern, «un Nouvel Ordre économique international», Paris, Pedone, 1983, pp. 178 - 183.

33- La Résolution 2749 (XXV) fut adoptée par 108 voix avec 14 abstentions, mais sans vote contraire.

adopter une résolution à son propos. (Nous savons qu'au sein de l'Assemblée Générale de l'O.N.U. ils détiennent à eux seuls plus des deux tiers des votes). Ainsi, surtout dans les années soixante-dix, ils utilisent la "*mécanique du nombre*" pour faire voter des résolutions auxquelles ils voulaient conférer le caractère obligatoire d'une règle juridique et *substituer ainsi la règle de majorité à celle de l'unanimité*.

Or, la règle de la majorité a fait l'objet de diverses critiques: certains lui reprochent de favoriser le vote plus que la négociation, d'autres estimant que, du moins sous la forme dans laquelle elle est pratiquée à l'Assemblée Générale des Nations Unies («1 Etat, une voix»), elle aboutissait à faire triompher une conception toute formelle de l'égalité. Ce dernier écueil explique l'aménagement des pondérations des voix, notamment dans les organisations financières et économiques, telles que par exemple, la Banque Mondiale, le Fonds monétaire international, en fonction du montant des participations au financement de l'organisation ou de l'importance effective de l'autorité économique des différents Etats membres.

Pour revendiquer l'indépendance économique devant logiquement prolonger l'affranchissement politique dont ils venaient pour la plupart de bénéficier, les nouveaux Etats – faisant bloc au sein du «groupe des 77» ou du mouvement des non-alignés – en appelèrent-ils à la légitimité contre la légalité. «L'affirmation de leur droit au développement passant par la refonte des concepts et des règles sur lesquels s'était affirmé le pouvoir des Puissances nanties, ils invoquèrent spontanément la justification morale de leurs exigences pour en faire admettre le caractère obligatoire, sinon même en certains cas, impératif. Ils s'appuyèrent, pour ce faire notamment, sur les implications logiques du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, établi près de vingt ans auparavant par les

La dernière résolution de la C.N.U.C.E.D : résolution (45/199) du 21 décembre 1990, proclamée après la guerre du Golfe (2 août 1990 - 28 février 1991) qui mobilisa totalement l'attention de l'opinion publique, exprime un *tournant* dans la politique des Nations Unies. Le Professeur M.Flory parle d'une "stratégie nouvelle : de révolutionnaire, elle va devenir réformiste et retrouver avec le souci d'une stricte orthodoxie juridique, la protection du formalisme juridique; la preuve en est donnée par l'abandon total de la terminologie du N.O.E.I... Aussi, entre-t-on, à partir de 1990, dans une nouvelle phase qui contraste avec les précédentes".

Du dirigisme utopique prônée depuis les années soixante par les pays du Tiers - Monde nous passons à un *libéralisme* qui sort victorieux des crises consécutives aux chocs pétroliers (1973) et aussi de la disparition des blocs en 1989. L'idée d'une communauté internationale solidaire disparaît sous l'effet de la mondialisation au profit d'une *économie libérale du marché*. L'O.N.U. et ses institutions spécialisées s'alignent sur le dogme libéral. "A défaut d'alternative, *c'est le règne de la pensée unique, libérale et américaine qui s'impose*"⁽³⁰⁾. Cette nouvelle technique aux enjeux multiples, politique, morale, juridique etc... a suscité des attitudes contradictoires quant à l'appréciation de son autorité juridique.

b- Attitudes contradictoires des pays développés et des pays en développement

1- P.V.D. - caractère obligatoire des résolutions

L'arrivée en masse des pays du Tiers-Monde dans les enceintes internationales leur permet, comme nous l'avons vu, de s'assurer par le seul poids de leur nombre le contrôle des dites majorités. Il leur suffisait alors de s'unir face à un problème donné pour faire

30- cf. M. Flory, 1997, op.cit, p.630.

ordre économique international qui marquent le point culminant de la bataille menée par le Tiers - Monde pour établir les principes de la justice légitime des peuples de la terre contre la tyramie de la puissance d'une légalité - à leur avis - arbitraire, inéquitable et illégitime. Il s'agit des résolutions relatives à l'instauration d'un Nouvel ordre économique international, au Programme d'action qui lui est joint et de la résolution connue sous le nom de "*Charte des droits et devoirs économiques des Etats*"⁽²⁸⁾.

Si ces textes contiennent l'essentiel des revendications des pays en développement telles, la coopération, l'aide et la dualité des normes. C'est surtout, la Conférence des Nations Unies pour le commerce et le Développement (C.N.U.C.E.D.) qui va poursuivre ses recherches et multiplier ses études pour affirmer la définition de ces normes nouvelles. Pour se pérenniser et assurer la poursuite des revendications du Nouvel ordre économique international, la C.N.U.C.E.D. créa un secrétariat permanent qui devint un très actif atelier au service de la coopération et du développement comme elle décida la tenue d'une réunion tous les quatre ans pour l'établissement d'un bilan sur l'avancement de ses travaux. Ce bilan à intervalle régulier s'est manifesté dans les résolutions de l'Assemblée générale sur les stratégies internationales du développement englobant les trois dernières décennies⁽²⁹⁾.

28- cf. Résolution 3201 (XVI), 3202 (SVI) et 3281 (XXIX), de l'année 1974. Voir pour les commentaires sur le Nouvel ordre économique international : B. Stern, "Pour un nouvel ordre économique international? avec les principaux textes, Economica 1983, M. Bedjaoui, "Pour un Nouvel ordre économique international", UNESCO, Paris 1979.

29- cf. 1^{ère} décennie : résolution 1710 (XVI) et 1715 (XVI) du 19 décembre 1961; 2^{ème} décennie : résolution 2626 (XXV) du 24 octobre 1970; 3^{ème} décennie: résolution (35/56) du 5 décembre 1980; 4^{ème} décennie: résolution (45/199) du 21 décembre 1990 in, M. Flory, "Mondialisation et droit international du développement", R.G.D.I.P; 1997 - 3; et pour les commentaires des décennies, voir les commentaires faits par M. Virally, puis M. Flory, A.F.D.I. 1970 p. 9; A.F.D.I. 1980, p. 593; A.F.D.I., 1990 p. 606.

A- Panorama des résolutions

Les résolutions ont connu une grande intensité tout au long de la décennie des années soixante dix qui s'est partiellement apaisée depuis (a). Si, toutefois les Pays du Tiers - Monde, conscients du poids nouveau que leur conférait leur nombre au sein de l'Assemblée Générale, n'ont pas tardé à considérer cet organe comme l'instrument d'une sorte de "*pouvoir législatif international*" et par conséquent, conférer à la résolution une force juridique obligatoire; les Puissances industrielles ont toujours considéré les résolutions comme inaptes à engendrer des obligations juridiques (b).

a- Floraison et enjeu

Dès le début des années soixante-dix, le "Tiers - Monde" (regroupant à la fois les pays non alignés et les pays en développement ou groupe des soixante - dix - sept) avaient entamé une critique des structures économiques mondiales insistant sur l'injustice du traitement qu'elles leur imposaient. La crise de l'énergie et les désordres monétaires qui apparurent dans les années soixante-dix devaient donner une dimension nouvelle à leurs récriminations et les faire passer au niveau de la formation de "principes légitimes". Ce sont les structures qu'ils veulent modifier à commencer par la première en importance, celle du commerce international. Donc, vote de l'Assemblée Générale de l'O.N.U. en 1961, d'une première résolution sur "le commerce international, principal instrument du développement"⁽²⁷⁾.

A partir de 1974 l'Assemblée Générale de l'O.N.U. adopta une série de résolutions parmi lesquelles les textes fondateurs du nouvel

27- cf. Résolution 17 07 (XVI) du 19 décembre 1961.

ce droit en “quête de son identité” ⁽²³⁾ a connu “des flux et des reflux” ⁽²⁴⁾ à l'image de la mer dans le célèbre vers de Paul Valéry - “La mer, la mer toujours recommencée” - le droit international, comme dit le Professeur Prosper Weil, “n’a jamais cessé de changer, il est aussi, comme la mer, toujours le même, bien que toujours recommencé” ⁽²⁵⁾.

Par conséquent - et vu l'importance qu'ont revêtu les résolutions depuis plus de quarante ans dans l'élaboration du droit international en général et le droit de la mer en particulier ⁽²⁶⁾ - Qui plus est, cette technique également appréciée par les Puissances industrielles qui se plaisent de plus en plus à l'utiliser depuis les années quatre-vingt-dix et la chute du bloc Soviétique (la guerre du Golfe par exemple, a été décidée et menée sous l'égide des Nations Unies - Nous nous proposons dans un premier temps de dresser un panorama des résolutions des Nations Unies (les plus importantes) et de leur impact dans la formation du droit international public (A). Et, dans un second temps la portée juridique des résolutions qui ont véhiculé le nouveau droit de la mer et toute la controverse qui a porté sur le caractère obligatoire de ces “instruments concertés non - conventionnels”(B).

23- cf. L.Lucchini et M.Voelckel “Droit de la Mer” T.I, 1990 et T.II, 1996, Paris, Pedone.

24- cf. J.P. Queneudec “Flux et reflux en droit international”, R.G.D.I.P. 1997/1 pp. 249 - 252.

25- cf. P. Weil, “Cours général de droit international public” R.C.A.D.I. 1992, VI.

26- Voir, R.J. Dupuy, “Droit déclaratoire et droit programmatoire; de la coutume sauvage à la “Soft Law”, Colloque de Toulouse, Pedone 1975, p. 132-148; “Coutume sage et coutume sauvage”, Mélanges Rousseau, Pedone 1974, pp. 77-87; M.Virally, “La Valeur juridique des recommandations des organisations internationales”, A.F.D.I; 1956, P. 66 et s.; G. Castaneda, “La Valeur juridique des résolutions des Nations Unies” R.C.A.D.I., 1970, I,p.129; Voir plus récemment l'article d'A. de Marffy, “Le cadre juridique de l'Accord relatif à l'application de la Convention sur le droit de la mer”, Espaces et Ressources Maritimes, vol.7,1994, pp. 37-50.

l'humanité et leur gestion par un mécanisme international dénommé "l'Autorité internationale des fonds marins", *provoquant crescendo* la partage de la mer et de ses fonds (un nouveau Yalta s'est, depuis, installé sur la mer et les océans). C'est aussi une *résolution* - (la **Résolution A/Res/263**) ⁽²²⁾ qui a véhiculé en 1994 l'Accord de juillet portant une refonte totale de la Partie XI de la Convention du 10 décembre 1982 constituant, au surplus, une plate-forme à l'entrée en vigueur de ladite Convention. Qui plus est, l'Accord sus-mentionné et la Convention constituent ensemble, depuis le 16 novembre 1994, le droit positif de la mer. Autrement dit, ces deux résolutions - la première affirmant le "système dirigiste" qui a profondément révolutionné le droit de la mer classique, la seconde réaffirmant le système libéral sur les océans - ont constitué à chaque fois un tournant dans l'élaboration du nouveau droit de la mer.

La question s'est alors posée de savoir si cette nouvelle technique d'élaboration de règles juridiques pourrait constituer une nouvelle source du droit international de la mer? cette question a suscité des débats houleux tant à *la 3ème Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer* qu'au sein de *la Commission préparatoire* créée en 1982 par une résolution lui conférant la mission de mettre en place les nouvelles institutions du droit de la mer, que lors des discussions de *l'initiative du Secrétaire Général de l'O.N.U.* qui ont duré plus de quatre ans pour aboutir enfin à une résolution qui a véhiculé, comme nous venons de le dire, l'entrée en vigueur du nouveau droit de la mer.

Si, toutefois, le droit international est placé sous le signe du changement et sous ce changement il y a toujours la permanence, si

22- cf. Résolution A/Res/263 portant création de l'Accord de juillet 1994.

contenu et la souplesse de son interprétation⁽¹⁹⁾, contribué à des transformations capitales au niveau de l'élaboration du nouveau droit de la mer. S'agit-il d'une nouvelle source de droit international? Une analyse d'ensemble de la résolution - cet "instrument concerté non-conventionnel"⁽²⁰⁾ - s'avère nécessaire.

II - Un apport nouveau : la résolution

Instruments normatifs souples - affranchis des conditions d'entrée en vigueur des textes conventionnels et de leur effet généralement limité aux Etats les ayant ratifiés - les résolutions, adoptées généralement au sein de l'organe plénier d'une organisation internationale et n'exigeant pour leur adoption que la majorité des deux tiers (s'agissant des questions importantes), gagnent en *souplesse et rapidité* ce qu'elles perdent en *sécurité juridique*.

C'est d'abord au sein de l'Assemblée Générale des Nations Unies que les nouveaux Etats (Les pays du Tiers-Monde), forts de leur *nombre*, ont utilisé la "*dynamique majoritaire*" pour adopter une résolution, mode privilégié d'expression de leurs revendications. Ainsi, et en ce qui concerne le nouveau droit de la mer, c'est une *résolution* - (la **Résolution A/2749(XXV)**)⁽²¹⁾ - qui a généré, nous l'avons vu, l'institutionnalisation du droit de la mer en proclamant en 1970, les fonds marins patrimoine commun de

19- Voir R.J. Dupuy, "Droit déclaratoire et droit programmatore: de la coutume sage à la "Soft Law", in, l'élaboration du droit international public, Colloque, S.F.D.I., 1975, p. 132. Voir également, R. Ida, "Formation des normes internationales dans un mode en mutation : critique de la notion de soft Law", in, Mélanges M. Virally, Paris, Pedone 1990, p. 333 et s.; Voir aussi, M. Virally, "A propos de la lex ferenda", in, Mélanges offerts à P. Reuter, Paris, Pedone 1981, p. 519 et s.

20- cf Combacau et Sur, 1993, op. cit; p. 64.

21- cf. résolution A/2749 (XXV) du 17 décembre 1970.

“libéralisme”. Toute cette “redondance résolutionnaire” constitue, dès à présent avec la Convention de Montego Bay, le “nouveau droit de la mer”, ou le droit positif de la mer.

Il s'agit, donc, d'un changement dans l'optique classique des sources. A la coutume traditionnelle pilier du droit de la mer, s'ajoute la résolution entraînant de facto une modification de la coutume - De même, le traité est placé à un niveau supérieur à la coutume et aux autres sources du droit international. Pour les négociateurs à la 3ème Conférence sur le droit de la mer, la convention apparaissait séduisante par sa clarté, sa précision et sa rapidité dans la production des normes. Or, ces caractères ont vite été remis en cause et le *processus conventionnel fut pris de vitesse par le processus coutumier* bénéficiant d'une *capacité plus grande de modeler le réel*. Avec le nouveau droit de la mer, la coutume a, néanmoins, pris une signification nouvelle correspondant à la rapidité des événements et à la multiplicité des dimensions de la mer et de son droit. Elle se distingue, dès lors, par la *brièveté* de sa constitution dans un contexte socio-juridique profondément transformé. Il s'agit, dès lors, d'une *coutume nouvelle où l'intensité remplace la lenteur*. L'élément matériel n'est plus une répétition très longue dans le temps, elle s'inscrit plutôt dans la durée (bergsonnienne), dans la densité du mouvement. L'élément psychologique : la croyance dans l'obligation, est devenue contemporaine de la *célérité* des décisions reflétant ainsi la course rapide de cette fin de siècle marquée par la précipitation des événements et l'impact d'une nouvelle technologie hautement sophistiquée.

La “résolution” - objet de notre étude - qui a provoqué l'institutionnalisation du droit de la mer et aussi l'entrée en vigueur de la Convention de Montego Bay a, par la généralité de son

et blocages rencontrés lors des négociations sur la Partie XI relative à l'exploitation des fonds marins par un mécanisme institutionnel créé pour la gestion internationale de ces fonds, *patrimoine commun de l'humanité*. L'institutionnalisation des fonds marins allait, sans aucun doute, devenir le moteur principal des bouleversements de la mer et de son droit. La mer partagée et le droit classique refondu à partir de nouveaux principes résultants de l'essor technologique et exprimant la révolution politico-juridique qui l'atteint. "Le vent de la révolte souffle aussi sur les océans"⁽¹⁶⁾.

D'ores et déjà, nous nous trouvons face à un "gigantesque effort de révision du droit de la mer dont les conséquences sont considérables et concernent tous les chapitres de ce droit"⁽¹⁷⁾. La Résolution (2750 (XXV) qui a provoqué cette opération de refonte sans précédent du droit classique de la mer devait donc aboutir à la Convention multilatérale. Signée en 1982 à Montego Bay, entrée en vigueur en 1994 grâce à l'adoption (la même année) de l'Accord de juillet véhiculé lui aussi, par une résolution des Nations Unies⁽¹⁸⁾. Cette dernière résolution véhiculant l'Accord de juillet 1994 a opéré un *tournant* significatif en ce qui concerne la gestion internationale des fonds marins - passée du "dirigisme" au

les Etats-Unis, l'ex R.F.A., le R.U., le Japon qui devait changer d'attitude ultérieurement. Cela s'est, en effet, répercuté sur l'entrée en vigueur de cette Convention qui n'a pu avoir lieu qu'avec l'affirmation de la thèse libérale en 1994 avec l'adoption de l'Accord de juillet relatif à la Partie IX de la Convention portant sur la question épineuse de la gestion des fonds marins.

16- cf. R.J. Dupuy "L'océan partagé", Paris, Pedone 1979, p 20.

17- cf. M. Virally, 1985, op. cit., p. X.

18- cf. La Résolution 2750 c (XXV) déjà citée; L'Acte final de Montego - Bay : La Convention des Nations Unies sur le droit de la mer, et les Résolutions I et II relatives à la création de la Commission préparatoire et à la protection des investissements préliminaires; ainsi que la Résolution (A/Res/48/263): Accord de juillet 1994 relatif à l'application de la Partie XI de la Convention des N.U. sur le droit de la mer du 10 décembre 1980.

où s'achevait la compétence des riverains où commençait ce patrimoine commun? L'importance de l'enjeu explique l'urgence d'une réglementation d'ensemble des ressources et des usages de la mer.

A ce dessein, la Troisième Conférence des Nations Unies sur le droit de la mer s'ouvre à New York le 3 décembre 1973. Ses travaux ont pratiquement commencé en juin 1974 à Caracas à un moment où l'économie primait aux Nations Unies : les débats se déroulaient sur le nouvel ordre économique international et sur les droits et devoirs économiques des Etats. Le 20 avril 1982 une Convention multilatérale fut adoptée à New York et signée par 119 Etats le 10 décembre 1982 à Montego Bay à la Jamaïque⁽¹⁴⁾. Cette Convention n'est entrée en vigueur qu'en 1994 (le 16 novembre) c'est-à-dire quelques 12 ans plus tard⁽¹⁵⁾. Cela est dû aux difficultés

14- Si la Convention du 10 décembre 1982 a reçu 119 signatures, on ne peut que rappeler ici que 22 Etats ne l'ont pas signée dont les plus importants du point de vue de la technologie océanique (tels les Etats-Unis, l'ex-R.F.A., le R.U., l'Italie, le Japon. Ce dernier devait changer d'attitude ultérieurement). Dix-sept Etats se sont abstenus (tels l'U.R.S.S., huit Etats socialistes, six Etats de la C.E.E.: Belgique, Italie, Luxembourg, Pays-Bas, ex. R.F.A. et R.u, la Thaïlande et l'Espagne, et plusieurs pays d'Amérique Latine pour des raisons tenant à la notion de Z.E.E).

15- L'entrée en vigueur officielle de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer est rendue possible en raison du dépôt, douze mois auparavant du soixantième instrument de ratification par la République coopérative de Guyana. Le retard est dû à la lenteur des ratifications provoquée par l'institutionnalisation très poussée des fonds marins, souhaitée par les P.V.D. et refusée par les industrialisés. On doit rappeler ici que la 3ème Conférence a eu recours à la procédure de vote en 1982 bien qu'elle avait décidé le 27 juin 1974: " La Conférence ne doit ménager aucun effort pour aboutir à un accord sur les questions de fond par la voie de consensus et il n'y aura pas de vote sur ces questions tant que tous les efforts en vue d'aboutir à un consensus n'auront pas été épuisés".

Il s'y ajoute que si le nombre élevé de signataire de la Convention avaient constitué, en 1982, un succès certain, ce succès n'était que relatif parce que vingt-deux Etats n'avaient pas signé la Convention de Montego Bay de la technologie océanique comme

comparable à celle d'un continent inconnu a ainsi restitué au milieu océanique son ensemble dimensionnel. C'est, avec l'apparition de "l'Éldorado du siècle" (le fond des mers et des océans) aux alentours des années soixante-dix, révélant le lit de la mer porteur de richesses minérales considérables⁽¹¹⁾, que l'exploitation des fonds marins - couvrant à la fois les dimensions économique, technologique, géographique et surtout écologique (car elle s'ajoute aux risques de pollution qui jusque - là venaient de la terre ou des navires, spécialement des pétroliers) - constitue l'enjeu le plus explosif et jusque - là ignoré du droit classique de la mer.

Ce fabuleux trésor gisant sur les fonds marins depuis des millénaires a, depuis sa découverte grâce à une technologie appropriée, "excité l'imagination des juristes et suscité bien de convoitises"⁽¹²⁾. Cette question prit une acuité particulière lorsque l'Assemblée Générale des Nations Unies, dans une Déclaration de principes votée le 17 décembre 1970, proclama le lit des mers et le fond des océans au-delà de la juridiction nationale "héritage commun de l'humanité"⁽¹³⁾. La question s'est alors posée de savoir

11- Les nodules polymétalliques qui parsèment le fond des océans contiennent du manganèse, du nickel, du cuivre, du cobalt, de l'aluminium dans des proportions quasiment inépuisables dans un avenir prévisible.

12- cf. M. Virally, in, "L'exploitation des ressources minérales des fonds marins...", V.G. de Font bruné Préface, p, IX, Paris, Pedone, 1985.

13- cf. Résolution 2750 e (XXV) du 17 décembre 1970, aux termes de laquelle "le fond des mers et des océans, ainsi que leur sous-sol, au-delà des limites de la juridiction nationale (ci-après dénommés la Zone) sont patrimoine commun de l'humanité. Cette Résolution fut précédée par une Résolution 2754 (XXIV) du 15 décembre 1969, dite "Moratoire" demandant aux Etats et aux entreprises de s'abstenir de toute activité d'exploitation en attendant la mise en place d'un régime international. En outre, à l'initiative des Etats-Unis et de l'URSS un projet de traité sur la dénucléarisation des fonds marins fut discuté aux Nations Unies et ouvert à la signature et à la ratification en 1970 (Résolution A/Res/ 2660 du 7 novembre 1970).

classique et les Conventions de Genève comme constituant un système juridique à la construction duquel ils n'ont pas participé et donc, ne pouvant leur être opposable.

Dès lors, en raison des faiblesses des Conventions de Genève de 1958 illustrées par la lenteur des ratifications et, à la suite de la deuxième Conférence de 1960, le droit classique semblait insuffisant à combler les lacunes juridiques et répondre aux besoins nouveaux de la seconde moitié du XXe siècle. Il a fallu attendre l'initiative de l'Ambassadeur Pardo ⁽¹⁰⁾ *génératrice de l'institutionnalisation du droit de la mer* pour que la question de codification de ce droit fût remise à l'ordre du jour. Nous en venons, ici, à la deuxième raison constitutive du mouvement transformationnel.

La seconde raison tient, en effet, à la prise en considération des utilisations de la mer. Jusqu'ici le droit de la mer ne connaissait que des activités de surface ou menées à partir de celle-ci : c'est un droit unidimensionnel. La mer est une voie de passage. C'est surtout sous l'angle de la navigation et du mouvement qu'elle a été étudiée par les géopolitologues. Les ressources exploitées étaient essentiellement celles de la pêche, elle-même accessoire de la navigation. Les sous-marins eux-mêmes n'y étaient perçus, par le droit de la paix ou de la guerre, qu'autant qu'ils naviguaient en surface ou s'attaquaient à des navires qui s'y trouvaient.

c- Aujourd'hui, le droit de la mer a pris acte de son caractère pluridimensionnel. L'appréhension progressive du fond des mers par les hommes qui a pris la valeur d'une grande découverte,

10- Lorsqu'en 1967 l'Ambassadeur Pardo posa aux Nations Unies la question qui devait déclencher le processus révisionniste : " A qui appartient le fond des mers?". Et de répondre "qu'il est l'héritage commun de l'humanité". La majorité des Nations Unies devait le suivre et engager des négociations pour organiser la gestion de ce patrimoine collectif.

est inscrit à son ordre du jour. L'approche partielle à l'origine (régime de la haute mer), fut ensuite élargie pour finalement embrasser l'ensemble du droit de la mer⁽⁸⁾.

b- La Conférence des Nations Unies à Genève en 1958 devait adopter, à partir des propositions de la Commission du droit international, quatre conventions relatives aux questions les plus controversées à l'époque (Convention sur la mer territoriale et la zone contiguë; Convention sur la haute mer; Convention sur la pêche et les ressources biologiques de la haute mer; Convention sur le plateau continental). On aurait pu penser qu'elles constitueraient un nouveau droit de la mer. Puisque par - delà la codification du droit international avait été réalisé, pour certains problèmes, un "développement progressif"⁽⁹⁾. Or, il n'en a rien été et une nouvelle transformation devait apparaître. Son exigence surgit à partir de 1967, c'est - à - dire depuis qu'a été développée l'idée que le fond des mers et des océans est tapissé de ressources minérales particulières et fort abondantes.

Deux séries de raisons expliquent ce mouvement transformationnel du droit de la mer. La première réside dans les Conventions de Genève. Elaborées en 1958 - à une époque où ne faisaient pas encore partie de l'O.N.U. les Etats issus de la décolonisation - les quatre Conventions ne liaient qu'un petit nombre d'Etats (les quelques Puissances Maritimes de l'époque). Qui plus est, les nouveaux Etats considéraient le droit de la mer

8- cf. sur la C.D.I. Doc A/CN 4/4 du 2 février 1949; Sir Cecil Hurt A plea for the codification of international Law on new livres -in Transactions of the Grotius Society- vol. 32 p. 135. sur les travaux de la C.D.I. cf. Chronique J. Dehaussy , A.F.D.I. 1956 p. 588.

9- cf. S. Bastid, "Observations sur une étape dans le développement progressif et la codification des principes du droit international ", in Mélanges en hommage à P. Guggenheim, Genève, 1968 p. 132. Voir également A. Gros. " Entre deux conférences sur le droit de la mer" , in Hommage d'une génération de juristes au Président Basdevant, Paris, Pedone, 1960, p. 237.

du canon, cette approche n'est nullement contestée⁽⁴⁾. Le principe de la souveraineté de l'Etat côtier sur une *mer territoriale* étant accepté, c'est autour de la liberté de la haute mer que se sont développées les règles de droit.

B- Les Conférences des Nations Unies sur le droit de la mer

a- Les premières Conférences mondiales à caractère général ou spécifique sur le droit de la mer ne datent que du 20ème siècle⁽⁵⁾. Elles se sont heurtées, d'emblée, aux intérêts particuliers des différents Etats. L'échec de la première Conférence tendant à codifier les règles relatives à la mer territoriale tenue à la Haye en 1930, illustre parfaitement les difficultés à surmonter⁽⁶⁾. Après la seconde guerre mondiale, sous l'égide de l'O.N.U. et avec la création d'un organisme spécialisé permanent composé de juristes provenant de différents systèmes juridiques (la Commission du Droit International : C.D.I.), l'entreprise de codification se transforme : "*jusqu'alors éparpillée "elle devient rationnelle et systématique"*"⁽⁷⁾. Aussi, dès 1949, le droit de la mer

4- Voir sur les aspects historiques : A. Raested : "La mer territoriale; études historiques", Paris, Pedone, 1913, A. de la Pradelle, "Le droit et l'Etat sur la mer territoriale" R.G.D.I.P., 1898, p. 264 et 309.

5- On a pu soutenir que le premier essai de codification des principes de droit international de la mer fut tenté au *Congrès de Paris* en 1856, réuni à la suite de la guerre de Crimée. Les principes contenus dans la Déclaration de Paris furent très largement suivis, même par les Etats-Unis qui pourtant *n'étaient pas signataires* (cf, Colombos, "International Law of the sea, 6em édition, p. 20).

6- cf. Guerrero, "La Codification du droit international", Paris, Pedone 1930; voir plus particulièrement, Reeves, "The codification of The Law of territorial Waters", A.J.I.L. 1930, p. 487; Liais, "Considérations", R.G.D.I.P. 1931. p. 218.

7- cf. Y. Daudet. Les Conférences des Nations Unies sur la codifications du droit international L.G.D. J. 1968.

Relevant par tradition du droit coutumier⁽²⁾, ce sont les notions "*res communis*" ou "*res nullius*" qui s'y imposaient afin de permettre la différenciation entre le statut juridique de la mer et de la terre. On peut dire que le droit de la mer n'a atteint un caractère international qu'au cours du 17ème siècle à la faveur de la *querelle historique opposant Grotius à Selden*⁽³⁾. Cette époque fut considérée comme le véritable début du droit international de la mer classique fondé sur le concept de liberté.

Ce mouvement en faveur de la liberté des mers s'est amplifié au cours des siècles suivants sous la pression des nécessités économiques et politiques suscitées par le grand mouvement de colonisation des 18e et 19e siècles. Dès le début du 19e siècle le principe est fermement établi et il forme la base sur laquelle va se développer le droit classique de la mer. Il avait, certes, été admis depuis fort longtemps qu'une étroite bande de mer proche des côtes était soumise à la souveraineté des Etats, et cette souveraineté sur une *mer territoriale* n'avait jamais été réellement mise en cause malgré les divergences d'opinions sur sa nature et son étendue. Depuis qu'il a été affirmé en 1703 puis en 1737 que le *pouvoir de l'Etat finit là où finit la force des armes*, d'où l'on a déduit que l'étendue de la mer territoriale pouvait être déterminée par la *portée*

2- C'est à son propos qu'a été forgée l'expression de "jus communicationis" utilisée par les théologiens espagnols après les grandes découvertes. C'est à travers les sillages toujours recommencés de navigants, que s'est établi un corps de règles coutumières qui n'a été codifié qu'en 1958.

3- Grotius l'un des pères fondateurs du droit international contemporain s'est intéressé d'abord aux questions maritimes. Avant de publier, en 1625, son fameux traité sur le "Droit de la Guerre et de la Paix" (*De jure belli ac pacis*), il avait rédigé un ouvrage sur la liberté des mers ("*Mare Liberum*", 1608), auquel devait répondre plusieurs années après le juriste anglais Selden dans son livre ("*Mare Clausum*", 1635).

Avant d'aborder cette pseudo-source du droit de la mer qui a suscité, comme nous le verrons, beaucoup de controverse (II), et pour que notre exposé soit plus compréhensif, nous nous arrêterons d'abord aux points saillants qui ont marqué le droit de la mer depuis ses origines jusqu'à nos jours (I).

I- Perspective historique du droit de la mer

A- Les origines

“Pendant longtemps le droit de la mer est apparu comme l'un des domaines les plus *stables* du droit international”⁽¹⁾. Il reposait jusqu'à ces dernières décennies sur des *principes simples et fort anciens*; les techniques d'utilisation du milieu marin et d'exploitation de ses ressources n'avaient guère subi de changements profonds; ceux qui tiraient les principaux profits de la mer étaient les Grandes Puissances Maritimes - une poignée d'Etats dotés de flottes importantes.

1- Voici quelques textes anciens qui illustrent les usages et coutumes qui ont gouverné la mer pendant longtemps : “ le code Maritime Rhodien” rédigé sans doute vers le 3ème ou 2ème millénaire avant J.C. et qui s'impose en Méditerranée sous l'Empire Romain; la “Bazilika” - code maritime byzantin suivi au Levant entre le 7ème et le 12ème siècle; les “Tables d'Amalfi” qui remontent au 10ème siècle; le “Digestes de Justinien”; le “Roles d'Oléron”; les Assises de Jérusalem”; le “Consultat de la Mer”; le “Guidon de la Mer”; etc... Tous ces textes sont profondément marqués par l'insécurité de l'expédition maritime.

Les règles du “Cérémonial Maritime” qui constituaient des usages observés par ou à l'égard des flottes de guerre (“ l'exigence du Salut” par exemple), s'inscrivaient dans une opération de contrôle sur les navires et sur leur pavillon en vue de réprimer la “piraterie”. (La piraterie a été le phénomène historique le plus constant pendant deux millénaires. Et la distinction même entre “piraterie” et “négoce” est restée longtemps imprécise : Phéniciens, Grecs, Carthaginois pratiquaient tantôt l'une tantôt l'autre.

Contribution à l'élaboration du nouveau droit de la mer

Laurice Rizkallah^(*)

Introduction

Sous la flèche du temps et l'irruption de l'histoire, le droit de la mer a connu des transformations longtemps imperceptibles, sensiblement accélérées depuis plus d'un *quart de siècle*. Si *l'usage et la coutume* ont toujours été à l'origine du droit de la mer, les années soixante dix - avec la découverte des fonds marins (*source féérique de ressources minérales*) leur proclamation dans une *résolution* de l'Assemblée Générale des Nations Unies en 1970, patrimoine commun de l'humanité et l'instauration d'un mécanisme international destiné à leur gestion - le droit de la mer est entré dans *l'ère de l'institutionnalisation* fondée sur ces nouveaux instruments concertés non- conventionnels : les résolutions.

(*) Diplômée de l'I.H.E.I. (Paris II). Dr. en Droit. Professeur à l'U.L.

9- **Wayman, F.W. and Diehl, P.F.** (1994). **Reconstructing Realpolitik.**
USA: The University of Michigan Press.

Electronic Conference on the Utility of Nuclear Weapons: June 23-27, 1997.

10- **Avner Cohen:** The United States Institute of Peace.

11- **Charles Glaser:** Harris Graduate School of Public Policy Studies, University of Chicago.

12- **Andrew Mack:** Department of International Relations, Australian National University.

13- **Nikolai Sokov:** Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute.

14- **Cathleen Fisher:** Moderator Comments.

15- **Richard Harknett:** University of Cincinnati.

References

- 1- **Goldblat, J.**(1997). "No-First-Use: A Prerequisite for Nuclear Disarmament". Security Dialogue, Vol. 28, No. 3, p. 265-270.
- 2- **Gray, C. S.** (1993). Weapons Don't Make War: Policy, Strategy, and Military Technology. Lawrence, Kansas: University Press of Kansas.
- 3- **Jervis, R.** (1976). Perception and Misperception in International Politics. Princeton, New Jersey: Princeton University Press.
- 4- **Roscrance, R.** (1973). International Relations: Peace or War. USA: McGraw-Hill Book Company.
- 5- **Robinson, C.P. and Bailey, K.C.** (1997). "To Zero or Not to Zero: A Us perspective on Nuclear Disarmament." Security Dialogue, Vol.28, No.2, p.149-158.
- 6- **Russet, B. and Starr, H.** (1992). World Politics: The Menu for Choice. New York: W.H. Freeman and Company.
- 7- **Singer, M. and Wildavsky, A.** (1993). The Real World Order: Zones of Peace, Zones of Turmoil. Chantham, New Jersey: Chantham House Publishers.
- 8- **Smoke, R.** (1993). National Security and the Nuclear Dilemma: An Introduction to the American Experience in the Cold War. USA: McGraw-Hill Book Company.

limited purpose must lead to mindless process of runaway escalation” (Gray, 1993, p. 157-159).

The problem of nuclear weapons will remain with us for decades to come. But it is important to note that weapons do not win or lose wars. The meaning of nuclear weapons or any weapon derived from the policy that directs them. Weapons, irrespective of the mechanical sense, are not the cause of war and their control or elimination does not ensure peace. “War and peace are a political subject”(Gray, 1993, p.177). Nuclear weapons succeeded during the Cold War in as much as they were able to prevent the breakout of nuclear wars. Depending on which angle your viewing, nuclear weapons can be either a source of stability and security or the opposite. However, that fact is that they exist and cannot be disinvented. Thus, the utility of nuclear weapons lies only in nonuse and it is a utility we should try to make the most of. This can be done by defensively planning for the unknown, otherwise possession would be truly futile.

Nuclear weapons were successful throughout the Cold War in keeping it "cold" (Cohen, 1997, p. 2). This means that nuclear weapons were also successful in preventing major wars and in deterring the adversary nuclear superpower from using nuclear weapons against one another or other states. The superpowers and their allies in Europe were prevented from the direct use of force, both conventional and nuclear in Europe. Harknett presents another interesting utility. To him nuclear possession serves as an insurance policy against being neglected in times of weakness. This utility is measured by comparing the concern for the stability of North Korea's regime to the 1989 collapse of the isolated Romanian communist regime. Here, the utility served as a safeguard against neglect.

Fortunately, the Cold War ended without the USSR dominating the world nor human civilization being eliminated by a global nuclear war. Simply the world has not blown up. A nuclear war of unlimited scale can never be won. History lies as evidence to the success of nuclear weapons in providing deterrence, partial security, and some prestige (depending on your view of prestige) during the Cold War. However, the bipolar system of the past has given way to an increasingly multipolar system of the future and the extent to which the success of nuclear weapons during the Cold War is applicable (and similar) in the post-Cold War era is ambiguous. Hence, the case presented here is that there is a possibility that "yesterday's solution can be today's problem." The utility of nuclear weapons is best put in Robert Jervis's words: "The influence of nuclear weapons on world politics is far-reaching. Although military victory is impossible, victory is not. Nuclear weapons can help reach important political goals." These goals are international peace and security achieved through the horror of the idea of a "canonical nuclear war." But, as Gray indicates there is no logical reason- no law of physics, history, or strategy "why the controlled use and counteruse of nuclear weapons for political or

capable of protecting against concealed weapons or their future building.

Gray claims that since the future is unpredictable, time and effort should not be wasted "on the impossible". Therefore, to Gray, instead of wasting time in futile issues of arms control or elimination, one can devise a "defense posture" to lessen the impact of both undesirable events and unexpected events that can be "broadly anticipated." By "broadly", Gray is referring to weapons acquisition (Gray, 1993, p. 172-173). Louis Halle states that because much effort has been put to achieve arms control with little outcome, there must be something "fundamentally wrong at the conceptual level" to be responsible for "so consistent a failure on so large a scale over so long a period" (Gray, 1993, p.172-173). Furthermore, there exists no proof that arms control is important for providing peace. To date, arms control has not served in inhibiting the motives for war nor the ability to wage wars. It is from the awareness of the permanent presence of nuclear weapons that we should begin our discussion.

The current political conditions do not allow for complete disarmament. The best that can be accomplished is for policymakers to decide on steps towards arms control and disarmament including efforts to share information that could assure no first strike is contemplated (Russett and Starr, 1992, p.351). The many efforts on arms control since World War II to have been to slow down the destabilizing effects of technological change and to limit wasteful affects of arms spending. Consequently, SALT I and II and START aim at contributing to strategic stability by limiting the types and numbers of nuclear weapons that could be deployed. Such objectives, that only limit and control arms, are more realistic than significant levels of disarmament, destruction, or dismantling of existing arms.

oil countries buying Soviet built weapons or making their own; all of these countries will acquire nuclear weapons. From the above we recognize that the danger of nuclear weapons lies in the ability of Third World countries to buy medium-range ballistic missiles. In this case, the purpose of the Nuclear-Proliferation-Treaty (NPT) is to reduce the risk of nuclear war between non-nuclear states and "catalytic" wars. NPT aids in maintaining the nuclear superiority of the two superpowers. It also guarantees that the superpowers do not disarm to a level that makes them vulnerable to small nuclear-armed states. What is worrisome is despite that the NPT is signed by 180 states, many of the non-signatories are potential nuclear powers such as Algeria, Israel, India, Pakistan, Brazil, Argentina, and Chile (Russett and Starr, 1992, p. 356-357)*.

As a conclusion, good Soviet-US relationships, in the aftermath of the Cold War, replaced the danger of technology. Even though problems of nuclear crises have diminished with the fewer conflicts over spheres of influence, further nuclear crises are probable. However, the real danger is inherent in nuclear proliferation because it raises the risk of future nuclear crises of a multilateral dimension. Multilateral crises are harder to handle than the bipolar one of the past (Rosecrance, 1973, p.285).

In sum, whatever is to be said about nuclear weapons, three things are certain. Nuclear weapons have already been invented, nuclear weapons can only be deterred by nuclear weapons, and nothing can be done to disinvent them. As we mentioned, peace and security can only be realized if either mutual possession of nuclear armaments or complete denuclearization is achieved. Until now, mutual possession is far-fetched and unconceivable. Similarly, denuclearization is not practicable as a policy option because of the fear of a "rogue" state or until the establishment of a nuclear force

* A catalytic war is one that initially involves a lesser power and later drags in a superpower.

proliferation involve the fact that new nuclear powers might acquire the material and the know-how needed to make the bombs but will lack the experiences and resources of existing nuclear powers. To counter/tackle the "threat of proliferation", the incentives must be recognized. For some countries acquiring nuclear weapons is paramount for security against existing nuclear powers, like Taiwan against China or Pakistan. Security more often is the concern of non-nuclear powers like Israel against the Arabs and South Korea against North Korea. Other countries find it as a "leeway for prestige" and for others, like India, all three incentives for proliferation mentioned above may be involved (Russett and Starr, 1992, p.358-359).

Despite many calls for denuclearization and attempts to construct treaties, complete denuclearization cannot be practiced nor implemented as a policy option. The reason behind this fear of "nuclear abolition" stems from the fear of a nuclear "breakout" by a cheating state. It seems that the problem of nuclear weapons will remain for quite a while because cheating cannot be prevented neither can nuclear weapons be "disinvented" (Mack, 1997, p. 4-5). Another reason is that Russian nuclear weapons are stronger than that of its Western European neighbors. However, because deterrence is high, these weapons have no defensive power, plus they remain significantly inferior to those of the US (Singer, 1993, p. 61-62).

Nuclear weapons derive their significance from the ability to influence the nature of international political conflict in Third World countries. The end of the bipolar order has given way to an increasingly multipolar order. Because nuclear multipolarity is difficult to handle, there may be nuclear wars in the next few decades. However, these wars will not be among the superpowers but among the smaller nuclear powers-North Korea, Russia, China, India, Pakistan, Israel, Ukraine, Kazakhstan, Belarus, and probably

first-use characteristics. In sum, NFU would be used as a preliminary attempt at the elimination of all nuclear armaments (GoldBlat, 1997, p.265-266).

Despite the fact that nuclear weapons may still have political and possibly military value does not imply that the prohibition of nuclear weapons is a bad idea. There still lies the possibility like anything in international relations that nuclear weapons could be used in times of anger. Therefore, no matter whatever utility nuclear weapons may have, nothing is worth an all-out nuclear war. The procedure to handle denuclearization is to deal with the feasibility of it in the present post-Cold War world instead of advisability (Sokov, 1997, p. 5-7).

Denuclearization cannot be made possible unless good political relations are established among states. By shaping the system in such a way that renders nuclear weapons irrelevant for relationships among states, states will accommodate to the situation and develop better instruments for conflict resolution. Hence, to Sokov disarmament should follow the process of "restructuring" instead of reductions. For complete nuclear elimination to be possible two conditions are required. They are the "institutionalization of the disarmament process to overcome its national character" in international regimes* coupled with "reductions and coordinated restructuring of nuclear arsenal aimed at a situation when they would be void of political or military utility" (Sokov, 1997, p. 7).

When dealing with zero-arms (nuclear disarmament), security should not be the concern. Rather, emphasis should be placed on the reduction of nuclear proliferation as a positive result of nuclear disarmament (Glaser, 1997, p. 4). The dangers of nuclear

* Increasing institutionalization of disarmament to overcome its national character is especially applicable to international security regimes that fall behind economic regimes in the degree of institutionalization.

status. For example, the aim of India's nuclear explosion in 1974 was to match the status and prestige of China, in Asia and Third World countries (Russet and Starr, 1992, p.162). Concerning high status, it is true that the nuclear weapons of England, China, and France allowed them to be promoted to join the Soviet Union and the US in the veto power. But high status requires more than just nuclear weapon possession. India, Ukraine, Belarus, may level up to England and France in terms of nuclear weapons but do not match in terms of history and civilization (Singer, 1993, p.7).

Along the course of this paper we were confronted with the fact that both the use and nonuse of nuclear weapons carry the probability of war. The remaining part of this paper deals with the issue of "denuclearization".

The issue of the Cold War has always been the problem of "extended deterrence". With the end of the Cold War and Russia's adoption of less threatening geopolitical goals, conventional threat to America's allies has been reduced. In this context, the US and its NATO allies should begin to rely less on nuclear weapons for deterring Russian conventional attacks. In response, NATO has adjusted its doctrine but has not adopted No-First-Use (NFU). One reason for the non-adoption of such a policy is that preserving NATO is more important than changing a doctrine (if NFU actually strains that alliance is debatable). Another reason is NATO's belief that adopting of NFU would decrease deterrence (Glaser, 1997, p.3-4). The validity of such claims is vague because the Cold War and nuclear have left many questions on deterrence unresolved.

NATO's non-adoption of NFU indicates that denuclearization is not on the agenda of any country. A "no-first-use" posture would decrease the risk of nuclear war, the fight for nuclear superiority, and advance disarmament. It would have arms control implications by requiring the abolition of tactical weapons because they possess

in decreasing the security dilemma. Glaser and Harknett advocate "mutual possession" of these weapons by allowing states to achieve high levels of security without endangering the security of other nuclear powers. Consequently, peace would prevail in a world of secure states. The point Glaser and Harknett stress is "mutual deterrence" otherwise there would be instability. This is exemplified in Middle East conditions. Just as nuclear weapons can be held responsible for reducing tension in Northeast Asia, they can also have a destabilizing impact on the Middle East. The instability in an already "tense Arab-Israeli environment" is due to Israel being the only state in the Middle East that possesses nuclear weapons. However, Harknett adds that the mutual possession of nuclear weapons does not directly lie in the deterrence effect. More importantly it lies in the "crisis management dynamics" it creates which, in turn, skews toward de-escalation. It is because of the "incontestable costs" of war that mutual possession provides the "utility of creating incentives for states in militarized disputes to seek non-war solutions". In comparison to a conventional environment where the costs of war depends on the contest of between military forces, nuclear weapons and; subsequently a nuclear militarized dispute renders cooperation in war avoidance an absolute gain. Whereas from a crisis management perspective, it makes de-escalation much easier to accomplish than in conventional militarized disputes. It is necessary to clarify that security, as dealt with by some, will not be attained unless mutual possession or complete denuclearization is accomplished.

In addition to maintaining a margin of existential deterrence and providing security, it is claimed that nuclear weapons also establish prestige by granting unique status in the international system as being one of the greatest. Some states believe that possessing nuclear weapons will allow them to be perceived as being militarily powerful and capable of using their capabilities. The goal behind this is to prevent any state from challenging their prestige and

technical qualities regardless of their political ownership. The importance of political leadership is emphasized in the way arms control and peace activist literature reduces that politics of international security to arguments about the better administration of machines. Thus "enhanced political determination" can substitute "enhanced military capabilities in deterrence" (Gray, 1993, p. 155-156).

In relation to political ownership, nuclear weapons can be of utility for "reckless dictators" who are apathetic to the killing of their people or destruction of their cities. Thus a reckless government possessing a small number of nuclear weapons would be victorious over a democratic government possessing high-quality nuclear weapons (Singer, 1993, p.72-73).

One stands perplexed among the calls for "denuclearization" and, at the same time, the refusal of nuclear abolition. Mentioning the benefits and usefulness of nuclear weapons only adds more to the complexity of the issue. Nuclear weapons may be held responsible for reducing tension in international relations of Northeast Asia. With the US's nuclear umbrella, both China and Japan are less concerned with the conventional military power that is likely to accompany the growth of the Chinese economy. Another positive aspect is that without nuclear weapons, current Russian military weakness would probably have caused it to seek expansion. Of course, there are negative aspects in nuclear possession that will be discussed in the context of security. Such positive points on the existing political and military utility of nuclear weapons do not call against prohibiting nuclear weapons and their destructive potential (Glaser, 1997, p. 4).

A third debatable utility is that nuclear weapons promote security. Even though the Cold War has decreased the political utility of nuclear weapons, nevertheless political utility is manifested

reasonable. Moreover, some writers believe that if threats are frequently made but the occasion for their use never arises they (threats) will have less impact. Those who support this argument also assert that the presence of nuclear weapons leads to tensions that may result in wars (Jervis, 1976, p.80)*. Negativity is also shown in the sense that nuclear weapons are not completely useful in providing stability for deterrence and for the international order favored by the West because of the political, moral, and self-regarding inhibitions against its use. The fear is that some state disbelieving the fatality of nuclear weapons might resort to it in times of crisis or the inability of Western policymakers to undergo measured nuclear use when they should. This may be the price to pay for 5 decades of success in avoiding nuclear war (Gray, 1993, p.149-150).

Despite superpower recognition of the nonuse of nuclear weapons, no attempts have been made to reduce them. There is also a decrease in public support for nuclear options in defense strategy. However, dislike of nuclear risks has not been backed with alternative means for deterrence (Gray, 1993, p.151). In addition, there can never be a conventional response to nuclear weapons. Nuclear weapons can only be deterred by nuclear weapons.

From the above we can deduce that both the existence and the nonuse of nuclear weapons may result in tensions and wars. On the other hand, the existence or possession of nuclear weapons does not necessarily presuppose wars. To Gray, the false assertion that weapons and technology "move history" implies that if weapons cause war and their absence makes peace, then all weapons are created equal and have similar consequences according to their

* Jervis claims that the presence of nuclear weapons creates tensions that might result in war. This view is attacked by Collin Gray who claims that weapons do create wars rather it is a matter of politics; political leadership and policy. See p.16 for more emphasis on the political dimension.

before he can use them against us.

-Dissuasion: convincing a potential opponent, without evoking fear, that peaceful relations are more attractive to both sides than war.

Fischer says that deterrence has worked up to now but is too risky an approach in the long run. If it were to break down, the consequences would be disastrous on the whole planet. "Extended deterrence has lost credibility, since the first use of nuclear weapons would most likely be suicidal. A policy of no-first-use ought to be combined with a stronger conventional defense to protect against conventional aggression".

As for preemption, Fischer argues that a strategy of damage limitation through preemption invites a preemptive nuclear attack from the other side, therefore, it should be abandoned out of self-interest. He adds that greater national security depends not on higher or lower military spending, but on a different security strategy, which is dissuasion.

Dissuasion emphasizes three kinds of disincentives:

- reducing the gain from war.
- increasing the gain from peace.
- reducing the cost of peace.

To dissuade aggression, it is necessary to make it clear that aggression cannot succeed. The nuclear weapon brought its own rules to the international arena, therefore traditional methods (war) for resolving international conflicts should be changed. New and better mechanisms should be adopted that would be beneficial to both conflicting parties, because in our nuclear age threatening others and even winning is suicidal.

Nuclear weapons are outmoded to the extent that it is difficult to design conditions under which resorting to them would be

Sokov suggests that nuclear weapons should remain and the "command and control" of such weapons should improve in nuclear states. He says that the high level of institutionalization in economic regimes should be imitated in the international security regimes, "security regimes should reach beyond the national level and instead concentrate on early stages of decision-making processes".

Along with this change in security regimes, there should be studies reductions of nuclear weapons. If these two processes of institutionalization and reduction follow parallel paths the day may come when there will be no more political or military need for nuclear weapons.

I have so far discussed the three arguments presented by advocates of nonproliferation and their opponents regarding the issue of utility of nuclear weapons in the near future. All three-military, political (deterrence) and security (breakout problem) based - arguments are logically carried out by both groups, thus increasing the dilemma.

The one point agreed upon by all is that nuclear weapons are necessary to maintain national security. Therefore an alternative solution should be found for maintaining national security. The following are several suggestions as to what this replacement should be.

Dietrich Fischer argues that nuclear deterrence should be replaced with a policy of dissuasion. According to Fischer defense is not feasible as protection against a nuclear attack, therefore three alternative methods have been devised:

- Deterrence: the threat to retaliate in kind against a nation launching a nuclear attack.
- Preemption: destruction of an opponent's nuclear weapons

Attackers of denuclearization argue that nuclear technology and know-how will continue to exist even after the elimination of all nuclear weapons. This poses a threat to all nations in the form of nuclear terrorism. A state might "cheat" and produce nuclear weapons to threaten and rule the world with.

But this argument is countered by another one saying that such a state can never use its nuclear weapons without having to pay its own high costs in the process because ex-nuclear nation can rebuild its nuclear power very short time and retaliate thus rendering the whole argument as unfeasible.

Opponents of disarmament can also use the argument that nuclear nonproliferation and disarmament is not possible until international relations have improved so much that the idea of war among them is "unthinkable" as pointed out by Glaser. When nations reach such a level of harmony on the international level, there is no threat of nuclear mass destruction any more because there will be no need for their use in the absence of war.

Glaser goes on to state that keeping the nuclear weapons would be a sort of prudence to prevent future deterioration in political relations. But as stated above, nuclear technology will always be presented and this fact is well known to all, therefore the existence of this nuclear know-how in the hands of major states will be enough to provide the prudence needed to prevent deterioration among nations.

An argument presented by Nikolai Sokov goes along the following lines. Sokov argues that "disarmament itself should concentrate on restructuring rather than straightforward reductions". He does not agree that denuclearization is only possible when international relations are harmonious.

100- The Utility of Nuclear Weapons

To answer the question of whether nuclear weapons are still needed in this day and age we should study their military and political values. According to Charles Glaser, "The end of the Cold War has reduced the military value of nuclear weapons, at least for the United States".

Glaser's argument is that since the threat of Russia's expansion towards the West has been removed there is no more need for nuclear weapons to deter Soviet attacks on NATO allies, whether nuclear or conventional. Moreover, since the US enjoys conventional superiority in the world it can rely on conventional deterrence rather than on a nuclear one.

The political value of nuclear weapons is another matter. There is an argument stating that nuclear weapon states have a greater degree of security and feel less threatened. Glaser gives the example of Russia which due to its conventional military weakness might be interested in expansion to provide security for itself, but the nuclear weapons it has eliminate this sense of insecurity and indirectly preserve the peace in the region. In the post-Cold War period Russia feels more insecure because of its decreased conventional military power, while NATO is expanding eastward. If this sense of insecurity is increased by feeling threatened from the US, or if the latter insisted on reducing nuclear stockpiles, this may lead to nuclear leakage from the Russians to anti-American groups. Another example is the Far East where the situation would be much tenser between China and Japan if not for the sense of security provided by nuclear weapons in the absence of which both countries would have felt threatened by the conventional military growths accompanying their economic strengths.

Apart from the above mentioned political value of nuclear weapons which proliferation advocates use to defend their cause there is the "Breakout Problem" as labeled by Andrew Mack.

between the superpowers, but this fact does not mean the future success of this principle in preventing major wars. Although this principle has shown itself to be effective, there are doubts regarding its long-term applicability due to the following problem:

- 1- The Usability Problem: The more deterrent like we make nuclear deterrence, that is the more "usable" we make the weapons for the sake of the threat's credibility, the more likely it is that the weapons will be used.
- 2- The Credibility Problem: The more we consider nuclear weapons as sui generis, that is, as unusable, the more incredible the threat to use them becomes, and the more likely the threat will fail.

The two problems show that the Principle of Nuclear Deterrence resulting from the conjunction of the Deterrence and Singularity principles is paradoxical, presenting a dilemma which scholars and political analysts have been trying to resolve over the last fifty years unsuccessfully. The unresolved dilemma lies in the point that this principle is combining our traditional political as well as military concepts with our post-nuclear reality. If we accept the uniqueness of the nuclear reality of our world today we should no longer accept the traditional concepts of war and deterrence.

Now, seven years after the end of the Cold War, how important are nuclear weapons and what role do they play in the international political system? Are they as significant as during the days of the Cold War? Do they have a determining effect on current world affairs? The most important question is whether there still is a need for nuclear weapons or should nonproliferation be the keyword of the late 1990s?

Answering the above questions, especially the last one, is no simple matter since these questions themselves create dilemmas being tackled by scholars from all around the globe with no positive results so far.

nuclear weapons threaten the existence of the human race along with its civilization and culture.

This brings us to the long-standing paradox concerning the deterrence of nuclear weapons. If nuclear weapons are by their very nature unusable then how could they be credible deterrents.

This great technological development has created a new military weapon that caused a new military establishment whose purpose is to avoid wars that might involve nuclear weapons. This is done by the principal of nuclear deterrence. Avner Cohen has come up with an idea that regards nuclear deterrence as an attempt to reconcile two principles:

1- *The Principle of Classical Deterrence*: Threatening retaliation with nuclear weapons is the only regulatory mechanism available in international politics to prevent great-power war.

2- *The Principle of Singularity of Nuclear Weapons*: Nuclear weapons are sui generis in the sense that using them as weapons makes the notions of war and victory inapplicable; their use in war cannot politically be justified, because such use would defeat any political purpose.

The Principle of Nuclear Deterrence is a conjunction of these two principles:

3- *The Principle of Nuclear Deterrence*: Threatening to do what would serve no political purpose is the only way to avoid nuclear war; nuclear deterrence is both indispensable and sui generis.

Cohen says "according to this principle, the only proper role for nuclear weapons is deterrence, that is, to ensure that they will never be used in actuality... Nuclear weapons have the peculiarity that the whole purpose in planning for their use is the prevention of their use".

As we have seen during the Cold War, this principle of nuclear deterrence has succeeded in preventing the occurrence of war

The Utility of Nuclear Weapons

**Michel Nehmé
Carol El-Sayed**

During the forty years of Cold War, nuclear weapons played a very important role, if not the most significant, in determining the major events and in preserving a certain status quo of affairs between the two superpowers, the US and the Soviet Union. The great risks and penalties accompanying the use of nuclear weapons led the two superpowers to avoid their usage by steering away of involvement in major crises that would lead to a direct confrontation. Therefore, the dire consequences of using the nuclear weapons have helped to stabilize relations among the major powers, or in other words, it was the nuclear weapons that kept the Cold War "cold".

No political conflict could be resolved by nuclear means because the conflict would be erased out of existence with no solution. If the classical political objective of war between nations is the betterment of the situation of one country at the expense of another, this objective is irrelevant in the nuclear age because it is not clear whether after the use of nuclear weapons there would be any survivors, political or otherwise. The threat is too big; usage of

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE



Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY

Dr. Michel NEHME

Dr. Adnan AL-AMIN

Dr. Hassan MNEIMNE

Dr. Ilham MANSOUR

Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en Chef: Ghassan CHEDID

Contribution à L'élaboration
du Nouveau Droit de la Mer Laurice Rizkallah

The Utility of Nuclear Weapons Michel Nehmé
Carol El Sayed

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE



LEBAN		LEBANESE NATIONAL	
DEFENCE		DEFENCE LEBANESE	
NAT	NATIONAL	NATIONAL DEFENCE	
	LEBANESE NATIONAL DEFENCE	LEBANESE NATIONAL	
LEBANESE NATIONAL D		LEBANESE NATIONAL	
EFENCE LEBANESE NAT		DEFENCE LEBANESE	
IONAL DEFENCE LEBA		NATIONAL DEFENCE	
NESE NATIONAL DEFEN		LEBANESE NATIONAL	
CE LEBANESE NATION		DEFENCE LEBANESE	
AL DEFENCE LEBANES		NATIONAL DEFENCE	
L	DEFENCE	LEBANESE NA	
AL DEFENC		LEBANESE	TIO